

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة ١١

الاثنين ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي (الجمهورية العربية الليبية)

وأود أن أشيد بالتزامه المثير للإعجاب في مجال الإصلاح،
ومشاركته الدائمة والمثمرة في الشؤون الدولية.

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

إن عملية إصلاح الأمم المتحدة مسألة أساسية من
أجل ضمان مستقبل الاستقرار في العالم، ويجب أن تظل
أولوية ضمن جهودنا، ليس فحسب لأن من واجبنا
أن نضمن فعالية هذه المنظمة وفعالية كل الأنشطة التي تقوم
بها، بل أيضاً، وعلى وجه الخصوص، من أجل المحافظة على
القيمة الأولية والأساسية لهذه المنظمة. إننا لا يمكن أن نشهد
لامركزية الدور الحيوي للأمم المتحدة بسبب كوننا غير
قادرين على الاتفاق على تدابير من شأنها تحسين أداء
هذه المنظمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي
السيدة أنطونيللا مولاروني، وزيرة الخارجية في جمهورية
سان مارينو.

السيدة مولاروني (سان مارينو) (تكلمت
بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم
رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، وأن أؤكد
لكم على أن وفد جمهورية سان مارينو سي بذل أقصى جهده
في التعاون معكم خلال هذه الدورة.

علاوة على ذلك، أود أن أعرب عن تقدير سان
مارينو للعمل الذي أُجِز في إطار الجمعية العامة بمشاركة كل
الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وكذلك للاهتمام الذي
حظيت به بعض المسائل الضرورية، مثل الأزمة المالية
والاقتصادية العالمية، وتغير المناخ، وأزمة الغذاء العالمية.

وفي أول خطاب لي أمام الجمعية بصفتي وزيرة
الخارجية لجمهورية سان مارينو، أود أن أعرب عن خالص
الشكر للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، على
توليته قيادة هذه المنظمة بطاقة جبارة، وبإخلاص لا نظير له.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



استخدام حق النقض وحق النقض المضاد في ما يتعلق بقضايا أساسية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أشاريا (نيبال).

إن إصلاح الجمعية العامة ومجلس الأمن يأتي ضمن عملية أوسع نطاقاً لتحويل وتعزيز دور الأمم المتحدة في إطار نظام الحوكمة العالمي. وسان مارينو مقتنعة بأن الأمم المتحدة تضطلع ويجب أن تواصل الاضطلاع بدور محوري في إدارة نظام الحوكمة العالمي وبأن عملية إصلاح الأمم المتحدة يجب أن تستهدف تحقيق هذا الهدف.

إن عالم اليوم يتسم باختلافات ملحوظة من حيث السلطة والثروة والدخل والرفاه الاجتماعي بين الدول والشعوب وداحل فرادى الدول. وللأسف، يواجه العالم العديد من الصراعات العرقية والدينية، التي تغذيها في أحيان كثيرة عوامل اقتصادية وجغرافية سياسية تنبع من خارج منطقة الصراع. وعلاوة على ذلك، فإن الاحترار العالمي، وهو أيضاً نتيجة الاستهلاك العشوائي للطاقة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، من بين الأسباب الرئيسية للكوارث ويؤدي، في جملة أمور، إلى انخفاض غلة المحاصيل الزراعية في البلدان المدارية ودون المدارية. وفضلاً عن ذلك، شهد الاقتصاد العالمي هذا العام بصفة خاصة واحدة من أكثر الكوارث المالية تدميراً في التاريخ، وعواقبها واضحة للجميع.

ولا يمكن مواجهة هذه التحديات إلا من خلال عمل عالمي ومنسق، وعلى الأمم المتحدة المسؤولية والواجب في أن تكون في قلب هذه العملية. و فقط من خلال الاستفادة من الثقافات والتقاليد الثرية والمتنوعة الممثلة في الأمم المتحدة سيمكن إدارة نظام الحوكمة العالمي بطريقة تتيح تحقيق التنمية البشرية المستدامة. إن مسألة احتمال تنازل الأمم المتحدة عن دورها كقائد لنظام الحوكمة العالمي لصالح أجهزة أخرى ستكون بمثابة هزيمة للجميع.

وتدعم جمهورية سان مارينو عملية تنشيط الجمعية العامة. وتمثل تلك العملية إصلاحاً سياسياً ضرورياً من أجل تأكيد دور الجمعية بوصفها أكثر أجهزة الأمم المتحدة تمثيلاً، وكذلك تأكيد الدور القيادي لرئيس الجمعية. وتؤمن سان مارينو بأن الإصلاح سوف يجعل أنشطة الجمعية العامة أكثر كفاءة وفعالية، ويحسن العلاقات بين أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، من خلال تفادي الازدواجية في العمل، بالإضافة إلى استهدافه التنفيذ الفعال لقرارات الجمعية.

أما عملية إصلاح مجلس الأمن، التي ظلت جمهورية سان مارينو تتابعها بالتزام واهتمام منذ البداية، فهي أيضاً من عمليات الإصلاح المهمة للغاية. نحن ممتنون للرئاسة الأفغانية على العمل الممتاز الذي اضطلعت به والطريقة التي ترأست بها المفاوضات الحكومية الدولية بهدف التوصل إلى أوسع اتفاق سياسي ممكن بشأن إصلاح مجلس الأمن.

ترى سان مارينو أن أهداف الإصلاح ينبغي أن تتمثل في جعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وشفافية وفعالية ومساءلة وتمثيلاً لاستعادة التوازن بين مجلس الأمن والجمعية العامة، ولتعزيز تعاون المجلس مع الأمانة العامة. ومن المهم أن تسمح هذه العملية بتطور شعور بالانتماء إلى مجلس الأمن بين كل الدول الأعضاء، وبالتالي تجنب خطر أن ينظر إليه على أنه جهاز منعزل في إطار الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن عملية الإصلاح ينبغي أن تأخذ في اعتبارها المصلحة الشرعية لكل الدول، كبيرها وصغيرها، في أن تُنتخب في مجلس الأمن.

إن سان مارينو تشارك بالتزام واهتمام في المفاوضات الحكومية الدولية الخاصة بإصلاح مجلس الأمن وتأسف لأنه، حتى اليوم، لم يتم التوصل إلى حل وسط معقول لجعل المجلس أكثر تمثيلاً وديمقراطية وربما أقل إصابة بالشلل نتيجة

بدون تمييز، فقد أصبحت الآن واحدة من التحديات الرئيسية التي تواجهها منظماتنا.

إن سان مارينو، باعتبارها دولة صغيرة، تعلق أهمية كبيرة على دور الجمعية العامة في حياة دولنا. ورحبت بالمؤتمر رفيع المستوى المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأيدت وثيقته الختامية (القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق)، وهي نتيجة مفاوضات طويلة ومعقدة. لكنني ألاحظ مع الأسف أن الشكوك التي أحاطت بالتحضير لهذا المؤتمر لم تشجع على مشاركة العديد من قادة العالم، الذين كان لحضورهم أن يجعل مؤتمر الأمم المتحدة هذا مناسبة تاريخية.

إن مهمة الأمم المتحدة هي أن تجد، من خلال العمل المنسق والعالمي، الأساليب المناسبة لتخفيف أثر الأزمة وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة، مع أخذها في الاعتبار الآثار السلبية للأزمة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد أصبح تغير المناخ مسألة محورية في جدول أعمال الأمم المتحدة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، بفضل التزام الأمين العام وجهوده في هذا الصدد. وأصبح تغير المناخ، الذي كان بالفعل في التسعينات من بين الشواغل البيئية الرئيسية، أولوية مطلقة في جدول الأعمال السياسي لكل الدول، بما فيها أصغر الدول مثل جمهوريتنا. إن التغيرات الشديدة الناجمة عن التدخل البشري في ديناميات الطاقة لنظام المناخ هي في الحقيقة عناصر هذا الشاغل في الحاضر وفي المستقبل القريب. لذلك، لا يمكن أن يُوجَل أكثر من ذلك إجراء تغييرات عاجلة وكبيرة في أنماط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

لقد قدمت سان مارينو مؤخرًا أول تقرير وطني لها وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. ويمثل هذا التقرير بداية عملية، هي أولاً وقبل كل شيء ذات

وللأسف، إن انتشار الفقر الذي يؤثر على نسبة مئوية كبيرة من سكان العالم، مسبباً المجاعات والأمراض والتخلف، واحد من أكثر المشاكل المتوطنة التي يواجهها الدول. ورغم الجهود التي تبذل والالتزامات التي تقطع على المستوى العالمي، فإن الفقر ما زال يتتلى كوكب الأرض بأكمله.

إن سان مارينو تثمن جهود ونجاحات منظمة الأغذية والزراعة خلال الأعوام الـ ٦٠ الماضية ويشرفها أن تستضيف جاك ضيوف المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة باعتباره المتكلم الرسمي في حفل تنصيب الحكام الجدد، رؤساء دولة جمهورية سان مارينو، الذي سيقام في أول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

إن سان مارينو تؤيد الأهداف الإنمائية للألفية - التي للأسف أصبح تحقيقها أكثر صعوبة بسبب الأزمة التي نواجهها حالياً وترى أننا لا بد من أن نواصل العمل باتجاه الوفاء بالتزاماتنا.

وأرى أن تعزيز تعددية الأطراف - بما في ذلك بواسطة رئيس الجمعية العامة على النحو الوارد في الموضوع المقترح لهذه المناقشة العامة، وهو "وسائل التصدي الفعال للأزمات العالمية: تعزيز تعددية الأطراف والحوار بين الحضارات من أجل السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي" - عنصر محوري. وفي الواقع، إن المنظمات الدولية وفي المقام الأول الأمم المتحدة تعمل على تأكيد الديمقراطية وسيادة القانون والحريات وحقوق الإنسان بوصفها شرطاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والنمو الثقافي والتعليم.

إن الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية هي أضخم كارثة عالمية منذ إنشاء الأمم المتحدة، ولا سيما أنها جاءت إضافة إلى أزمة غذائية حادة أثرت على كثير من مناطق العالم. ولأن هذه الأزمة مصدر قلق لكل البلدان والمناطق

بالمدارس لا يتوفر لهم سبيل للحصول على التعليم. وإضافة إلى ذلك، يحرم أطفال كثيرون من طفولتهم ويسقطون ضحايا للعنف الجنسي وتستخدمهم الجيوش أو الجماعات المسلحة كجنود أو يبيعونهم كرقيق للجنس.

وتشيد سان مارينو بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسف) في جميع أرجاء العالم بغية تحسين الحياة لهؤلاء الأطفال وتوحيدها هذه الجهود. وندعم أيضا بفعالية التزام الأمم المتحدة بحقوق المرأة.

وأخيرا، فإن حماية حقوق الإنسان مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحاجة إلى أن نضمن لكل إنسان وكل شعب إمكانية العيش في جو من السلام والعدالة. ولذلك من الضروري إعطاء زخم جديد لعملية نزع السلاح. لقد اتخذت العام الماضي خطوة مهمة في هذا الصدد باعتماد اتفاقية الذخائر العنقودية، وهي صك ستثبت أهميته في حماية السكان المتضررين من تلك الأسلحة، التي لها تأثير مدمر على المدنيين. وتعلق جمهورية سان مارينو أهمية كبيرة على هذه الاتفاقية، التي تركز على حقوق الإنسان ومصالح الضحايا، وتأمل أن تدخل فوراً حيز النفاذ. ولذلك نناشد كل الدول التي لم تصدق عليها بعد، أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ماركو هوسيكو، وزير خارجية جمهورية ناميبيا.

السيد هوسيكو (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ الرئيس على انتخابه بالإجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. ونحن واثقون بأنه سيضطلع بمسؤوليات ذلك المنصب بشرف وكرامة بالنظر إلى سجل إنجازاته وخبرته. وأرغب في أن أؤكد له على دعم ناميبيا وتعاونها لكفالة أن تكمل فترة ولايته بالنجاح. وفي السياق

طابع اجتماعي وثقافي تهدف إلى جعل كل مواطني بلدنا على وعي بالحاجة إلى التصدي لتغيرات المناخ والالتزام الفعال بخفض حدة تأثير هذه التغيرات بأقصى قدر ممكن.

ومن بين أخطر التحديات التي يتعين علينا أن نواجهها على المستويين الوطني والدولي، يكتسي الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره الأهمية الأولية. وتمثل الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدها الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦ مبادرة أساسية، لأن قادة الدول اتفقوا للمرة الأولى على استراتيجية مشتركة ونهج تنفيذي لمكافحة الإرهاب. لقد وضعت هذه الاستراتيجية الأسس للتصدي المنسق لهذه الحالة الطارئة يتوخى اتخاذ تدابير وقائية وتعزيز دور الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب. وهي تسلّم أيضا بأن تدابير مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان ليسا هدفين متعارضين؛ بل على العكس، فإنهما يكملان بعضهما بعضاً ويعزز كل واحد منهما الآخر.

لكن، لا بد أيضا أن يستند أي تصدٍ فعال للإرهاب إلى التعليم بغية تعزيز فهم واحترام الآخر كشرط لا غنى عنه لتحقيق العدالة والسلام. والحق، فإن الكراهية وعدم التفاهم والظلم توفر أراض خصبة لقيام الجماعات والمنظمات الإرهابية بتجنيد أعضاء جدد.

ويولي بلدي اهتماما كبيرا على المستويين الوطني والدولي، لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، مع منح اهتمام خاص لأشد المجموعات ضعفا وتعرضا للخطر. ويسرني أن أشير إلى أننا نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وهي صك أساسي صدق عليه عدد كبير من الدول. غير أننا يجب ألا ننسى أنه لا يزال حتى اليوم يموت ٩,٢ ملايين طفل دون سن الخامسة كل عام نتيجة أسباب يمكن منعها إلى حد كبير وأن أكثر من ١٠٠ مليون طفل في سن الالتحاق

هذه الأزمات بتغير المناخ، وتأثيره السلبي على التنمية المستدامة، يدعو إلى القلق الشديد. وناميبيا، شأن شأن الكثير غيرها من البلدان النامية، لا تسهم على نحو يذكر في انبعاثات غازات الدفيئة. غير أن بلدنا واحد من أكثر البلدان المعرضة لخطر آثار تغير المناخ. ولذلك، أدعو المسبيين الرئيسيين للانبعاثات ليس إلى خفض انبعاثاتهم من غازات الدفيئة خفضا كبيرا فحسب، ولكن أيضا إلى استخدام التكنولوجيا والموارد المالية لدعم جهود البلدان النامية في التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ. وتؤيد حكومة جمهورية ناميبيا تأييدا تاما الجهود التي يبذلها الأمين العام لحشد الإرادة السياسية لكفالة التوصل إلى اتفاق جيد وملزم قانونا بشأن تغير المناخ في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

إن ناميبيا هي أحد بلدان العالم التي تعاني من أشد صور عدم المساواة الاجتماعية - الاقتصادية بسبب ماضيها الاستعماري. وبالرغم من ذلك، فقد أحرز البلد تقدما في توفير الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الحيوية لغالبية السكان ونحن في طريقنا إلى بلوغ عدد من الأهداف الإنمائية للألفية.

غير أننا نواجه صعوبات حادة في التصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المدمر مقترنا بارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي وحدة الفقر. وأناشد المجتمع الدولي مرة أخرى زيادة دعمه لبرنامجنا الوطنية التي تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من خلال اتخاذ تدابير مثل السماح بالوصول إلى الأسواق والحصول إلى الموارد المالية في شكل قروض تساهلية وتدقيق الاستثمارات المباشرة الأجنبية.

ليس من قبيل المغالاة التشديد على الحاجة إلى أمم متحدة قوية وفعالة. وينبغي التعجيل بعملية إصلاح المنظمة

ذاته، أود أن أشيد بمعالي السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على أسلوبه القدير في رئاسة الجمعية في دورتها الثالثة والستين. وأرغب بالمثل في الإعراب عن خالص تقديرنا للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، لجهوده الدؤوبة في قيادة منظمنا للتصدي بفعالية للعدد الكبير من التحديات والقضايا الملحة التي تواجه الإنسانية.

نجتمع اليوم في فترة حافلة بالتحديات. فآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على بلداننا واقتصاداتنا حادة للغاية. وهذه الأزمة شاغل رئيسي يتطلب بذل جهود متضافرة للبحث عن أساليب فعالة لمواجهةها من أجل تخفيف آثارها وتحقيق النمو والتنمية المستدامين. وتؤثر هذه الأزمة على جميع جوانب تنميتنا وحياتنا الاجتماعية. وثمة خطر على التقدم الذي أحرزناه في مكافحة الفقر والجوع والأمراض وكذلك في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

فقد جاءت الأزمة المالية في حضم أزمة الغذاء والطاقة. وتركت الأسعار الفلكية للمواد الغذائية الأساسية، على الرغم مما يتردد عن استقرارها الآن، الكثير من الأسر المعيشية غير قادرة على توفير طعامها. واضطرت البلدان المستوردة الصافية للأغذية، مثل ناميبيا، لتحويل مواردها من التنمية إلى الإغاثة الطارئة في حين أحل استيراد المواد الغذائية الباهظة الثمن بميزان مدفوعاتنا وإيرادات الدولة.

وأدى ارتفاع أسعار الوقود إلى ازدياد الحالة سوءا. وتأثرت سلبا البلدان النامية المستوردة للنفط، مثل بلدنا، بأسعار النفط التي ترتفع باطراد وأدت أيضا إلى ارتفاع الأسعار في قطاعات أخرى مع رفع موردي السلع والخدمات للأسعار للتعويض عن تكاليف الإنتاج والنقل.

وتسببت الأزمة المالية والاقتصادية، مقترنة بأزمة الغذاء والطاقة، في سقوط العالم في هوة ركود عالمي. واقتران

ومما يؤسف له أن الاستعمار ما زال، بعد قرابة ١٠ سنوات من بدء القرن الحادي والعشرين، مسألة يتعين على هذه المنظمة التعامل معها.

وقد رفع وفد بلدي صوته مرارا في هذه الجمعية، مطالبا بإعمال حقوق شعب الصحراء الغربية غير القابلة للتصرف في تقرير المصير. ومن واجب المجتمع الدولي أن يساعد شعب الصحراء الغربية في سعيه من أجل الحرية والاستقلال. ولذلك، تدعو ناميبيا إلى التنفيذ الفوري وغير المشروط لخطة الأمم المتحدة للتسوية المتعلقة بالصحراء الغربية وجميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، بهدف إجراء استفتاء حر ونزيه في الصحراء الغربية.

وبالمثل، يساور ناميبيا بالغ القلق إزاء استمرار معاناة شعب فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي. ونود أن تؤكد مجددا على كامل دعمنا القاطع لحقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف في تقرير المصير، بما في ذلك عودته إلى أرضه. وأود أن أدعو الأطراف مرة أخرى إلى استئناف عملية السلام استنادا إلى جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ويود وفد بلدي أن يؤكد مجددا على موقفه الثابت منذ أمد طويل إزاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي المفروض على كوبا. ونعتقد أن الحصار يشكل انتهاكا للقانون الدولي ولحقوق شعب كوبا. ويعرقل طابعه المتجاوز للحدود الإقليمية حرية التجارة والتنمية الاقتصادية. كما يؤدي إلى تقويض جهود المجتمع الدولي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، لأنه يؤثر تأثيرا سلبيا على اقتصاد البلد ويُعَرِّض شعبه لآلم ومعاناة يفوقان الوصف.

وندعو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستجابة لنداء المجتمع الدولي وتنفيذ قرار الجمعية العامة

لكي تفي بوعودها في مجال صون السلام والأمن الدوليين واحترام حقوق الإنسان وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة.

وثمة حاجة ملحة إلى إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلا وديمقراطية وقابلا للمساءلة بدرجة أكبر. أليس من العيب والظلم أن تظل أفريقيا المنطقية الوحيدة بدون تمثيل دائم في مجلس الأمن؟ فهذا الوضع لا يعكس دور القارة الحيوي في صون السلام والأمن العالميين. ولا تزال الحاجة إلى تمثيل أفريقيا على نحو منصف في المجلس، مع كل المزاي المرتبطة بالعضوية، تشكل أولوية بالنسبة لنا. وفي هذا السياق، تؤيد ناميبيا الموقف المشترك لأفريقيا بشأن إصلاح الأمم المتحدة على النحو المبين في توافق آراء إزولويني وفي إعلان سرت.

وترحب ناميبيا بالبيان المشترك بشأن تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي في عمليات حفظ السلام على النحو المتفق عليه بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي باعتباره خطوة في الاتجاه الصحيح. وثمة حاجة إلى زيادة التعاون المنظم والرسمي الطابع بين الهيئتين فيما يتصل بقضايا السلام والأمن في أفريقيا. وينبغي أن يشمل هذا التعاون أيضا مجالات التمويل واللوجستيات ونقل التكنولوجيا والتدريب. فضلا عن ذلك، فإن ثمة حاجة إلى أن تدعم الأمم المتحدة موقف الاتحاد الأفريقي القائم على المبادئ والمتمثل في عدم الاعتراف بالحكومات التي تأتي إلى السلطة عبر انقلابات عسكرية. وتدعو ناميبيا الجمعية العامة إلى اتخاذ قرار على الفور بحظر مشاركة هذه الحكومات في أنشطة جميع مؤسسات الأمم المتحدة.

إن حق جميع الشعوب في تقرير المصير حق أساسي من حقوق الإنسان، ويكرسه ميثاق الأمم المتحدة.

أولا وقبل كل شيء، أوجه الضعف التي تسببت باختلال الأسواق. وعلى نحو نادر في التاريخ الحديث، حشد المجتمع الدولي قدرا هائلا من الموارد والرصيد السياسي لتفادي حدوث انهيار اقتصادي غير مسبوق. ويجب أن تدعم حصة هامة من تلك الموارد البلدان النامية، التي لم تتسبب، بالتأكيد، بالأزمة لكنها أكثر البلدان تضررا منها.

ومن المؤسف أن التقاء الإيرادات والمصالح فيما يتعلق بالأزمة لا يتجلى، بدوره، بالقدر ذاته من العزم في السعي إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، والتصدي الحازم للتهديدات التي تعرض للخطر الحرية، والديمقراطية، والاستقرار الإقليمي والعالمي، في نهاية المطاف.

وفي ذلك السياق، أود أن أشير إلى أن المشكلة البالغة الأهمية التي نواجهها تكمن في الأموال الطائلة التي ننفقها على شراء الأسلحة. فكيف يمكن أن نفسر لشعبنا قدرة بلدان على تخصيص أكثر من ٤٦٤ ١ بليون دولار للإنفاق العسكري في عام ٢٠٠٨؛ في حضم أحد أسوأ حالات الركود الاقتصادي العالمي وفي الوقت الذي يعيش فيه أكثر من بليون نسمة في الفقر المدقع في جميع أرجاء العالم؛ وازدياد مشتريات الأسلحة بالقيمة الحقيقية كل سنة، بينما تعاني الاقتصادات من الانكماش.

ومؤخرا، تساءل بشكل جدي، رئيس بيرو، السيد ألان غارسيا، في رسالة وجهها إلى وزراء الخارجية والدفاع في أمريكا الجنوبية، ويجري تعميمها كوثيقة من وثائق هذه الجمعية العامة (A/64/367)، عن الحالة في المنطقة وعن السبب الذي جعل بلدانا، خلال السنوات الخمس الأخيرة، منذ إنشاء اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، تخصص للإنفاق العسكري ما مجموعه ١٥٦ بليون دولار، لكنها علاوة على ذلك صرفت مبلغا إضافيا يناهز ٢٣ مليون دولار لشراء أسلحة ومدافع وطائرات وسفن حربية جديدة. ويمكن لذلك

الداعي إلى إنهاء الحصار. وتود ناميبيا أن تعرب مجددا عن تضامنها مع دعوة كوبا إلى الإفراج الفوري عن المواطنين الكوبيين الخمسة المعتقلين في الولايات المتحدة الأمريكية، ودعمها لهذه الدعوة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن بالغ تقديرنا للحكومات والمنظمات الدولية التي استجابت في الوقت المناسب لندائنا من أجل تقديم الدعم والمساعدة في أعقاب الفيضانات المدمرة التي شهدتها بلدي على مدى السنتين الماضيتين. وقد أسهمت تلك المساعدة بصورة كبيرة في التخفيف من معاناة سكان المناطق المتضررة.

وأخيرا، أود أن أناشد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تمشيا مع مسؤولياتها وواجباتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، أن تتصدى بصورة كاملة للتحديات التي تواجهها البشرية اليوم بغية جعل العالم مكانا أفضل وبمكنا جميعا أن نعيش فيه معا في سلام وأمن وعدالة حقيقية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة

الآن لمعالي السيد خوسيه أنطونيو غارسيا بيلانودي، وزير خارجية جمهورية بيرو.

السيد غارسيا بيلانودي (بيرو) (تكلم بالإسبانية):

بادئ ذي بدء، أود أن أهنيئ السيد علي عبد السلام التريكي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسنتين. وإذا أدرك تجربته الكبيرة في الأمم المتحدة وإخلاصه للحوار وتوافق الآراء، فإنني أؤكد له على أن بيرو ستدعم مبادراته على نحو بناء.

يتسم المشهد العالمي باشتداد تعقيدته وكثرة تناقضاته. ونواجه أشد أزمة اقتصادية ومالية دولية يشهدها جيلنا، مما يدل مرة أخرى على أن الحدود في عالم متسم بالعولمة هي محض رسم للخرائط، وأن شعار عصرنا لا يزال هو الترابط. وقد عطلت الأزمة الاقتصادية والمالية النمو العالمي وكشفت،

في أمريكا الجنوبية تتعاون فيما بينها في أنشطتها غير المشروعة، وخاصة غسل الأموال وتجنيد الاختصاصيين على أعلى مستوى تقني. ولذلك من الملح إيلاء مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات مرة أخرى أولوية قصوى في جدول الأعمال العالمي وبالتعاون مع البلدان المتقدمة النمو، وفقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة.

علينا أن نستجيب بصورة مشتركة لوقف تقدم الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من أنشطة إجرامية مثل الاتجار بالأسلحة أو البشر وتدمير الطبيعة والفساد والإرهاب. وينبغي استكمال التشريعات المتعلقة باستئصال المحاصيل غير المشروعة ومنع زراعتها بوضع برامج لإعادة التأهيل تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة والبديلة والمستدامة. ومن أجل تحقيق ذلك الهدف، يكتسي تضافر جهود جميع الجهات الفاعلة الدولية المعنية بأهمية قصوى في إطار مبادئ التعاون، وقبل كل شيء، المسؤولية المشتركة.

في بيرو، يعمل تجار المخدرات مع فلول الجماعات الإرهابية. وهذا الوضع يزيد أضعافاً مضاعفة مستوى العنف بين كلتا الجماعتين الإجراميتين، وإذا لم نحل المشكلة الآن، فقد نجد أنفسنا في المستقبل في حالة من العواقب غير المسبوقة في المستقبل. إن إنتاج الكوكا غير المشروعة ينطوي على عملية تدمر البيئة شر تدمير. إذ لا بد من تدمير ثلاثة هكتارات من الغابات للحصول على هكتار واحد مزروع بالكوكا. وهذا يسبب ضرراً لا يمكن إصلاحه لغابات الأمازون في بيرو: إن قطع الأشجار وحرقها لإحلاء الأرض لزراعة المحاصيل غير المشروعة يؤدي إلى انجراف التربة وأسفر عن إزالة ما مساحته ٢,٥ مليون هكتار من غابات الأمازون، وهذا سبب رئيسي يسهم في ظاهرة الاحترار العالمي.

الرقم أن يصل إلى ٣٨ بليون دولار هذا العام. وطالب الرئيس بوقف ذلك العبث إذا أردنا تهيئة الظروف الملائمة لتعزيز الأمن والثقة في المنطقة.

ولذلك الغرض، تؤكد بهذه المناسبة على اقتراح بيرو المتعلق بإبرام ميثاق للصدقة وعدم الاعتداء لكفالة الوفاء بالالتزامات بتعزيز منطقة سلام في أمريكا الجنوبية، وتحقيق التخفيض التدريجي لشراء الأسلحة، وإنشاء قوة للسلام والفصل لتفادي نشوب أي صراع في المنطقة. وسيكون الهدف النهائي هو إنشاء نظام للأمن الإقليمي الجماعي يكمل ويدعم ميثاق الأمم المتحدة، ويمكن جميع بلداننا من إنهاء سباق التسلح الذي يبدو أن أمريكا الجنوبية، المنطقة التي تظهر بخلاف ذلك قدرا كبيرا من النضج واحترام القانون الدولي والتعامل مع النزاعات، منخرطة فيه بدون أي مبرر معقول. ومما لا شك فيه أن اقتراحنا سيتطلب المزيد من الدراسة والنظر في ضوء التجارب في أنحاء أخرى من العالم.

ويتمثل التهديد عبر الوطني الآخر، الذي لا يحظى بالاهتمام الواجب، في الاتجار بالمخدرات وصلته الخطيرة بالإرهاب والعنف على نحو عام، والذي لا تؤثر عواقبه على أمن الملايين من الأشخاص وحقوقهم فحسب، بل على البيئة أيضاً. ونحن ندفع ثمننا باهظاً من خلال تقاعسنا بشأن مشكلة تتسبب بمصرع ملايين الأشخاص كل عام وبخسائر مادية فادحة.

وعلى الصعيد العالمي، يُدر الاتجار بالمخدرات نحو ٥٠٠ بليون دولار في السنة، أي ما يعادل ٨ في المائة من التجارة العالمية، بينما، ووفقاً لبيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يؤثر تعاطيها على أكثر من ٢٠٠ مليون نسمة، لا سيما الشباب، في جميع أنحاء العالم.

وفقاً لتقرير أصدرته الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في عام ٢٠٠٨، من الواضح أن شبكات الاتجار بالمخدرات

الأمل في أن تنجز هذه المهمة بدون تأخير، لأنه، وأكرر، يجب ألا يؤجل اتخاذ الإجراءات على الصعيد الدولي في هذا المجال.

أما المسألة الحساسة الأخرى التي نوقشت بشكل منفصل فهي مسألة تغير المناخ والحفاظ على البيئة بشكل عام. بيرو تعاني بشكل كبير من آثار الاحترار العالمي التي تظهر في تسارع تراجع الأنهار الجليدية في مناطقها المدارية والصعوبات المرافقة له المتمثلة في توفير ما يكفي من احتياجات سكانها من المياه. وترى بيرو أن من الضروري وضع أهداف ملموسة بشأن التعاون التكنولوجي ونقل التكنولوجيا، فضلاً عن إنشاء صناديق لتقديم المساعدة المالية لتطوير المشاريع الرامية إلى مكافحة المباشرة لآثار تغير المناخ في البلدان الأكثر تضرراً منها. وبيرو، التي تواجه الحاجة الملحة إلى مجابهة الآثار السلبية لتغير المناخ، تؤيد مواصلة البلدان التي خلقت هذه المشكلة قطع تعهدات ملزمة دولياً، وتأمل أن تكون جميع الدول مستعدة لاعتمادها في المؤتمر الدولي الخامس عشر بشأن تغير المناخ، الذي سيعقد في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر.

في هذا الصدد، تكرر بيرو اقتراحها الداعي إلى وضع آلية مالية تفضي إلى إنشاء صندوق عالمي لدعم التدابير الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ على البلدان النامية وتكييفها مع هذه الآثار. وسيشمل ذلك فرض رسوم قدرها ٥٠,٥٠ دولار على كل برميل من النفط، حيث أن الوقود مسؤول عن تغير المناخ في جميع مراحل إنتاجه، من استخراجها إلى تكريره وحتى استخداماته المباشرة وغير المباشرة. بيرو تقترح أيضاً وضع برامج شاملة للتكيف مع تغير المناخ. وسترمي هذه البرامج، التي يمكن تمويلها من مرفق البيئة العالمية أو البنك الدولي، إلى تحديد نهج شامل للتكيف القطاعي والتأكيد على الاستراتيجيات الرامية إلى الحد من تكرار الكوارث وحماية الصحة والأمن الغذائي

لهذه الأسباب جميعها، كرست حكومة بيرو اهتماماً خاصاً لهذه المشكلة. ولكن النتائج غالباً ما تركتنا نشعر بأن هذا صراع نخوضه وحدنا لنكافح في سبيل قضية لا يملك المجتمع الدولي، وخاصة البلدان التي تستهلك الجزء الأكبر من المخدرات، استجابات كافية أو سريعة لها. وبيرو، التي تخصص أكثر من ٦٠٠ مليون دولار سنوياً لمكافحة صناعة غير مشروعة يبلغ حجم مبيعاتها ٢٢ مليار دولار، لا يمكنها محاربة الإنتاج غير المشروع للمخدرات وحدها أو تحقيق أي نجاح في الأجل الطويل بدون التعاون الداعم والحازم من المجتمع الدولي، وبصفة خاصة، من البلدان المستهلكة، على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة.

لقد تقلص التعاون الحقيقي بشكل يُنذر بالخطر منذ عام ٢٠٠٢. فأكبر جهة متبرعة لبيرو خفضت تبرعاتها من ١٤٠ مليون دولار إلى ١٢٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ وإلى ١١٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٤. وهذا العام سيبلغ إجمالي التبرعات ٧٠ مليون دولار وفي العام المقبل سيكون ٥٧ مليون دولار. لذلك ترى بيرو أن من الضروري لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إعداد تقرير يتضمن أرقاماً مستكملة عن الموارد العالمية التي يكرسها المجتمع الدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والمصادر المانحة والمشاريع المحددة الجارية، وكذلك تحديد البرامج الرئيسية الرامية إلى تحسين التعاون مع البلدان الأكثر تضرراً من الإنتاج غير المشروع للمخدرات. إن مثل هذه الأرقام الدقيقة والموثوقة التي يمكن مقارنتها على الصعيد الدولي من شأنها أن تبديد الكثير من الأساطير المتعلقة بالجهود والعمل المشترك الذي ينبغي الاضطلاع بها بدون تأخير، ومن شأنها أن تشكل نقطة انطلاق عملية يمكن من خلالها تحسين تنسيق جهود الدول المساهمة والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية مع الدول الأكثر تضرراً من الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها، بغية تعزيز تلك الجهود في هذه المعركة. ويحدونا

في هندوراس الاستفادة من عودة الرئيس مانويل زيلايا إلى تيغوسيغالبا من أجل تشكيل حكومة وحدة ومصالحة وطنية على النحو المبين في اتفاق سان خوسيه، مما سيمكن البلد من المضي قدما بالوسائل السلمية تماما نحو إجراء انتخابات ديمقراطية حرة وشفافة وتضمن انتخاب حكومة تحترم دستور هندوراس وتعزز التكامل الوطني والتضامن لجميع مواطني هندوراس.

في وقت باتت فيه الاتصالات والتكنولوجيا تقربنا بعضنا من بعض على نحو غير معهود من قبل، علينا أن ندرك أيضا أن مشاكلنا ومسؤولياتنا حريّ بها أيضا أن تقربنا من بعض، وأن التحديات التي تواجهها دولة بعينها إنما هي تحديات نواجهها نحن جميعا. ولذلك تظل هذه الجمعية أفضل محفل لمناقشة التحديات العالمية والمحلية، وهي تحديات أصبحت اليوم متماثلة، ويجدر بها أن تثير اهتمامنا جميعا، بل وأن توحى لنا كلنا بالأمل - ولم لا؟

خطاب اللواء ثين سين، رئيس وزراء اتحاد ميانمار

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس وزراء اتحاد ميانمار.

اصطُحَب اللواء ثين سين، رئيس وزراء اتحاد ميانمار، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني جداً أن أرحب بفخامة اللواء ثين سين، رئيس وزراء اتحاد ميانمار، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

اللواء ثين سين (ميانمار) (تكلم بالميانمارية؛ والترجمة عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد): أود أن أعرب عن تهنئتنا الحارة للسيد علي عبد السلام التريكي بمناسبة انتخابه، بحق وحدارة، رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. وأود أيضا أن أتوجه بتحية خاصة للسيد ميغيل

للسكان المتضررين والسبني التحتية الاقتصادية والتنوع البيولوجي.

وختاماً، نود إثارة مسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة لبيرو والبلدان النامية بصفة عامة - وهي مسألة المهاجرين. وبيرو نصير فعّال للدفاع عن كفالة حقوق الإنسان للمهاجرين وأسرهم، وتغيير تقاسم المسؤولية عن معالجة هذه الظاهرة من جانب بلدان منشأهم والبلدان المضيفة. ونحن نؤيد المبدأ القائل إن الهجرة عامل من عوامل التنمية وكانت كذلك بشكل لا يمكن إنكاره على مر التاريخ الإنساني. وهي أثّرت الثقافة والحياة الاجتماعية للدول، وأتاحت المجال لأن نلمس الإسهامات والاكتشافات والتطورات التي أسهمت في التشكيل التدريجي لمجتمعنا الحديث.

لذلك من الضروري أن ندرك أن ما يقدمه المهاجرون لبلدانهم المضيفة اليوم، وما يمكن أن يسهموا به في المستقبل سيكون إلى حد كبير الدعامة الرئيسية لتلك المجتمعات. ولذلك السبب يجب تجنب الضغوط التي تدفع نحو كراهية الأجانب والتمييز ضدهم لأن ذلك لن يؤدي سوى إلى تأخير تكامل العالم والجنس البشري الذي لا مفر منه.

في أمريكا اللاتينية، نشهد وقتاً حاسماً في ترسيخ الديمقراطية وتعزيز الحقوق الاجتماعية والسياسية لشعبنا. ولهذا السبب، تود بيرو أن تعرب عن قلقها العميق حيال التطورات الأخيرة التي حدثت في البلد الشقيق هندوراس، حيث عُطل النظام الديمقراطي بشكل مفاجئ. ويتعين رفض الأعمال التي تعرضت لها سفارة البرازيل في هندوراس وينبغي إيقاف هذه الأعمال فوراً انطلاقاً من الأعراف القانونية لهندوراس بوصفها دولة تحترم التزاماتها الدولية، ولا سيما اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

إننا ندعو إلى إجراء حوار يهدف إلى إعادة إرساء الديمقراطية في هندوراس. وينبغي لكل الجماعات السياسية

المناخ، التي دعا إلى عقدها الأمين العام الأسبوع الماضي، عن حجم المشكلة، وعن الحاجة إلى مضاعفة جهودنا لمواجهة تغير المناخ.

وتنتقل إلى مؤتمر تغير المناخ، المقرر عقده في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر. ونأمل أن تكون المفاوضات مثمرة، وأن تؤدي إلى اتفاقية جديدة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، يبدأ سريانها في عام ٢٠١٢، عندما ينتهي مفعول فترة الالتزام الأولي لبروتوكول كيوتو. وحتى تصبح أي صفقة فعالة فإنها يجب أن تكون شاملة ومتسقة مع مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

لقد زادت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأزمة تغير المناخ من تعقيد المشاكل التي ظللنا نواجهها خلال السنوات القليلة الماضية. ومن هذه المشاكل ارتفاع أسعار الغذاء وارتفاع أسعار الطاقة وتفشي الأمراض الوبائية. وليس بمقدور أي بلد أن يتغلب بمفرده على هذه المشاكل. ويجب على المجتمع العالمي أن يعمل معاً للتصدي للتحديات المشتركة التي يواجهها. وتكتسب التعددية في هذه الأوقات العصبية لكونها، أهمية أكبر من أي وقت مضى. ويمكن للحوار بين الأمم ذات الخلفيات الدينية والثقافية المختلفة أن يسهم في تحقيق السلم والأمن والتنمية الدولية.

الأمم المتحدة هي المنظمة العالمية الوحيدة المكرسة للسلم والتنمية التي تتمتع بمشاركة شاملة تقريباً. وقد اتخذت مبادرات، خلال السنوات الأخيرة، من أجل إصلاح هذه المنظمة، وجعلها أكثر ديمقراطية وفعالية وخضوعاً للمساءلة، لتمكينها من مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. لكن التقدم ظل للأسف، بطيئاً بصورة مؤلمة.

إذا أريد للأمم المتحدة أن تتخذ قراراتها بطريقة أكثر ديمقراطية فمن الضروري تحسين الدور الذي تضطلع به الجمعية العامة - التي تحظى بتمثيل كل الدول الأعضاء فيها.

ديسكوتو بروكمان على قيادته المقتدرة للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.

الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي بدأت في العام الماضي بدأت تظهر، مؤقتاً، بعض علامات الانحسار. لكن بلدانا كثيرة، كبيرة وصغيرة، ما زالت تواجه تحديات صعبة. ومع أن أصل الأزمة كان في البلدان المتقدمة النمو، فإن البلدان النامية هي التي تعاني وطأها على نحو أشد. ولم يتسن بعد للتعافي الاقتصادي الوليد أن ينتشل الدول المنخفضة الدخل من وهدها.

وإنه لأمر جدير بالثناء أن البلدان المتقدمة النمو ظلت تؤدي دوراً قيادياً في التصدي للأزمة. ويجب أيضاً أخذ آراء البلدان النامية في الاعتبار، إلى جانب آراء أعضاء مجموعة الدول الثماني ومجموعة العشرين. والتدابير التي يمكن أن تترك آثاراً عكسية على النمو الاقتصادي للبلدان النامية يجب تجنبها. ولقد عملت البلدان النامية بجد، طوال سنوات، على محاربة الفقر وهيئة الشروط اللازمة للنمو الاقتصادي. وتحتاج البلدان المنخفضة الدخل إلى معونة إنمائية تفوق التعهدات الحالية للمساعدة الإنمائية الرسمية إذا أريد لها أن تنجح في التصدي للتحديات الناجمة عن التدهور الاقتصادي العالمي. وينبغي أن تزيد البلدان المتقدمة النمو مساعدتها الإنمائية الرسمية للبلدان النامية. ونحن سعداء بإعادة تأكيد الرئيس هو جنتاو، رئيس جمهورية الصين الشعبية، في بيانه أمام هذه الجمعية، بأن بلده سيزيد من دعمه للبلدان النامية الأخرى التي تأثرت بشدة بالأزمة الاقتصادية والمالية.

تغير المناخ أكبر التهديدات الملحة المحدقة بكوننا. وهو تحد عالمي يتطلب استجابة عالمية. وما من بلد بمأمن من عواقب تغير المناخ. وتتطلب الوتيرة السريعة والنطاق الواسع اللذين يتقدم بهما تغير المناخ أن يبادر المجتمع العالمي باستجابة فورية وفعالة. وقد كشفت قمة الأمم المتحدة المعنية بتغير

عقده مجلس الأمن الأسبوع الماضي بشأن منع الانتشار ونزع السلاح، وتأكيد مجدها على ضرورة المحافظة على نظام منع الانتشار النووي الدولي وتقويته لكفالة التنفيذ الفعال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

تلجأ بعض الدول القوية إلى استخدام العقوبات الاقتصادية للضغط على بعض البلدان النامية. وهي تهدف بذلك إلى التأثير على النظامين السياسي والاقتصادي لتلك البلدان، بدون إيلاء الاعتبار للخلفيات التاريخية والثقافية لتلك البلدان. إن الجزاءات لا أساس أخلاقيا لها، إذ أنها لا تعرق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب فحسب لكنها تتدخل أيضا في المسائل التي هي الأساس من اختصاص الولاية القضائية الداخلية للدول المعنية. نظرا لأن لجزاءات تفرض بطريقة عشوائية تمييزية وتعتبر في حد ذاتها شكلا من أشكال العنف، فلا يمكن اعتبارها بشكل شرعي أداة لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية.

إن الجزاءات تستخدم كأداة سياسية ضد ميانمار ونحن نعتبرها غير عادلة. وأود أن أقول إن هذه الإجراءات يجب أن تتوقف. إن ميانمار تتبع سياسة اقتصاد السوق التي تركز على الزراعة. ولدينا الاكتفاء الذاتي من حيث الغذاء ونستطيع المساهمة في الأمن الغذائي في المنطقة. لقد حققنا تقدما كبيرا في تحسين الظروف الاجتماعية - الاقتصادية بفضل الجهود المتضافرة للحكومة والشعب. ولولا الجزاءات الاقتصادية المفروضة علينا، لكان التقدم أكبر.

وبعد الإعصار نرجس، الذي ضرب ميانمار، في أيار/مايو ٢٠٠٨، أنشأت حكومة ميانمار والأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا الفريق الأساسي الثلاثي للاضطلاع بأعمال الإغاثة وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار في المناطق المتضررة. وقد أقر المجتمع الدولي على النحو الواجب بالنجاح الذي حققه الفريق واعترف به بوصفه آلية مثالية

ولإصلاح مجلس الأمن أهميته أيضا. وقد ظلت الجمعية العامة على مدى سنوات، تناقش هذا الموضوع، لكنها لم تحرز تقدما يذكر. وبالإضافة إلى التركيز على الموضوع الشائك المتعلق بتوسيع مجلس الأمن، نود أن نرى إدخال تغييرات بناء على إجراءاته وأساليبه عمله، لا سيما تلك التي من شأنها أن تجعله أكثر شفافية وحضوعا للمساءلة.

إن استمرار وجود أسلحة الدمار الشامل، خاصة الأسلحة النووية، هو الخطر الأكبر الذي يهدد الإنسانية. وتؤمن ميانمار بأن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمانة الوحيدة والمطلقة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وبناء على ذلك، دعونا باستمرار الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تتعهد بتقليص التهديد النووي، خطوة خطوة، حتى يتحقق الهدف النهائي المتمثل في القضاء على تلك الأسلحة.

وريثما يتم القضاء نهائيا على الأسلحة النووية، ينبغي لنا أن نواصل الجهود الرامية إلى إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا بتقديم ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وإننا ندعم إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية على أساس الترتيبات التي تتوصل إليها دول المناطق المعنية. محض إرادتها. فالمناطق الخالية من الأسلحة النووية تعزز الأمن العالمي والإقليمي، وتسهم في بلوغ أهداف نزع السلاح النووي.

ويحدونا الأمل أن تظل كل الدول تعمل معا في سبيل التخلص من الأسلحة النووية، حتى تصبح قوة الذرة مسخرة حصريا لخير الإنسانية وليس أداة للتدمير الذاتي. وفي الوقت نفسه، يجب أن تحظى كل الدول بالحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. فللتكنولوجيات النووية تطبيقات واسعة الانتشار في مجالات مثل الغذاء والزراعة والعناية الصحية والصناعة والعلوم. ونرحب باجتماع القمة الذي

اتحادية. وتماشيا مع هيكل الدولة، ينشئ الدستور أيضا ١٤ هيئة تشريعية للولايات والمناطق.

إن التحول إلى الديمقراطية مستمر. وتركيزنا لا ينصب على المصالح الضيقة للأفراد أو المنظمات أو الأحزاب فحسب، ولكن على المصالح الأوسع للأمة بأكملها. ونحن نحث كل المواطنين على المشاركة بفعالية في هذه العملية بدون إغفال الهدف الديمقراطي. وبهذه الطريقة، ستلبي طموحات شعبنا.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وتتخذ الحكومة خطوات منهجية من أجل تنظيم انتخابات حرة ونزيهة. وسيتم سن القوانين الانتخابية وسيتم تشكيل لجنة انتخابية حتى يتسنى للأحزاب السياسية المنافسة في الانتخابات. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، تم الإفراج عن ٧١٤ سجيناً لحسن السير والسلوك. وسيتمكنون أيضا من المشاركة في الانتخابات العامة في العام المقبل وفقا للقانون.

إن إجراء الانتخابات العامة المتعددة الأحزاب ستكون خطوة مهمة في تحولنا إلى دولة ديمقراطية سلمية وحديثة ومتطورة. لا يمكن فرض الديمقراطية من الخارج، ولا يمكن أن يولد نظام مناسب لميانمار إلا من داخل مجتمع ميانمار. إن مواطني ميانمار هم أفضل من يمكنه تقرير مستقبلهم. يمكنهم الحكم على مزايا الديمقراطية وإجراء التعديلات التي يرونها مناسبة. وأفضل سبيل يمكن به للمجتمع الدولي مساعدة برون ميانمار كدولة جديدة، وعلى أساس مبادئ العدالة والحرية والمساواة المنصوص عليها في دستور الدولة الجديد، هو من خلال إبداء تفهمه.

إن القضايا العالمية التي ستطلب اهتمام كل البلدان سيتزايد احتلالها لمكان الصدارة في الأعوام المقبلة. وستكون هناك حاجة لإرادة سياسة قوية والتزام ثابت من جانب كل

لأعمال الإغاثة وإعادة التأهيل في حالات الكوارث في المستقبل.

وقد تم وضع خطة للإنعاش والتأهب لما بعد الإعصار نرجس للفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١. وجرى أيضا اعتماد خطط أخرى للتصدي بفعالية للكوارث الطبيعية المماثلة في المستقبل. ونحن سننفذ المشاريع بهمة. إن خطة الإنعاش والتأهب لفترة ما بعد الإعصار نرجس ستحتاج إلى ٦٩١ مليون دولار خلال فترة ثلاث سنوات. وحتى اليوم، لم يتعهد المجتمع الدولي إلا بتقديم نصف هذا المبلغ. وقد قمنا بعدة أنشطة لإعادة التأهيل اعتمادا على تمويلنا الذاتي ومواردنا الذاتية. وإذا تلقينا مزيدا من الأموال وأوفى المانحون بتعهداتهم، ستكون عملية إعادة التأهيل أسرع وأكثر فعالية.

وستظل حكومة ميانمار وسكان المناطق المتضررة ممتنين دائما للأفراد والمنظمات والمجتمع الدولي بصفة عامة الذين هبوا لمساعدتنا في وقت حاجتنا.

إن السلم والاستقرار الداخلي والتنظيم الناجح لانتخابات ديمقراطية أمر ضروري لعملية التحول الديمقراطي في ميانمار. وقد اعتمد دستور جديد للدولة بموافقة ٩٢,٤٨ في المائة من الناخبين الذين يحق لها الإدلاء بأصواتهم في استفتاء جرى في جميع أنحاء البلاد في أيار/مايو ٢٠٠٨. وستجرى انتخابات عامة متعددة الأحزاب في العام القادم. وبعد ذلك، سينعقد البرلمان ويتم تشكيل حكومة وفقا للدستور الجديد.

وسيكون لدى البلد هيئة تشريعية مؤلفة من مجلسين. وينص الدستور على نظام رئاسي للحكم. ويتوخى أن تنتخب الرئيس هيئة انتخابية رئاسية. وستكون الدولة من سبع ولايات، سبع مناطق، منها خمس مناطق ذاتية الإدارة، ومقاطعة ذاتية الإدارة. وستعين العاصمة، ناي باي تو، أرضا

إن الإسهام في التنمية البشرية المستدامة يتطلب، أولاً، تهيئة ظروف مواتية للسلم والأمن الدوليين. وكما قال الرئيس فيليب كالديرون في قمة مجلس الأمن (انظر S/PV.6191)، إن الانتشار النووي والقدر غير الكافي بدرجة كبيرة من الحصول القانوني على الطاقة الذرية للأغراض السلمية يتطلبان التزاماً متجدداً تجاه نزع السلاح وتعزيز نظام عدم الانتشار.

وأنا أكرر أيضاً الدعوة القوية التي وجهها المجتمع المدني العالمي في المؤتمر السنوي الثاني والستين لإدارة شؤون الإعلام المعني بالمنظمات غير الحكومية، المعقود في مكسيكو سيتي هذا العام، وطالبنا فيها، نحن حكومات العالم، بالاضطلاع بمسؤولياتنا عن بلوغ هدفنا المتمثل في إخلاء العالم من الأسلحة النووية.

إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يشكّلان حتمية أخلاقية عالمية والتزاماً لا يمكن لأي حكومة التنصل منه. وأمكن إحراز تقدم في هذا المجال على المستوى الوطني بفضل تنسيق بلدي على نحو وثيق مع النظام الدولي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان الذي أثبت أنه أداة قيمة للغاية للتشجيع على إجراء تحسينات في هياكلنا الوطنية.

من الواضح أنه لتحقيق التنمية البشرية المستدامة والكاملة، يجب علينا أن نتصدى للفقر وعدم المساواة وأن نتبنى تنمية تكفل توفير ما يكفي من الطعام والخدمات الصحية والتعليمية والمسكن لجميع البشر.

في معرض الاستجابة للحالة الصحية الطارئة التي واجهتها المكسيك قبل بضعة شهور بتفشي فيروس إنفلونزا الخنازير، قدمت منظمة الصحة العالمية دعمها الكامل للإجراءات القوية والمسؤولة التي اتخذتها حكومة بلدي في الوقت المناسب. وهذا برهان على أن منظومة الأمم المتحدة قادرة على حشد إجراءات منسقة من قبل الدول وتفادي

البلدان لتجاوز التحديات. لقد شدد المتكلمون السابقون على الحاجة إلى بذل جهود جماعية لإيجاد حلول لتلك المشاكل والتحديات. وأنا أشاطر وجهات نظرهم وأؤكد على أن ميانمار ستضطلع بدورها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر دولة رئيس وزراء اتحاد ميانمار على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب الجنرال ثين سين، رئيس وزراء اتحاد ميانمار، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة باتريسيا إسبينوزا كانتيانو، وزيرة الخارجية في الولايات المتحدة المكسيكية.

السيدة إسبينوزا كانتيانو (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): منذ الدورة الماضية للجمعية العامة، اختبرت عدة أزمات قدرة المؤسسات المتعددة الأطراف على التصدي لها بحزم وقصد موحد. لقد أدرك المجتمع الدولي أن العمل المشترك الذي تشترك فيه البلدان النامية بشكل كامل هو وحده الذي يمكن أن يقدم وسائل مستدامة للتصدي لهذه الحالات الطارئة. ولحسن الطالع، نرى بعض العلامات الإيجابية على النمو الاقتصادي في بعض الأماكن.

غير أن انعدام الأمن وعدم اليقين ما زالاً منتشرين. ويأتي انعدام الأمن من استمرار الصراعات المسلحة والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تهدد إنجازاتنا في مجال التنمية البشرية المستدامة. ويرتبط عدم اليقين بالمفاوضات التي ستفضي إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر. إن الاحترار العالمي بات الآن يهدد الإنسانية بأبعاد لا تحصى، وهو تهديد نسهم فيه جميعاً، وتحمل جميعاً، بدون استثناء، مسؤوليته.

ويجب على الأمم المتحدة أن تدرك أننا نشهد إعادة تشكيل للإدارة الاقتصادية العالمية وأنه يجب تعديل السياسات لتتواءم مع هذا الواقع الجديد. إننا بحاجة إلى منظمة قوية وفعالة وذات كفاءة. والتخفيضات التي تُفرض على جميع البلدان في الداخل يجب أيضا أن تنعكس في ميزانيات منظومة الأمم المتحدة. وإذا بقيت منظمتنا سلبية ومنعزلة وممتثلة للعرف والعادة، فإنها تخاطر بفقد أهميتها بوصفها المحفل العالمي الشرعي الرئيسي لحل المشاكل الكبرى للإنسانية.

لقد بينت تحديات الاحترار العالمي أن غياب الحوافز الاقتصادية هو أحد الأسباب الرئيسية لعدم الوفاء بالالتزامات المقدمة التي قطعت في إطار بروتوكول كيوتو واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. ولهذا السبب، اقترحت المكسيك في المفاوضات التحضيرية لمؤتمر كوبنهاغن، خطة مبتكرة للتمويل، تعرف باسم الصندوق الأخضر، تكافئ جهود الدول التي تعتمد سياسات تهدف إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة بدون تعريض أهدافها الإنمائية للخطر. والصندوق الأخضر يتماشى تماما مع مبدأ المسؤولية المشتركة ولكنها متباينة. وهو ليس مجرد آلية مالية أخرى تلتزم بالمعايير التقليدية.

ويجب أن تكون جميع البلدان قادرة على تلقي تمويل لكن جدول المساهمات سيتوقف على مجموعة عوامل تراعي، في جملة أمور، مستوى تنمية هذه البلدان وحجم سكانها ومقدار انبعاثاتها. ولن تكون أقل البلدان نموا ملزمة بالمساهمة. وتلقى مبادرة الرئيس فيلبي كالديرون هذه تأييدا متزايدا من جانب الدول الأعضاء، وهو الأمر الذي يقوي إرادة حكومة بلدي في مواصلة المضي قدما مع جميع الأطراف في المفاوضات السابقة على كوبنهاغن.

اتخاذ تدابير انفرادية لا تتناسب مع التعامل مع هذه الحالات الطارئة. ويجب علينا مواصلة استكمال بروتوكولات العمل الخاصة بنا.

إن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية هو التزام على الدولة بالنسبة للمكسيك. ولا تزال أولويتنا هي التخلص من الفقر. ويجب علينا إجراء التغييرات الهيكلية الضرورية للحد من عدم المساواة وتحقيق الرخاء للجميع. ويجب أن ننفذ سياسات تكفل اتخاذ إجراءات ملموسة استنادا إلى توافق آراء مونتييري بشأن تمويل التنمية واستكمال جولة الدوحة بنجاح وزيادة المساهمات التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف للمشاريع في البلدان التي تسجل معدلات نمو منخفضة.

ولا بد من تلبية الاحتياجات العاجلة مثل الأمن الغذائي من أجل الحد من عدم المساواة وتعزيز القدرات التي تتمتع بها شعوبنا. فالأمن الغذائي هو أساس التنمية. ولذلك، يجب علينا كفالة الأمن الغذائي بالقضاء على تشوهات السوق وتعزيز الإنتاج من خلال استخدام التكنولوجيا وتحسين الإنتاجية بدون تقديم تضحيات على صعيد جدول الأعمال البيئي.

لقد أظهر مؤتمر القمة الأخير لمجموعة العشرين في بيتسبرج أن نطاق الأزمة المالية العالمية يتطلب استجابة حازمة على صعيد تنسيق التدابير التي تتخذها فرادى البلدان لتخفيف الآثار في مجالات مثل البطالة، وفي تفادي التدابير الحمائية. وما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لكن لا مراء في أن تدخل مجموعة العشرين في الوقت المناسب سمح بتحويل مزيد من الموارد إلى المؤسسات المالية الدولية وبتعزيز مشاركة البلدان النامية في هيئات اتخاذ القرار في إطار تلك المؤسسات.

القانون. ويمكننا أن نخفي بحقيقة أن المجتمع الدولي تصدى بالإجماع للتعطيل القسري للنظام الدستوري في هندوراس والإطاحة بالرئيس خوسيه مانويل سيلايا. وتعمل المكسيك، مع غالبية بلدان نصف الكرة الجنوبي، في إطار الآليات الإقليمية، بما في ذلك مجموعة ريو التي نترأسها، لضمان عودة الرئيس سيلايا إلى منصبه واستعادة النظام الديمقراطي بناء على مبادرة رئيس كوستاريكا، أرياس. ونحن نشدد على مطالبة سلطات الأمر الواقع بمواصلة الحوار مع اللجنة المنشأة تحت رعاية منظمة الدول الأمريكية والإحجام عن أي عمل من شأنه انتهاك حرمة سفارة البرازيل حيث يوجد الرئيس سيلايا واحترام سلامته البدنية وسلامة من معه.

فلنعمل معا من أجل بناء عالم ينعم بقدر أكبر من الأمن والعدالة، عالم يمكن أن تتجذر فيه الحرية، على حد تعبير أوكتايفيو باث العظيم، وعالم مزدهر وقائم على احترام حقوق الأفراد وحررياتهم.

الرئيس: أعطى الكلمة الآن لمعالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة، وزير خارجية مملكة البحرين.

الشيخ آل - خليفة (البحرين): يسعدني أن أتوجه إليكم بالتهنئة الخالصة، معالي الدكتور علي عبد السلام التركي، أمين شؤون الاتحاد الأفريقي بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، لانتخابكم بالإجماع رئيس للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، معربا عن عظيم الثقة بأن خبرتكم الدبلوماسية ودرائتكم بشؤون الأمم المتحدة ستمكنانكم من إدارة أعمال هذه الدورة بكفاءة واقتدار.

كما أسجل مع التقدير جهود الرئيس السابق للجمعية العامة، الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، ممثل جمهورية نيكاراغوا، لإدارته الحكيمة لأعمال الدورة السابقة،

لقد أحرزت المفاوضات الرامية إلى تحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن تقدما مهما من خلال عملية شهدت مناقشة بشأن جميع جوانب الإصلاح وحددت اقتراحات يمكن أن تحشد أكبر توافق ممكن في الآراء. ويجب علينا مواصلة المفاوضات من أجل التوصل إلى حلول توافقية من شأنها زيادة الطابع التمثيلي للمجلس وجعله قابلا للمساءلة بقدر أكبر بدون تعريض فعاليته للخطر.

تغير العالم بدون شك منذ عام ١٩٤٥ وما زال في حالة تغير دائم، وهو ما تظهره المناقشات الدائرة حول البنية الاقتصادية والمالية الدولية. ومن غير المعقول الدفاع عن مؤسسات جامدة في عالم أبعد ما يكون عن الجمود.

عندما قدمنا ترشيحنا للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن لفترة العامين ٢٠٠٩-٢٠١٠، أعلنت المكسيك أنها ستسعى إلى توثيق الاتصالات بين الدول الأعضاء ومجلس الأمن، وهو أمر ضروري لكي يضطلع المجلس بمهامه. وقد أحرزت المكسيك، لدى ترؤسها المجلس خلال شهر نيسان/أبريل، تقدما في زيادة شفافية هذه الهيئة بعقد عدد كبير من المشاورات العلنية. وسواصل العمل من أجل تعزيز فعالية المجلس وشرعيته بعدة وسائل. أولا، سنسعى إلى تعزيز عمل المجلس في منع وقوع الأزمات الدولية ذات الصلة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتعزيز حماية الآلاف من الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين. ثانيا، سنسعى إلى تركيز انتباه المجلس على منع نشوب الصراعات وليس إدارتها فحسب بتضمين قراراته ولايات تربط بين الأمن وزيادة المعونة الإنمائية والمساعدات الإنسانية. ثالثا، نرغب في جعل المساعدة الإنمائية استراتيجية أساسية لمنع نشوب الصراعات وإعادة البناء.

لقد بينت الحالة في هندوراس أهمية أن نواصل تحسين وسائلنا الرامية إلى منع الأعمال التي تعطل الديمقراطية وسيادة

تهديدات أكبر وأعظم حجما وانتشارا من ذي قبل، مما يتطلب تحالفاً أوسع نطاقاً بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ ودعم المنظومة الدولية لتحقيق مصالح المجتمع الدولي ككل، بالتوازي مع وضع سياسات وطنية لمواجهة هذه التهديدات والمشاكل والقضايا عن طريق التنسيق الثابت والمستمر بين الدول، لأن المهمة الملقة على عاتقنا اليوم تتطلب مناقشة مختلف التهديدات والمشاكل والقضايا المحيطة بعالمنا، في إطار مراعاة الظروف التاريخية، وقيم وأفكار مجتمعاتنا؛ واستعداد كل طرف للتبصر وتفهم واستيعاب ظروف الآخر وخصائصه؛ والعمل على مكافحة الكراهية والتعصب.

إن مملكة البحرين التي كانت ولا زالت، ملتقى لمختلف الحضارات والثقافات والديانات والأعراق، والتي انتهجت مفاهيم التسامح والتعايش والانفتاح على الآخر عبر العصور، لتؤمن بضرورة إيجاد وسائل لتقريب وجهات النظر بين الثقافات والحضارات، وبناء ثقافة السلام بين الشعوب.

ومن هذا المنطلق، فإن تسوية الصراعات بنهج السلم هو من صلب قيمنا وأخلاقنا القائمة على مبادئ ديننا الإسلامي الحنيف. وليس هناك خلاف عانينا منه ومن طول مدته على أجيالنا الحالية، كالصراع العربي الإسرائيلي بكل تداعياته، الذي لا يزال مستمرا لأكثر من ستين عاماً، وما خلفه حتى الآن من بؤس ومعاناة إنسانية كبيرة، سممت العلاقات الإقليمية والدولية، وأصبحت تزيد بين وقت وآخر من حدة التوتر والعنف والمواجهات العسكرية في منطقة الشرق الأوسط. وكما حاولنا وحاولنا حل هذا الخلاف المزمع وفشلنا. نعم عقدت المؤتمرات تلو المؤتمرات وقدمت المبادرات تلو المبادرات، إلا أننا لم نحاول إيصال ما نريد إلى عقول وقلوب وبيوت المقصودين من شعوب المنطقة. هذا هو جوهر الطرح الذي قدمه صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، ولي عهد مملكة البحرين، في مقاله

ولأفكاره النبيرة التي طرحها أثناء فترة رئاسته، لما فيه تعزيز وتطوير هذه المنظمة.

ولا يفوتني أن أعرب عن تقديرنا البالغ للجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، من أجل تعزيز مبادئ ومقاصد الميثاق والنهوض بدور منظمتنا، وتوسيع وتطوير فعاليتها، لمواكبة العصر وتلبية احتياجات شعوبنا كلما جدت واستجدت.

إن إيماننا بالانفتاح والتسامح والتنوع ورفض العنف والتطرف، يتطلب منا أن نبدأ بتحرير الأفكار، والتخلي عن الأنانية والتعصب، لتهيئة الأجواء المستقرة نحو استبدال الصراع بالحوار، والخلافات بالتراضي، والعنف بالإقناع، وذلك من أجل توسيع نطاق تحالفاتنا التي تتطلب المزيد من التواصل، وبذل جهود أكبر للتسامح مع من لا يشاركوننا قيمنا وأفكارنا. فهناك قضايا ذات طبيعة جدلية وفلسفية لا يمكن التعامل معها بأي حال من الأحوال، إلا من خلال استعداد كل طرف للانفتاح على الآخر والتعايش معه، وتحييد تأثير الأفكار والمفاهيم المسبقة. فوجود أرضية للتفاهم المشترك، يساعد على بناء عالم أكثر تقدماً وابتكاراً وأماناً ومبني على التسامح والحوار البناء والتعايش الإنساني.

وفي الوقت الذي يتحول فيه العالم إلى قرية صغيرة، تتقارب فيها الأبعاد والمسافات بسبب التقدم التكنولوجي وثورة الاتصالات التي أزلت الحواجز والحدود، نرى أن هذا الترابط العالمي يصطدم بتشتت سياسي، تضاربت فيه اتجاهات الدول سعياً وراء مصالحها الذاتية. وهو ما يتطلب منا جميعاً وضع استراتيجيات عملية للمستقبل تضمن مصالح الجميع، وذلك من خلال عقلية قادرة على استيعاب هذه المتغيرات وتوظيفها لخدمة الإنسانية وضمان استقرار أمن العالم. فبضمان أمن العالم لا يمكن أن يتم من قبل القوى العظمى بمفردها، ذلك أن التهديدات التي نواجهها أضحت

وعلى أساس الأمن المتكافئ لشعوب منطقة الشرق الأوسط كافة.

وفي تقديرنا، فإن الفشل في إنهاء هذا الصراع يعود في الأساس إلى عدم تناوله وفق منهجية قائمة على العدل والتوازن وغياب الصورة الواضحة للحل النهائي. وندرك جميعا الجهد الجبار الذي بذله الجانب العربي في التأكيد على خيار السلام كهدف استراتيجي لا رجعه فيه، وجاءت مبادرة السلام العربية لتؤكد ذلك بدون لبس أو مواربة. وإن ما نتوقعه من المجتمع الدولي والدول المؤثرة الكبرى هو أن تقوم بدفع إسرائيل إلى وقف بناء المستوطنات وإزالتها من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وتحديد حدود دولة فلسطين وعاصمتها القدس، تعيش جنبا إلى جنب، مع دولة إسرائيل، والانسحاب من الجولان السوري المحتل والأراضي اللبنانية، وذلك وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية.

وهنا أنوه مع التقدير بما ورد في خطاب فخامة الرئيس باراك أوباما رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، الذي ألقاه من هذا المنبر ونعته مرجعية لإطلاق عملية السلام من جديد في الشرق الأوسط، والذي أكد فيه بوضوح الحاجة إلى استئناف المفاوضات بشأن قضايا الوضع النهائي وهي الأمن للإسرائيليين والفلسطينيين والحدود واللاجئون والقدس، ورفضه لاستمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي غير الشرعي في الأراضي الفلسطينية وصولا إلى إقامة الدولة الفلسطينية المتصلة الأراضي والقابلة للحياة.

إن من جملة التحديات التي تعيشها منطقتنا أيضا، والتي تشكل مصدر قلق مشترك لنا جميعا، انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط والخليج. وإذا كان البرنامج النووي الإيراني يعتبر أحد مسببات هذا القلق المشترك، فإن أسلوب التعامل مع هذا البرنامج النووي يجب أن يتم بطريقة

المنشور في جريدة "واشنطن بوست" في ١٦ تموز/ يوليه ٢٠٠٩، الذي يمثل إسهاما حقيقيا في التوصل إلى رؤية عملية لحل هذا الصراع، وهنا أقتبس،

"إن خطأنا الأكبر هو أننا افترضنا أن باستطاعتنا تحقيق السلام كإشعال مصباح كهربائي، والحقيقة هي أن السلام عملية مبنية على فكرة جيدة، لكنه يتطلب أيضا قدرا كبيرا من الاتصال والتواصل الذي يستهدف على نحو متأن ومستمر جميع الأطراف ذات الصلة".

إن المتأمل في هذا الطرح، يدرك المفهوم الصحيح لمعالجة الصراع العربي الإسرائيلي، وهو إيصال مبادرتنا العربية للسلام إلى الشعب الإسرائيلي بأسهل وأسرع الطرق عن طريق مخاطبته مباشرة عبر وسائله وأجهزته الإعلامية. وبهذا الأسلوب العملي نستطيع أن نلتزم طريق السلام.

إن الحكمة تتطلب منا اليوم استخدام وسائل الإعلام والاتصالات المتوفرة حاليا بنظرة واعية وحكيمة، وذلك من أجل إيجاد القنوات والميائل التي تمكننا كقادة وحكومات ومجتمع مدني، من تهيئة المناخ الصالح والقوة الدافعة لتحقيق السلام المنشود.

فالحوارات اليوم قضية إنسانية عالمية دائمة الحضور في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية، كحوارات الحضارات وحوارات الثقافات وحوارات الأديان. جميعها تعمل في دائرة إثراء العطاء الإنساني من أجل التعايش السلمي، باعتباره الوسيلة المثلى للعلاقات بين الشعوب، والمرتكز الأساسي لإزالة أسباب التوتر والصراع والفرقة.

إن عملية السلام في الشرق الأوسط تستوجب منا المزيد من النشاط السياسي والدبلوماسي لتحقيق حل الدولتين، فلسطين وإسرائيل، في إطار تسوية شاملة وعادلة،

المنشود. وناشد المجتمع الدولي أن يضطلع بمسؤولياته تجاه الوضع في الصومال، الذي أدت مشاكله الداخلية وضعف حكومته المركزية إلى انتشار القرصنة البحرية في خليج عدن ومضيق باب المندب، مما يعرض التجارة والملاحة الدولية إلى مزيد من الأخطار. كما تعيد مملكة البحرين موقفها الثابت بسيادة المملكة المغربية الشقيقة على كامل ترابها الوطني، داعية المجتمع الدولي إلى مواكبة مسار التفاوض الجاري حاليا بين الأطراف الذي أطلقه مجلس الأمن، وذلك من أجل المحافظة عليه وتفعيله.

ولما كان السلام والتنمية، هما هاجس هذا العالم، فمن الطبيعي أن يشعر الإنسان بحياة الأمل وهو يرى تدهور البيئة وتفشي الأوبئة والأمراض وأخطار التصحر والفقر وندرة المياه وتآكل طبقة الأوزون وتغير المناخ والأزمة المالية العالمية، وهي تحديات تهدد حاضرنا ومستقبل الأجيال القادمة، ولا نبالغ إن قلنا أن مصائرنا في القرن الحادي والعشرين مرتبطة بعضها ببعض. وعليه فلا بد من تكثيف جهودنا لمواجهة هذه الأخطار العالمية التي أضحت تهدد الإنسان كل يوم في صحته وغذائه وأمنه.

وفي هذا الإطار، قامت مملكة البحرين في أيار/مايو الماضي، وبالتعاون مع الأمم المتحدة وبحضور معالي الأمين العام للأمم المتحدة، بتدشين تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من أخطار الكوارث لعام ٢٠٠٩ لحماية الأرواح والممتلكات من ظاهرة الكوارث الطبيعية والاحتباس الحراري والزلازل والفيضانات وارتفاع مستوى منسوب مياه البحر. ونأمل في أن تؤدي الدول الصناعية الكبرى دورا رئيسيا من أجل إبرام الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ، في مؤتمر الأمم المتحدة الذي سيعقد بكوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر القادم، للتخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة لحماية كوكبنا، والتمكن من حشد الإرادة السياسية اللازمة

تجنب منطقتنا مخاطر المواجهة وذلك بالتأكيد على النهج الدبلوماسي في معالجته.

وبناء عليه، فإن مملكة البحرين تحدد مطالبة المجتمع الدولي، طبقا لقرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، بالعمل الجاد لجعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل، بما يدعم كل ما من شأنه أمن ورخاء شعوب المنطقة والعالم أجمع؛ ومطالبة إسرائيل بالتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تحقيقا لعالميتها؛ وإحضاع جميع المنشآت النووية لكافة الدول في منطقة الشرق الأوسط وأنشطتها لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع الإقرار بالحق المشروع للدول بامتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية في مختلف المجالات التي أضحت ضرورة تخدم برامجها التنموية وتنوع مصادر الطاقة لديها في إطار الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

هناك مسائل إقليمية أخرى تشغل بالنا جميعا، في مقدمتها الأوضاع في العراق الشقيق، الذي لا بد من التأكيد على سيادته ووحدته أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وإدانة كافة الأعمال الإرهابية التي ترتكب في حقه، بهدف زعزعة أمنه واستقراره وتأجيج الطائفية البغيضة فيه. ومن أجل تعزيز بناء الثقة في علاقات دول مجلس التعاون ببايران، فقد أصبح ضروريا حل قضية الجزر المحتلة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك من خلال المفاوضات المباشرة أو إحالتها إلى محكمة العدل الدولية. كما نؤكد الحاجة إلى إيجاد جهد إقليمي ودولي مشترك لمساعدة اليمن الشقيق، وبإشراف من الأمم المتحدة، فيما يتعلق باللاجئين الذين ينقلون كاهله يوما بعد يوم، ليتفرغ إلى التنمية وفي ظل استتباب الأمن والاستقرار. أما في السودان الشقيق فينبغي الحفاظ على أمنه واستقراره ووحدته، ونتطلع إلى تعاون جميع الأطراف لتسوية النزاع في دارفور تحقيقا للسلام

اضطلع بها الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الجمعية في دورتها السابقة. إن البعد الأخلاقي والأفق السياسي اللذين اتسمت بهما رئاسته مكّنا من المضي قدما نحو الهدف المتمثل في استعادة هذه الجمعية لجميع سلطاتها، وستبقى معيارا يستخدم في المستقبل. وبفضل عمله الذي يقتدى به فقد أصبح من الواضح لنا الآن أن إصلاح الأمم المتحدة تعني إضفاء الطابع الديمقراطي عليها وجعلها أقرب إلى الناس.

منذ المناقشة العامة التي جرت قبل عام واحد وقعت أحداث هامة على الساحة الدولية. فتغير المناخ هو الآن أكثر وضوحا وخطورة. وأصبحت الأزمة الاقتصادية أشد حدة وأكثر عالمية. وازداد الإقصاء الاجتماعي.

مع ذلك، استجاب المجتمع الدولي بتفاؤل عميق لتغيير الحكومة في الولايات المتحدة. ويبدو أن التغيير وضع حدا للترعة العدوانية والنهج الانفرادي والغطرسة التي اتسمت بها السياسة الخارجية لذلك البلد؛ وأن الإرث السيئ السمعة الذي خلفه نظام جورج بوش قد انهار مشيعا باللعنات. كما يمكن للحاضرين في هذه القاعة بالذات أن يشهدوا على أن الخطاب الجديد والتصالحي من البيت الأبيض بعث بأمال كبيرة، ورحب العالم برسائله المتكررة للتغيير والحوار والتعاون. وللأسف، يمر الوقت ويبدو أن ذلك الخطاب لا تدعمه الحقائق الملموسة. فالأقوال لا تتطابق مع الأفعال.

والجانب الأهم والأخطر في هذه الحالة الجديدة هو عدم اليقين بشأن القدرة الحقيقية للإدارة الحالية في واشنطن على التغلب على التيارات السياسية والفكرية الجارفة التي هددت العالم في ظل الإدارة السابقة. إن جماعات المحافظين الجدد التي أوصلت جورج بوش إلى سدة الرئاسة - وهي القوى التي شجعت على استخدام القوة والهيمنة تحت حماية

لمواجهة التهديد العالمي المتزايد الخطورة للبشرية وجعل عالمنا أكثر أمنا واستدامة.

وفي هذا السياق، تود مملكة البحرين كونها إحدى الدول الجزرية الصغيرة النامية، الإعراب عن قلقها البالغ إزاء العلاقة بين تغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحار، الأمر الذي يشكل خطرا محققا بعالمنا. ونشاط بقية أعضاء مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية موقوفها فيما يتعلق بالأضرار التي ستلحق بها من جراء ارتفاع معدل درجة الحرارة الذي لا يمكننا التعايش معه.

وأختم بالقول إن الأجواء الجادة التي اتسمت بها دورتنا، والمناقشة المسؤولة التي دارت منذ انطلاقة قمة تغير المناخ وقمة مجلس الأمن مع بدء أعمالنا في الأسبوع الماضي، تؤكد من جديد العودة إلى روح الميثاق باعتبار الأمم المتحدة المنظومة الأساسية للتعاون الدولي المتعدد الأطراف لمعالجة قضايا العصر المتنوعة. فلم تعد الأمم المتحدة مجرد الأداة الدولية المسؤولة عن صيانة السلم والأمن الدوليين فحسب، بل أصبحت أيضا الجهة الرئيسية التي أنيطت بها مسؤولية تنسيق المواقف وتضافر الجهود لدرء الأخطار المحدقة بالإنسان والبيئة، والحد من الفقر والتصدي للأمراض وإنهاء النزاعات والحروب، عن طريق الحوار والتفاوض والتسوية وغيرها من الوسائل السلمية، في عالم مبني على التسامح والتعايش الإنساني لسلامة وأمن الأجيال الحالية والمقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لمعالي السيد برونو رودريغيس باريا، وزير الخارجية في جمهورية كوبا.

السيد باريا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئ

السيد علي عبد السلام التريكي على انتخابه لرئاسة الجمعية وأن أؤكد مجددا على ثقنتنا بمقدرته على إدارة أعمالنا ومداولاتنا بنجاح. أود أيضا أن أنوه بالقيادة الممتازة التي

مثل قانون هيلمز - بيرتون، يتمتع بسلطات تنفيذية واسعة، مثل منح التراخيص التي يمكن من خلالها تعديل تنفيذ هذا الحصار.

إذا كانت هناك رغبة حقيقية في التغيير، فبوسع حكومة الولايات المتحدة السماح بتصدير السلع والخدمات الكوبية إلى الولايات المتحدة والعكس صحيح. وبوسع الولايات المتحدة السماح لكوبا بشراء المنتجات من أي مكان في العالم إذا كانت تحتوي على مكونات أمريكية أو تكنولوجيا بنسبة تتجاوز ١٠ في المائة، بغض النظر عن العلامة التجارية أو بلد المنشأ. وبوسع وزارة الخزانة في الولايات المتحدة الامتناع عن السعي لتجميد ومصادرة تحويلات البلدان الثالثة بدولارات الولايات المتحدة والعملات الأخرى إلى المواطنين الكوبيين أو الكيانات الكوبية. وبوسع واشنطن رفع الحظر الذي يمنع أن ترسي السفن التي تحمل علم بلد ثالث في أي ميناء أمريكي إلا بعد مرور ١٨٠ يوما على رسوها في أي ميناء كوبي. كما يمكن وقف الاضطهاد الذي تمارسه وزارة الخزانة بحق المؤسسات المالية والشركات التي تتاجر مع كوبا أو لها أنشطة فيها. وبوسع الرئيس أوباما السماح لمواطني الولايات المتحدة، عن طريق منح أذونات، بالسفر إلى كوبا - البلد الوحيد في العالم غير المسموح لهم بزيارته.

وتقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة (A/64/97) حافل بالأمثلة. فخلال عام ٢٠٠٩ فرض العديد من الغرامات والمصادرات ووضعت غيرها من العقوبات في وجه التجارة التي قامت بها كوبا أو بلدان ثالثة مع كوبا. وكما أوردت وزارة الخزانة في الولايات المتحدة نفسها، منذ كانون الثاني/يناير من هذا العام ما يقرب من نصف الأموال التي جمعها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع للوزارة جاء من الجزاءات المفروضة على الشركات الأمريكية والأجنبية

القوة العسكرية والاقتصادية الهائلة للولايات المتحدة، وهي المسؤولة عن الجرائم بما في ذلك التعذيب والاعتقال واستغلال الشعب الأمريكي - قد أعادت التجمع بسرعة وما زالت تحتفظ بموارد هائلة من القوة والنفوذ، خلافا للتغيير المعلن.

لم يُغلق مركز الاعتقال والتعذيب في قاعدة خليج غوانتانامو البحرية - وهي أراض كوبية مغلقة. لم تنسحب قوات الاحتلال في العراق. والحرب في أفغانستان آخذة في التوسع وهي تهدد دولاً أخرى.

بالنسبة لكوبا، التي عانت من العدوان الأمريكي على مدى نصف قرن، أعلنت حكومة الولايات المتحدة الجديدة في نيسان/أبريل الماضي عن إلغاء بعض الإجراءات الأكثر وحشية التي اتخذتها إدارة بوش وحظرت الاتصال بين الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة وذويهم في كوبا، ولا سيما إمكانية زيارتهم وإرسال المساعدات لهم بدون قيود. وهذه التدابير خطوة إيجابية لكنها محدودة للغاية وغير كافية.

وشملت التدابير التي أعلنت السماح للشركات الأمريكية بتنفيذ عمليات معينة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية مع كوبا، ولكن لم تُعدل القيود الأخرى التي تحول دون تنفيذ تلك العمليات. وليس هناك أي مؤشر على أن حكومة الولايات المتحدة مستعدة لوضع حد للممارسة غير الأخلاقية التي زادت في الآونة الأخيرة - المتمثلة في اختلاس الأموال الكوبية المحمّدة في المصارف الأمريكية - فضلا عن غيرها من السلع، تحت حماية القضاة الفاسدين الذين ينتهكون قوانينهم.

الحقيقة الأساسية هي أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ما زال مفروضا على كوبا. وما زال رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من وجود قوانين

بكوبا والسياسة التي تسمح بتجنيس أي مواطن كوبي. بمجرد أن تظاً قدماء أرض الولايات المتحدة؛ والتعويض عن الخسائر الاقتصادية والبشرية؛ وإعادة الأراضي التي تحتلها قاعدة خليج غوانتانامو البحرية؛ ووضع حد للعدوان الإذاعي والتلفزيوني الموجه من أراضي الولايات المتحدة ضد كوبا؛ ووقف التمويل الأمريكي لعمليات التخريب الداخلي.

وأحد البنود الرئيسية في جدول الأعمال هو إطلاق سراح الكوبيين الخمسة المكافحين ضد الإرهاب الذين رُج بهم في سجون الولايات المتحدة لفترة أحد عشر عاماً. والرئيس أوباما يملك الصلاحيات الدستورية للإفراج عنهم إحقاقاً للعدل وإظهاراً لالتزام حكومته بمكافحة الإرهاب.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

علاوة على ذلك، اقترحنا على الولايات المتحدة البدء في محادثات بشأن إقامة تعاون لمعالجة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والإرهاب وتهريب البشر وحماية البيئة ومواجهة الكوارث الطبيعية. بتلك الروح، أجرت الحكومة الكوبية محادثات مع حكومة الولايات المتحدة بشأن الهجرة وإنشاء خدمات بريدية مباشرة. وكانت تلك المحادثات ودية ومفيدة.

تتمتع كوبا بعلاقات واسعة ومثمرة في جميع أجزاء العالم. وتقيم كوبا علاقات ودية مع جميع بلدان نصف الكرة الغربي، باستثناء الولايات المتحدة، وتعول على تضامن المنطقة. وهي تتعاون مع عشرات البلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

إن بلدنا بلد مستقر فيه شعب موحد ومثقف وصحي أثبت بوضوح أنه، حتى في ظل الحصار، قادر على مواجهة عواقب الأزمة الاقتصادية العالمية وآثار تغير المناخ، التي كلفت الاقتصاد الوطني العام الماضي ٢٠ في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي.

لارتكابها انتهاكات مزعومة للحصار الاقتصادي المفروض على كوبا.

إن الحقيقة التي لا جدال فيها هي أن الحكومة الأمريكية الجديدة تواصل تجاهل مناشدة الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، المعرب عنها هذه الجمعية عاماً بعد عام، وضع حد للحصار المفروض على كوبا. قبل أسبوعين، أصدر الرئيس أوباما تعليماته إلى وزير الخارجية والخزانة، على عكس ما ينشر في جميع استطلاعات الرأي العام الأمريكي بأنه "من المصلحة الوطنية" الإبقاء على الجزاءات الاقتصادية المفروضة على كوبا. بموجب قانون التجارة مع العدو - وهو قانون سن في عام ١٩١٧ لمعالجة حالات الحرب ولا ينفذ اليوم إلا بحق كوبا. إن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا هو عمل عدواني ينبغي إناهؤه بشكل انفرادي.

لسنوات عديدة، أعربت كوبا عن استعدادها لتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة. في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٩، أكد الرئيس راؤول كاسترو روز مجدداً وبصورة علنية استعداد كوبا للمشاركة في الحوار القائم على الاحترام وبين طرفين متساويين، مع الولايات المتحدة - الحوار الذي يقر باستقلالنا وسيادتنا وحقنا في تقرير المصير. وأكد أنه ينبغي لنا احترام اختلافاتنا بصورة متبادلة وأن كوبا لا تعترف بأن حكومة ذلك البلد أو أي بلد آخر أو أي مجموعة أخرى من الدول، لديها أي ولاية قضائية على شؤوننا الداخلية.

اقترحت حكومة كوبا على حكومة الولايات المتحدة مجموعة من المواضيع الأساسية التي ترى أن من الضروري مناقشتها خلال حوار يجري في المستقبل بهدف تحسين العلاقات بين البلدين. وتلك الموضوعات تشمل رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي؛ وشطب كوبا من القائمة المزيفة للدول الإرهابية؛ وإلغاء القانون المعدل الخاص

حرمة السفارة البرازيلية في تيغوسيغالبا ويجب أن يرفع الحصار عنها وأن توقف الاعتداءات على ممتلكاتها. وشعب هندوراس عاقد العزم على المقاومة وستكون له الكلمة الأخيرة.

تتزامن تلك الأحداث مع عدوانية الولايات المتحدة واهتمامها المتجدد بإقامة قواعد عسكرية في أمريكا اللاتينية وبإعادة تأسيس الأسطول الرابع، من أجل هدف واضح هو أن تتمكن القوات الأمريكية من الوصول إلى المنطقة في غضون بضعة ساعات وتهدد الحركات الثورية والتقدمية، وبخاصة الثورة البوليفارية في دولة فنزويلا الشقيقة، والسيطرة على نفط المنطقة والموارد الطبيعية الأخرى.

إن الأكاذيب والافتراءات على جمهورية فنزويلا البوليفارية وحشية. وتجدر الإشارة إلى أن الحالة كانت هكذا عندما ظهر العدوان الوحشي وتم التحريض عليه ضد وطن آبائنا. وكلما اتضحت معالم السياسة تجاه تلك الدولة الشقيقة واتسع نطاقها، ازداد إسهامها في تحقيق السلام والاستقلال والتنمية لشعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

بوسع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إحراز التقدم وهي، إلى حد ما، تمضي قدما نحو أشكال جديدة وأكبر من التكامل. ولدى المنطقة من المياه والأراضي والغابات والموارد المعدنية وموارد الطاقة أكثر من أي منطقة أخرى في الكوكب. ويتجاوز عدد سكانها ٥٧٠ مليون نسمة. إن مجموعة ريو ومؤتمر قمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التكامل والتنمية واتحاد دول أمريكا الجنوبية هي هيئات أنشئت بحكم الروابط التي تجمعنا. وما التحالف البوليفاري لشعوبنا الأمريكية وخطة التعاون لتتحالف بتروكاريبي سوى نموذجين رئيسيين لذلك.

إن الظروف في كوبا من النوع الذي يتيح المجال للبلد لمواجهة مشاكله وإيجاد حلول لها. ونقوم بذلك في مجتمع عادل ومنصف ويعتمد على جهوده الذاتية، وظل قادرا على إحراز التقدم وتوجيه التنمية في أقصى الظروف. نحن مستعدون لمواصلة التصدي لتلك التحديات بهدوء وتأن وثقة بأنه لم ولن يتم التخلي عن أي مواطن. ونحن متأكدون أننا ندافع عن قضية استقلال وطني وخطة اشتراكية تحظى بدعم كبير من الكوبيين. وواهم من يحاول وقف الثورة وثني إرادة الشعب الكوبي. إن الوطنية والعدالة الاجتماعية والتصميم على الدفاع عن الاستقلال كلها جزء من هويتنا الوطنية.

تعاني أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من حالة مأساوية تنسم بالتناقض الحاد بين الأغليات الكبيرة - التي تطالب إلى جانب الحكومات التقدمية والحركات الاجتماعية الواسعة، بالعدالة والإنصاف - والقلبة الحاكمة التقليدية المصممة على الحفاظ على امتيازاتها. والانقلاب الذي وقع في هندوراس يوضح ذلك. إن المشاركين في الانقلاب والمغتصبين الذين خطفوا الرئيس الشرعي لذلك البلد ينتهكون الدستور ويقمعون الشعب بوحشية على غرار ما كان يحدث في السنوات المظلمة من حكم الديكتاتوريات العسكرية في أمريكا اللاتينية التي تساندها الولايات المتحدة. ومئات الآلاف من الذين اغتيلوا وعذبوا وفقدوا يهزون ضمير قارتنا أمريكا الجنوبية في مواجهة الإفلات من العقاب.

ولم يقدم حتى الآن تفسير لسبب توقف الطائرة التي خطفت الرئيس الدستوري لهندوراس في قاعدة بالميرولا الجوية الأمريكية. إن اليمين الأمريكي الفاشي، الذي يمثلته تشيبي، يدعم الانقلاب علنا ويدافع عنه. ويجب أن يستعيد الرئيس خوسيه مانويل زيلايا على الفور سلطاته كاملة بدون قيد أو شرط لينهض بواجباته الدستورية. ويجب أن تحترم

المتحدة، وبخاصة هذه الجمعية العامة، مُطالباً بأداء دور رئيسي في هذا المسعى.

وختاماً، أؤكد مجدداً امتنان كوبا للتضامن التقليدي والقيم الذي حظيت به من هذه الجمعية العامة في نضالها ضد العدوان والحصار. واليوم، فإن ذلك التضامن يبقى لا غنى عنه كما كان دائماً.

وكما قال القائد العام للقوات المسلحة فيديل كاسترو روس من على هذا المنبر ذاته قبل تسع سنوات:

”ليس هناك ما يخدم مصالح البشر في النظام الاقتصادي والسياسي الراهن. وبالتالي، فإن هذا نظام غير مستدام ويجب تغييره. ويكفي القول إن العالم يعيش فيه بالفعل، أكثر من ٦ بلايين نسمة، وأن نسبة ٨٠ في المائة منهم يعيشون في فقر. وهناك أمراض في العالم الثالث تعود إلى عصور بعيدة - منها الملاريا والسل وغيرهما من الأمراض القاتلة - ولم يتم القضاء عليها بعد، بينما تهدد أوبئة جديدة مثل الإيدز بإبادة سكان أمم بأكملها. وأثناء ذلك، تستمر البلدان الغنية في تخصيص مبالغ هائلة من المال للنفقات العسكرية ولشراء البضائع الفاخرة، ويقوم المضاربون النهمون بصرف الأموال، والأسهم والسندات، الحقيقية أو الوهمية، التي تبلغ قيمتها تريليونات من الدولارات كل يوم.

”ويجري تدمير الطبيعة، ويتغير المناخ أمام عيوننا، ويزيد تلوث مياه الشرب أو شحنتها. وتستنفد البحار، وهي مصدر لقوت الإنسان، وتبدد موارد غير متجددة، ذات أهمية حاسمة، على الترف والتوافه ...

”إن حلم إيجاد معايير منصفة ومعقولة حقاً لتوجيه مصير البشر يبدو مستحيلًا للكثيرين. لكننا

والتوقعات المتفائلة من بيتسبرغ بشأن تطور الأزمة الاقتصادية العالمية التي تنبئ باحتمال حدوث انتعاش اقتصادي في أوائل العام المقبل، لا تستند إلى بيانات أكيدة، وفي أفضل الأحوال، لا تشير سوى إلى مجرد التخفيف من الهيار مجموعة محدودة للغاية من أقوى الاقتصادات في العالم. وتجدر الإشارة إلى أن الأهداف قد وضعت ولكن لم يتم التفوه بكلمة واحدة بشأن كيفية بلوغ الأهداف.

وينبغي ألا ننسى أن ما يجري ينطوي على أزمة غير مسبوقة في النظام الرأسمالي وتشمل أزمات المواد الغذائية والطاقة والبيئة والأزمات الاجتماعية والمالية. وينبغي ألا نتجاهل خطر الديون المترتبة بالتضخم وانفجار الفقاعات المالية الأخرى، أو وقوع الهيار ثان. والبلدان النامية ليست من يوجه إليه اللوم فهي ضحايا لعواقب هذا النموذج غير المعقول وغير المستدام للاستهلاك والاستغلال والمضاربة والإضرار بالبيئة والفساد في الاقتصادات الصناعية.

وبينما تستمر المناقشات، فإن عدد الجياع في العالم سيصل إلى رقم قياسي هو ١.٠٢٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٩ - وهذا يمثل سدس سكان العالم. وهذا العام، سيلقى بـ ٩٠ مليون نسمة أخرى في براثن الفقر، وسيضم ٥٠ مليون شخص آخر إلى صفوف العاطلين عن العمل. خلال هذه الأشهر، من المتوقع موت ٤٠٠.٠٠٠ طفل آخر نتيجة للأزمة.

إن التدابير التي اتخذت هي مجرد تدابير تسكينية تديم العيوب الخطيرة في النظام الاقتصادي العالمي الظالم الحصري ولا يمكن استدامته بيئياً. ونحن بحاجة إلى حوار دولي واف تماماً وشامل للجميع مع المشاركة النشطة لجميع البلدان النامية. ونحن بحاجة إلى إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد مبني على التضامن والعدل والمساواة والتنمية المستدامة. وينبغي تأسيس الهيكل المالي الدولي من جديد. والأمم

بلورة التصورات الكفيلة بالتأسيس لعالم أكثر أمناً واستقراراً ونماءً ولعلاقات دولية أكثر عدلاً وتوازناً وتضامناً.

ويستحثنا هذا الواقع على ضرورة تسريع وتيرة المسار الإصلاحى لمنظمة الأمم المتحدة الذي تم رسم خطوطه العريضة منذ سنوات، بما يتلاءم ومقتضيات الوضع العالمى، وبما يسهم في تمكين هذه المنظمة من مواصلة أداء رسالتها في توطيد دعائم السلم والأمن وتحقيق التنمية وخدمة التعاون والتضامن في العالم.

فالأوضاع التي نشأت في ظلها منظمة الأمم المتحدة قبل أكثر من نصف قرن تبدلت وتغيّرت معادلاتها ولم تعد هيكلتها الحالية متماشية مع التحولات العالمية الجديدة كما أنها لا تعكس حقيقة المشهد الدولي. وانطلاقاً من حرصنا الدائم على إضفاء أكبر قدر ممكن من العدالة والتوازن على العلاقات الدولية، فإننا نأمل في أن تتوصل المجموعة الدولية إلى إدخال الإصلاحات الضرورية على هياكل المنظمة الدولية، لا سيما فيما يتعلق بتوسيع مجلس الأمن وإضفاء مزيد من الشفافية والنجاعة على أدائه وزيادة تفعيل دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع إدراك الحاجة الملحة للتوصل إلى أوسع توافق ممكن بين الدول الأعضاء حول القضايا العالقة في هذا الملف.

إن الأوضاع العالمية، على تعقيداتها وتداخلها، لن تزيدنا إلاّ تمسكاً بمنظمة الأمم المتحدة وبالمبادئ التي قامت عليها باعتبارها الإطار الأمثل لتنسيق جهودنا وتوحيدها في التعامل مع القضايا المطروحة ومواجهة التحديات الماثلة وإصلاح نظام العلاقات الدولية من خلال العمل على تكريس المبادئ النبيلة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وإيجاد حلول ناجعة للقضايا العالقة والحد من مخاطر الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ودعم أطر التعاون والشراكة

مقتنعون بأن الكفاح لتحقيق المستحيل يجب أن يكون شعار هذه المؤسسة التي تجمعنا اليوم“.

(A/55/PV.4، صفحة ٢٦)

وعلى الرغم من كل شيء، فإنه يجري الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للثورة الكويبة بروح الانتصار وبكبرياء.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد الوهاب عبد الله، وزير خارجية تونس.

السيد عبد الله (تونس): يطيب لي في البداية أن أعرب لكم سيدي الرئيس وللجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الشقيقة عن أخلص التهاني بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونحن على ثقة بأن ما تتحلون به من خبرة وحنكة سيكون له بالغ الأثر في إثراء أعمال هذه الدورة وتحقيق ما نصبو إليه من أهداف. كما يطيب لي أن أعرب للسيد الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان عن فائق تقديرنا لما بذله من جهود في إدارة أعمال الدورة السابقة.

ولا يفوتني أن أتوجّه بالشكر والتقدير لمعالي السيد بان كي - مون الأمين العام للأمم المتحدة لما يبذله من جهود قيمة للنهوض بدور المنظمة الأممية وتحقيق الأهداف النبيلة التي ننشدها جميعاً وإيجاد الصكوك الناجمة لمختلف القضايا المطروحة على الساحة الدولية وتوطيد أركان السلم والأمن في العالم.

يعيش عالمنا اليوم تحولات عميقة ومتسارعة أضفت على العلاقات الدولية أبعاداً جديدة غيّرت التوازنات والمعادلات التي طالما قامت عليها هذه العلاقات. كما فرضت تحديات جسام ورهانات كبرى على أكثر من صعيد، تستوجب مواجهتها وكسبها تحمّل جميع الأطراف لمسؤولياتها بكل تبصّر وحنكة ومضاعفة الجهود من أجل

العامّة والمشاركة في رسم التوجهات والأهداف المستقبلية للبلاد.

ووفقاً لهذه الرؤية، ومن منطلق تجربة في تونس في التعامل مع شواغل الشباب وتطلعاته، فقد دعا فخامة الرئيس زين العابدين بن علي إلى وضع سنة ٢٠١٠ تحت شعار السنة الدولية للشباب وإلى عقد مؤتمر عالمي للشباب برعاية منظمة الأمم المتحدة، وبالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية، يحضره الشباب من كل أنحاء العالم، ويفضي إلى إصدار ميثاق دولي يشكّل الرابطة التي تشد شباب العالم إلى القيم الكونية المشتركة.

وأملنا وطيد في أن تسهم هذه المبادرة في تعميق الوعي بالمنزلة التي يجب أن يحظى بها الشباب في مجتمعاتنا، حتى نجعله طرفاً فاعلاً في إنجاح مسيرتنا الإنمائية، وبالذور الذي ينبغي أن يضطلع به شباب العالم في تعزيز الحوار وتعميق التفاهم والاحترام المتبادل بين الشعوب، على أساس القيم الكونية والمبادئ الإنسانية النبيلة التي لا تختلف حول جوهرها الثقافات والحضارات، كالتسامح والاعتدال واحترام الآخر ونبذ أشكال العنف والتطرف والتمييز كافة، وثقافة المواطنة والتضامن والسلم والتواصل وروح المبادرة والبذل والعطاء والتطوع وحماية البيئة.

وقد حظيت هذه المبادرة بتأييد المنظمات الإقليمية العربية والأفريقية والإسلامية وحركة عدم الانحياز. ونحن نتطلع إلى مساندتكم ودعمكم لها بغية استصدار قرار من الجمعية العامة في دورتها الحالية.

يمثل الإرهاب أحد أكبر المخاطر المهددة للأمن والاستقرار والتنمية في العالم. ورغم الجهود الوطنية والدولية العديدة المبذولة منذ عدة سنوات للتصدي لهذه الظاهرة واحتوائها، فإنها ما زالت تشكل تحدياً للمجتمع الدولي. وقد دعونا في عدة مناسبات إلى ضرورة اعتماد نهج شامل

المتضامنة، في إطار مقارنة أكثر شمولية تقوم على الربط المتين بين السلم والأمن والتنمية.

إن تعزيز التقارب والتضامن بين بلدان العالم يبقى في تقديرنا أحد أسمى أهداف الأمم المتحدة. وباعتباره الأساس الذي يتعين أن تقوم عليه المنظومة الجديدة للعلاقات الدولية، فإنه يستوجب منا اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، العمل على نشر ثقافة التسامح والحوار وقبول الآخر واحترام الخصوصيات الثقافية والرموز الدينية لتأسيس علاقات بناءة بين الدول والشعوب تقوم على الوسطية والاعتدال ورفض التطرف والعنف والتعصب بجميع أشكاله.

وقد بادرت تونس منذ عدة سنوات إلى طرح من المبادرات الرامية إلى الإسهام في تحقيق هذا الهدف النبيل. وقد كان آخر هذه الإسهامات اعتماد إعلان القيروان من قبل المؤتمر الدولي بشأن حوار الحضارات والتنوع الثقافي، الذي انعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة والمنظمة الدولية للفرانكفونية، بمناسبة الاحتفال بمدينة القيروان عاصمة للثقافة الإسلامية لسنة ٢٠٠٩.

إن واقع العولمة بمشاكله المتعددة وتحدياته الكبيرة يتطلب منا أيضاً العمل على العناية الدائمة بشبابنا والإنصات المتواصل لشواغلهم حتى نحميهم من كل أشكال الإقصاء والتهميش، ونقيهم من مخاطر الانغلاق والتطرف وننأى بهم عن تيارات التسيب والاعترا ب، ونرسخ لديهم ثقافة التسامح والاعتدال والوسطية.

وانطلاقاً من المكانة الخاصة التي أوليناها للشباب باعتباره ثروتنا الحقيقية وسند الحاضر وركيزة المستقبل، فقد حرصنا في تونس على تجذير روح المسؤولية لدى هذه الفئة، وتحفيزها على الإسهام من موقع الفعل والمبادرة في الحياة

ولا تزال عدة قضايا دولية، وفي مقدمتها قضية الشرق الأوسط، عالقة وتشكل مبعث انشغال عميق للمجتمع الدولي بسبب انعكاساتها على الأمن والاستقرار في المنطقة وفي العالم.

ونود من على هذا المنبر تأكيد موقف تونس الثابت والمبدئي في مساندة القضية الفلسطينية العادلة، والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في كفاحه من أجل استرجاع حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة على أراضيهِ.

وقد سجّلنا بكل ارتياح المواقف الإيجابية الصادرة عن الإدارة الأمريكية بخصوص قضية الشرق الأوسط وعناصر التسوية العادلة والشاملة للصراع وحل الدولتين، وما تبع ذلك من زخم دولي وجهود واتصالات لاستئناف مفاوضات السلام.

ونحن نجدد دعوة للمجتمع الدولي اليوم وخاصة الأطراف الراعية لعملية السلام إلى تكثيف الجهود لحمل إسرائيل على الكف عن سياستها الاستيطانية بدون شروط مسبقة حتى يتسنى استئناف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، على أساس القرارات الدولية ومرجعيات عملية السلام ومبادرة السلام العربية.

ويبقى تحقيق السلام واستتباب الأمن وعودة الاستقرار إلى منطقة الشرق الأوسط مرتبطا برفع الحصار وإجراءات الإغلاق وغيرها من الممارسات الاستفزازية عن الشعب الفلسطيني، واستعادته لحقوقه الوطنية المشروعة، وإقامة دولته المستقلة، وانسحاب إسرائيل من الجولان السوري المحتل وما تبقى من الأراضي اللبنانية.

وفيما يتعلق بالعراق الشقيق، فإننا نعرب عن تضامنا مع الشعب العراقي الشقيق، آمليْن أن يتمكن هذا البلد من تجاوز الحالة الصعبة التي تردى الوفاق الوطني فيها وتحقيق

لمواجهة هذا الخطر الذي لا يستثنى أحداً، يأخذ في الاعتبار الأسباب العميقة لهذه الآفة وإيجاد الحلول العادلة والدائمة للقضايا الدولية العالقة، وتقليص مظاهر الفقر والإقصاء والتهميش في العالم، ومكافحة التيارات الفكرية المتطرفة التي تنظر للتعصب والانغلاق والكراهية.

إن تونس، التي كانت من أوائل الدول التي نبّهت إلى مخاطر هذه الظاهرة منذ بداية التسعينات، تجدد اليوم نداءها من أجل عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة لوضع مدونة سلوك دولية لمكافحة الإرهاب تلتزم بها الأطراف كافة.

إن تونس، ومن منطلق وفائها بأبعاد انتمائها وحرصها على تحقيق أعلى درجة من الاندماج الفاعل في محيطها، تسعى دوماً إلى إعطاء دفعة جديدة لعلاقات التعاون القائمة ضمن محيط انتماءاتها الإقليمية.

وإيماننا منها باتحاد المغرب العربي باعتباره خياراً استراتيجياً لا يحيد عنه لتأمين مصالح الشعوب المغاربية، ودعم منزلة بلدان المنطقة إقليمياً ودولياً في عالم تعددت فيه التكتلات والتجمعات، لم تدخر تونس جهداً بالتنسيق مع بقية البلدان المغاربية في سبيل استكمال مسيرة بناء الاتحاد، ودفع العمل المغاربي المشترك، والعمل على تجاوز الصعوبات الظرفية التي تعترض تقدم مسيرته، حتى يتبوأ مكانته الجدير بها على الساحة الدولية ويعزز قدرة دوله على مواجهة تحديات الحاضر وكسب رهانات المستقبل.

كما تواصل تونس جهودها من أجل الدفع بالعمل العربي المشترك وتفعيل آلياته، فضلاً عن تطوير علاقات التعاون والشراكة مع الدول العربية الشقيقة في شتى المجالات، والعمل على تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي العربي المنشود.

رحبة أمام المزيد من تعميق هذه العلاقات على كافة الأصعدة وتوسيعها ويعزز مجهودات بلادنا من أجل تحقيق اندماج أرفع في محيطها الإقليمي والدولي.

ويظل الفضاء الأورو - متوسطي من أهم محاور اهتمام سياسة تونس الخارجية، حيث تساند بلادنا المبادرات والآليات الهادفة إلى تعزيز السلم والنهوض بالتنمية في المنطقة المتوسطية، إيماناً منها بأهمية بناء فضاء متوسطي يسوده الأمن والاستقرار والازدهار على أساس الشراكة المتكافئة والمصالح المشتركة. ومن هذا المنطلق، فإن تونس تحرص دوماً على الإسهام الفاعل في إنجاح مسار الاتحاد من أجل المتوسط لما فيه خير شعوب المنطقة.

كما تعمل تونس على تطوير أواصر الصداقة وتوسيع مجالات التعاون وإثرائها مع بلدان القارتين الأمريكية والآسيوية لإقامة شراكة متضامنة تؤسس لمرحلة جديدة في هذه العلاقات. بما يحقق مصالح كافة الأطراف ويقرب بين شعوبها ويسهم في تعزيز مقومات السلم والاستقرار وتحقيق التقدم والازدهار في العالم.

إن العالم اليوم يحتاج وبشكل ملح إلى بيئة سليمة والحفاظ عليها توكياً من العواقب الوخيمة التي تحذر منها مختلف الدراسات والتقديرات. فالتغيرات المناخية تسببت في خسائر اقتصادية فادحة للمجموعة الدولية.

ومساهمة في مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تفرضها التغيرات المناخية، احتضنت تونس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ ندوة دولية حول "التضامن الدولي من أجل وضع استراتيجيات لحماية منطقتي أفريقيا والمتوسط من التغيرات المناخية". كما استضافت بلادنا الاجتماع الأفريقي الإعدادي لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الأممية حول مكافحة التصحر، وذلك بهدف مزيد من التنسيق بين الدول وحشد الدعم لمساعدة الدول

الأمن وإعادة تثبيت الاستقرار، حتى يتفرغ أبناء العراق لتعمير بلادهم في كنف الوحدة والوثام.

وفي أفريقيا، فإن بؤر التوتر والنزاعات والصراعات التي شهدتها عدة من مناطقها، والتي لا يزال بعضها قائماً إلى اليوم، أهدمت القارة وتسببت بمدر طاقاتها واستنزاف إمكانياتها، وأثرت على مسيرتها الإنمائية، وعطلت نسق نموها، وخلفت آثاراً سلبية لا تزال المجتمعات الأفريقية تعاني من تبعاتها.

وإزاء هذا الوضع، ومن منطلق شمولية مقارنة الأمن والسلم في العالم، فإن المجموعة الدولية والمؤسسات الأممية، وفي مقدمتها مجلس الأمن الدولي، مدعوة إلى معاضدة جهود الاتحاد الأفريقي ودوله والوقوف إلى جانب الشعوب الأفريقية لمساعدتها على إعادة الأمن والاستقرار وتجاوز مخلفات الصراعات والحروب.

وانطلاقاً من الترابط العضوي بين السلام والأمن والتنمية، وحاجة العالم الملحة إلى تفعيل قيم التعاون والتضامن، تقدمت تونس بالمبادرة التي اعتمدها الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، والداعية إلى إحداث صندوق عالمي للتضامن لمكافحة الفقر، والتأسيس لتنمية متضامنة بين مختلف الدول.

ونحن نجدد الدعوة اليوم إلى العمل على تفعيل هذا الصندوق حتى يتسنى له تقديم المساعدة والعون للدول النامية عموماً والأفريقية منها بالخصوص.

وعلى صعيد آخر، واعتباراً لعراقه وثرء الروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية بين تونس وأوروبا، فإن بلادنا تحرص دوماً على دعم علاقاتها مع جميع الدول المنتمة إلى هذا الفضاء، حيث تشهد علاقات تونس بالاتحاد الأوروبي تطوراً ملحوظاً يجسده حرص الجانبين على الارتقاء بعلاقاتهما إلى مرتبة الشراكة المتقدمة بما سيفتح آفاقاً

وبالمثل، نثني على الأمين العام، السيد بان كي - مون، للجهود الحثيثة التي يبذلها في إدارة شؤون الأمم المتحدة، لا سيما دوره في انعقاد القمة بشأن تغير مناخ في الأسبوع المنصرم.

تعقد الجمعية العامة مناقشتها العامة السنوية لعام ٢٠٠٩ في منعطف حرج. وبعد مرور عام على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، يتيح لنا هذا التجمع فرصة أخرى لإعمال الفكر.

إن القاعة التي نُجتمع فيها اليوم، والهدف النبيل الذي أسست من أجله، قد عفا الزمن على كليهما. فقد جاء تصور هذه المنظمة في زمان آخر وكان الغرض هو التصدي لتحديات النظام العالمي السائد بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية. لذلك، فهي لا تستطيع في الواقع مواكبة متطلبات القرن الحادي والعشرين. والنظرة الموضوعية للأمر تقول إنه كان يتعين على الأمم المتحدة أن تعكف على إحداث عملية تحول قبل عشرين عاماً، بالتزامن مع انتهاء الحرب الباردة؛ وكان ينبغي أن تكون قد حلت محلها الآن منظمة شملها الإصلاح وصارت جديرة بالتصدي لتحديات القرن الذي نعيش فيه وما بعده.

والنداءات من أجل إعادة هيكلة هذه المنظمة المتحددة لم تكن قليلة. وانقضى عقدان بدون أي نتائج ملموسة باتجاه إصلاح جوهري. إن الأزمة المالية والاقتصادية والوعي العالمي الذي نجم عنها مجرد أعراض لعواقب التقاعس على حساب الإصلاح.

إن النظام العالمي السائد لم ينجح في ضمان السلام والأمن لكوكبنا، رغم كل النوايا الحسنة وراء إنشائه والدروس القاسية المستفادة من الحربين العالميتين. وعلى العكس، فإن هذا النظام العالمي البالي استغل لخدمة مصالح القلة، فاتحا الباب أمام العديد من العواقب.

الأفريقية المتضررة على مجاهدة ظاهرة التصحر وتدهور الأراضي والنهوض بالبحث العلمي في هذا المجال.

لقد سخرت تونس كافة جهودها وطاقاتها خلال العشريتين الماضيتين للارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة ضمن رؤية مستقبلية متبصرة أرسى دعائمها سيادة الرئيس زين العابدين بن علي، وشملت كل الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية وتجلت في الإصلاحات العميقة التي أفضت إلى تعزيز البناء الديمقراطي ودعم ثقافة حقوق الإنسان، فكرا وممارسة، وتكريس الحريات العامة وإشراك كل مكونات المجتمع التونسي في المسار السياسي للبلاد في إطار دولة القانون والمؤسسات.

أود في الختام التأكيد مجدداً على أن نجاح جهود دولنا لتحقيق التنمية وتطوير علاقات التعاون بينها يبقى رهين توفر مناخ عالمي يسوده الأمن والاستقرار والعدالة.

الرئيس: أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد عثمان محمد صالح، وزير الخارجية في إريتريا.

السيد صالح (إريتريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي بأن أتوجه بالتهنئة للشقيقة الجماهيرية العربية الليبية، وإليكم شخصياً، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، معرباً عن ثقنتنا في أن خبرتكم الطويلة في العمل الدبلوماسي وموهبتكم القيادية ستقودنا إلى ختام ناجح لهذه الدورة. وأود أن أؤكد لكم كامل دعم وفد دولة إريتريا لكم من أجل إنجاز هذه المهمة.

واسمحوا لي أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأتوجه بتحية مستحقة لرئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، من نيكاراغوا، لإدارته شؤون الجمعية بفعالية واقتدار.

وفي هذا السياق، فإن الشاغل الأكثر إلحاحا هو أن جماعات المصالح الخاصة أصابت الأفارقة بالشلل. وبالتالي، بدلا من أن نحل مشاكلنا، نجد أنفسنا غارقين في الفقر والجوع والمرض بدلا من السعي بنشاط لتحقيق التنمية والنمو. وبالمثل، عندما يتعلق الأمر بحل الأزمات والصراعات، يجد الأفارقة أنفسهم يعتمدون على النوايا الحسنة للآخرين.

غير أن النقد يجب ألا يكون من نصيب جماعات المصالح الخاصة التي توجه النظام العالمي السائد فحسب، ولا بد أن يكون هناك نصيب لتلك الجماعات التي تخدم كأدواتها وشركائها. وفي الحقيقة، فإن دور أفريقيا في هذه الهيئة، وفي المنظمات الدولية الأخرى، يمكن أن يوصف باعتباره غير ذي تأثير. والدليل على هذا الوضع المؤسف موثق أيضا بشكل جيد.

وإذا أريد صون السلم والأمن العالميين واحترام العدالة وحقوق الإنسان والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية والنمو الاقتصاديين بصورة مستدامة لصالح الأغلبية، يتعين عدم ترك تنفيذ التغيير الضروري في هذه المنظمة والهيئات الدولية الأخرى للنوايا الحسنة للقلة. ويجب ألا يقتصر التغيير المطلوب لتحويل هذا النظام العالمي الذي عفا عليه الزمن إلى نظام جديد على الإصلاح، إنما ينبغي أن يكون متينا وحقيقيا وقادرا على تحقيق السلام والأمن والرخاء للأجيال القادمة. وينبغي ألا يقتصر الإصلاح على زيادة عدد المقاعد في مجلس الأمن. بل ينبغي أن يقود عالمنا بعيدا عن مساره التزوي الخطر، الذي تسيطر عليه قلة قوية، ويعيد توجيهه نحو مسار يكفل الأمان للجميع.

ورغم أن هذا هو الوضع المثالي الذي تطمح إليه شعوب العالم وتسعى من أجله، فإن القارة الأفريقية، لأسباب بديهية وخاصة، تحتاج إلى بذل جهد أكبر لتحقيقه.

وتركت المؤسسات المالية للعمل دون قيود أو قواعد تحكمها. وتعززت الهياكل الاقتصادية التي تنهب موارد وثروات الشعوب والدول. وسمح باستثناء الأخطاء الفادحة العسكرية والقسرية غير القانونية دون كايح. وجرى استغلال الحروب وأولئك الذين يساعدون على انتشارها بطريقة متعمدة. ولم يخفض عدد الأشخاص الذين يعانون الفقر والجوع، بل تضاعف عدة مرات. ولم يلق التطرف العنيف الاهتمام الذي يستحقه، وإنما جرت تغذيته واستغلاله كذريعة ومبرر لدوافع خفية. كما جرت تغذية ثقافة سياسات الخوف وإدارة الأزمات، واستغللت وترسخت كقاعدة. والحق، فإن السلم والأمن العالميين تعرضا لأخطار لا توصف. والأمم المتحدة نفسها كانت إحدى ضحايا هذا النظام العالمي. والدليل على هذا معروف لنا جميعا وموثق بشكل جيد.

لقد طال انتظار الإصلاح والتغيير. ورغم دعوات المجتمع الدولي الحارة من أجل الإصلاح، فإن القلة التي تسيطر على نظامنا العالمي البالي غير متفهمة للأسف لفكرة التغيير. فهي تنظر، بدلا من ذلك، إلى الأزمات والمعاناة باعتبارها حتميات تاريخية عادية. وتحقيقا لهذه الغاية، فقد قاومت كل المحاولات الرامية إلى التغيير، ومن خلال قوتها ونفوذها ومزاياها، تمكنت من عرقلتها. ولذلك، لم يحدث أي تغيير حقيقي حتى الآن.

وفي هذا الوضع العالمي المضطرب، حيث تأثرت حتى شعوب البلدان المتقدمة النمو سلبا، لم يتعرض أحد للضرر أكثر مما تعرض له المهمشون في أفريقيا. نحن، شعوب أفريقيا، وقعنا ضحية للفقر والجوع، وأصبحنا نماذج للتخلف، وكناية عن الأمراض والأوبئة. وبانت القارة أرضا خصبة للأزمات والصراعات.

من أجله شيء آخر. ولهذا، ظل السلام غائبا عن الممارسات الفعلية في المنطقة وخارجها ولسنوات عدة، شنت إسرائيل خلالها حربين مدمرتين على لبنان وغزة وأسرفت في ارتكاب المحرمات الدولية وانتهاك القانون الدولي بتشجيع وحماية من إدارة الرئيس السابق بوش. ولا تزال إسرائيل تفرض على غزة حصارا خانقا، يجافي البديهيات الإنسانية وينتهك القانون الدولي الإنساني. وتشهد بذلك تحقيقات عدة أجريت، آخرها تقرير أصدرته بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، التي قال رئيسها إن إسرائيل قامت بانتهاكات خطيرة لقوانين حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ترقى إلى جرائم حرب، وربما جرائم ضد البشرية.

هذا العام، وخلافا للسنوات الماضية، أخذ التعامل الدولي مع مسألة الشرق الأوسط منحى مختلفا، فاحتل موقعا متقدما في سلم الأولويات وفي مباشرة التحرك. وهذا أمر يبعث على الارتياح من حيث المبدأ ونزيده أن يُثمر. ولكن في الوقت الذي نشهد تحرك الولايات المتحدة بإدارتها الجديدة ومعها أعضاء مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز، تطالعا إسرائيل باستمرار بمواقف وإجراءات تتنكر حتى لبديهيات عملية السلام، متحديا بذلك إرادات وسياسات حلفائها وأصدقائها والغالبية الساحقة من المجتمع الدولي، إن لم نقل كله. بهذا تظهر إسرائيل اليوم أكثر من أي وقت مضى، ووجهها الحقيقي، وجهها يكرّس العنصرية والعدوان ونزعة التوسع، فيرفض السلام ويتحدى كل الداعين إليه.

إسرائيل ترفض وقف الاستيطان، رغم كونه غير شرعي ويشكل انتهاكا للالتزامات المفروضة عليها بموجب القانون الدولي وتستمر في مصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء جدار الفصل العنصري وتعمل بشكل مكثف على تهويد القدس وطرده السكان من بيوتهم وإحلال مستوطنين محلهم،

لكن، فضلا عن كل النوايا الحسنة، فإن الإصلاح الجوهرية الذي ننتظره يتطلب التزاما جماعيا. وفي هذه المناسبة الحليمة، لن يكفي ببساطة أن نسهب في الحديث عن مختلف الأحداث الجارية أو عن تلك الآثار التي انتشرت بسبب عيوب أساسية في النظام العالمي. فهذا لن يؤدي إلا إلى تشويش الصورة الأكبر وتشويهاها. لذلك آثرت اليوم عدم التطرق إلى قضايا مهمة تخص القرن الأفريقي ومشكلة إريتريا المحددة المتعلقة بالاحتلال غير القانوني لأراض إريتيرية ذات سيادة، والمدرجة بالفعل في سجلات الأمم المتحدة انتظارا لاتخاذ إجراء مسؤول وعاجل.

الرئيس: أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد وليد المعلم، وزير خارجية الجمهورية العربية السورية.

السيد المعلم (سوريا): أهنيئ الجماهيرية العربية الليبية الشقيقة، وأهنئكم شخصيا، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة. وأرجو لكم النجاح في أداء مهمتكم، ولكم من خبرتكم المديدة وموفور كفاءتكم ما يؤهلكم لذلك.

كما يسرني أن أتوجه بالتقدير الكبير لسلفكم، السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، على رئاسته الناجحة للدورة الثالثة والستين وعلى مواقفه الإيجابية من القضايا الأساسية التي يواجهها المجتمع الدولي. وأعرب للأمين العام للأمم المتحدة عن تمنياتي له بالتوفيق في عمله من أجل تنفيذ مقاصد وأهداف منظمنا الدولية.

كل عام نقول من على هذا المنبر، ويقول كثيرون غيرنا إن منطقة الشرق الأوسط هي من أكثر مناطق العالم توترا وأن أوضاعها بالغة الخطورة. ومن على هذا المنبر، يؤكد جل المتحدثين أن السلام العادل والشامل هو ضرورة ملحة تليها مصالح جميع الأطراف في المنطقة، فضلا عن العالم. لكن الحديث عن الحاجة إلى السلام شيء، والعمل

أرضاً وشعباً وعلى ضمان سيادته واستقلاله وهويته العربية الإسلامية. هذا يستدعي، وبشكل ملح وعاجل، بناء الوحدة الوطنية العراقية، انطلاقاً من تحقيق المصالحة الوطنية التي يتعين أن تقوم على مبدأ مشاركة جميع مكونات الشعب العراقي. الوحدة الوطنية العراقية هي حجر الزاوية المنشود، ولا تكون في الواقع العراقي الراهن إلا بتوفير الشروط اللازمة للمصالحة الوطنية وتحقيقها.

لقد أدت، وما زلنا، جميع الأعمال العدوانية التي تقع في العراق ويذهب الأبرياء ضحية لها. دعونا باستمرار إلى انسحاب القوات الأجنبية كافة من العراق واستعادته استقلاله وسيادته التامة. كما أكدنا استعدادنا لتسهيل هذا الانسحاب من خلال تعاوننا في الحفاظ على الأمن في العراق. نأمل أن يتمكن العراقيون، بالحوار البناء فيما بينهم وبإخلاص لقضية وحدة أرض العراق وشعبه، من الوصول إلى الحل المكرسة لعراق موحد قوي ومزدهر.

لقد عملت سوريا على تقوية العلاقات الثنائية السورية - العراقية في مختلف أوجهها. وجرى الإعلان عن إنشاء مجلس للتعاون الاستراتيجي بين البلدين في مجالات عدة. ولقد آلمتنا التفجيرات الإرهابية التي حدثت في بغداد يوم الأربعاء الدامي وأدناها بقوة. لكننا فوجئنا بعد أيام باتهامنا، وبما يجافي الحقيقة، بأننا نؤوي من هم مسؤولون عن هذه التفجيرات. إن هذه المزاعم والتطورات التي تلتها أمر مؤسف جداً، وهي لا تخدم مصلحة العراق ولا مصلحة سوريا.

نحن منفتحون على حل الأزمة الراهنة على أساس تقديم أدلة حقيقية، وهذا لم يحدث إطلاقاً. نؤكد حرصنا التام، على أرواح ومصالح الشعب العراقي وعلى روابط الأخوة بينه وبين الشعب السوري ونعبر عن ارتياحنا للجهود

وغير هذا كثير. ولو أردنا أن نسرد التفاصيل والأرقام، لاستهلكنا وقتاً طويلاً. يكفي أن نشير هنا إلى أن حل الدولتين الذي ينادي به المجتمع الدولي هو حل مرفوض من قبل الحكومة الإسرائيلية وما أعلنه رئيس الوزراء الإسرائيلي بهذا الشأن لم يكن أكثر من مناورة وشكليات، تناقضها تماماً السياسات التي تنفذها حكومتها على أرض الواقع.

السلام والاحتلال نقيضان لا يمكن أن يجتمعا، هذا ما قاله الرئيس بشار الأسد، مؤكداً أن ما ننشده هو السلام العادل والشامل، وهو خيارنا الاستراتيجي على أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام بالإضافة إلى مبادرة السلام العربية، وعلى هذا، أيدينا كل جهد يبذل في سبيل الوصول إلى تحقيق ذلك ودخلنا في محادثات غير مباشرة مع إسرائيل، بوساطة تركية، هدفت إلى إيجاد أرضية، تتيح إطلاق مفاوضات مباشرة. إلا أن عدم وجود إرادة سياسية حقيقية لصنع السلام لدى الحكومة الإسرائيلية آنذاك وشنها حرباً عدوانية على غزة أغلق الأبواب في وجه هذا المسعى.

وتحت سمع العالم وبصره، وخلاف إجماعه، تقف إسرائيل موقف الرافض المتحدي. إنها ظاهرة خطيرة ومهددة للسلام والأمن في المنطقة، فالاستمرار في سياسة الاحتلال وتهويد القدس وتكثيف الاستيطان والدعوات العنصرية، أمر ستكون له تبعات جديدة على العالم ألا يرضخ لإملاءات المتطرفين الإسرائيليين وألا يسمح لإسرائيل بأن تقوم بمثل ما تقوم به من انتهاك للقانون الدولي وتحد للإرادة الدولية وقراراتها.

ما زال العراق الشقيق يتزف وما زالت أوضاعه مدعاة قلق كبير لنا كبلد عربي شقيق ومجاور. لقد أكدنا دائماً، وما زلنا نؤكد، على أولوية الحفاظ على وحدة العراق

عام ٢٠٠٣، طالبت فيه بذلك. ونحن نؤكد على ضرورة إلزام إسرائيل بتنفيذ قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بشأن القدرات النووية الإسرائيلية (RES/17/53) (GL)، الصادر في ١٨ أيلول/سبتمبر من العام الجاري، وإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة، والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إننا نذكر مجددا بحق جميع الدول في حيازة التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية، الأمر الذي كفلته معاهدة عدم الانتشار. ونعبر عن تأييدنا التام لحل جميع المشاكل من خلال الحوار البناء.

يعيش علمنا اليوم أزمة اقتصادية ومالية كبيرة تنعكس تداعياتها سلبا على كثير من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية لدى غالبية دول العالم، إن لم نقل كلها. وتطرح علينا هذه الأزمة أسئلة ملحة حول أسبابها ومواطن الصواب ومواطن الخلل في الأنظمة والممارسات المالية التي أدت إلى حدوثها. ولا يكفي أن يعالج العالم أزمة قائمة كأمر واقع، بل المطلوب أيضا الوصول إلى الأجوبة والاستخلاصات، التي تركز جوانب الصواب وتلغي مواطن الخلل في الأنظمة والممارسات الاقتصادية القائمة، في ظل واقع العولمة الذي نعيشه، وصولا إلى نظام اقتصادي ومالي عالمي أكثر أمنا وعدلا.

ومن نافلة القول أن نذكر أن دول الجنوب، باقتصاداتها المتفاوتة، يصيبها القسط الأكبر من الضرر والمعاناة نتيجة للأزمة الراهنة. فقراء العالم يدفعون الثمن الأكثر فداحة نتيجة لخلل ليسوا مسؤولين عنه. ويستدعي واقع الثمن الباهظ هذا، فيما نعتقد، تقديم الدول الغنية جميع أشكال الدعم للدول الفقيرة لمساعدتها على تجاوز الأزمة. وهي مساعدة مستحقة ونتائجها الإيجابية ستكون في صالح الجميع. ومن جهة أخرى، ندعو إلى توفير مشاركة أوسع

التي بذلتها تركيا والأمين العام للجامعة العربية في هذا الصدد.

لقد تابعنا، بقلق التطورات الأخيرة في اليمن. ونحن نرجو أن يعم الأمن فيه، وندعم وحدته واستقرار أوضاعه وازدهار شعبه.

ويشغلنا ما يتعرض له السودان الشقيق من محاولات للنييل من وحدته وأمنه وسيادته. إننا نؤكد دعمنا التام للسودان وقيادته في مواجهة ذلك، ونؤكد على أهمية تأمين المناخات الملائمة للتوصل إلى تسوية كل القضايا السودانية العالقة. وفي هذا الصدد، نعبر عن تقديرنا للجهود التي بذلتها دولة قطر بالتعاون مع الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي.

إننا نذكر مجددا، بحق جميع الدول في حيازة التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية، الأمر الذي كفلته معاهدة الحد من الانتشار. ونعبر عن تأييدنا التام، لحل كافة المشاكل من خلال الحوار البناء.

ويشغلنا كذلك ما يجري في الصومال المنهك بالحروب والقتال الداخلي. وندعو الأشقاء فيه إلى المصالحة الوطنية واعتماد لغة الحوار فيما بينهم وتغليب المصلحة الوطنية العليا من أجل وحدة الصومال وإرساء دعائم أمنه واستقراره.

وندعم جهود الاتحاد الأفريقي من أجل حل النزاعات القائمة في بعض أجزاء القارة، وتحقيق التنمية في دولها، وتعزيز الدور الأفريقي في المنظومة الدولية.

كما نحدد دعوتنا إلى رفع الحصار المفروض على كوبا منذ أكثر من نصف قرن.

لقد دعت سوريا منذ سنوات إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل. وسبق لسوريا أن تقدمت بمشروع قرار إلى مجلس الأمن في

وأود أن أجدد ثمانتنا للرئيس المنتهية ولايته، الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، على رئاسته الفعالة والحافلة. ولقد تشرفت النيجر بالعمل إلى جانبه كنائب للرئيس في الدورة الثالثة والستين.

وبالنيابة عن النيجر، أود أن أعرب مجدداً عن بالغ امتناننا للأمين العام بان كي - مون على جهوده الحثيثة لجعل الأمم المتحدة منظمة أكثر عدالة وفعالية، وقادرة على تلبية توقعات أعضائها.

ويرحب وفدي بقراركم، سيدي، اختيار ذلك الموضوع الملائم تماماً للدورة الحالية للجمعية، ” تعزيز تعددية الأطراف والحوار بين الحضارات من أجل السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي“. ونرى أن هذا الموضوع يمكن أن يدفع الأعضاء إلى التحلي بقدر أكبر من روح المبادرة لتحقيق الأهداف التي نسعى إليها، أي صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، يسعدنا بتحدد دينامية التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي. ونعتقد أن هذا الاتجاه يمكن أن يؤدي إلى إيجاد حلول دائمة للمشاكل المتعلقة بالسلم والأمن في أفريقيا.

ونحن على اقتناع بأن هذا التعاون سيثمر عن النتائج حتى بشأن أشد المسائل حساسية، مثل تنفيذ المفهوم السياسي - القانوني لمبدأ الولاية القضائية العالمية. وبينما يرحب وفدي بإدراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة، فإننا نود مرة أخرى أن نؤيد الشواغل التي أعرب عنها الاتحاد الأفريقي بالفعل، ونحث الدول الأعضاء على تفادي استخدام هذا المبدأ بصورة غير مناسبة. ونأمل أن مناقشتنا في هذا المحفل المشترك ستمكننا من وضع تعريف أفضل للإطار الذي ينظم تطبيقه في نهاية المطاف.

للدول النامية في مجموعة العشرين لدرس واقتراح الإجراءات المطلوبة للتغلب على الأزمة.

ومن أجل بناء عالم أفضل، أكثر عدلاً وأمنًا، دعونا ودعا كثيرون غيرنا، إلى تعزيز وتفعيل دور منظمة الأمم المتحدة. ونعتقد أن الظروف الحالية مؤاتية للعمل من أجل ذلك. ولهذا، ندعو للعمل الجاد من قبلنا جميعاً للتأكد على الالتزام بميثاق منظمنا الدولية، وإدخال ما يلزم من إصلاح وتطوير على المنظمة، مستفيدين من دروس تجربة العقود الماضية، مما أنجزته المنظمة، ومما لم تتمكن من إنجازه، في تطلع مخلص، إلى عالم يستظل باحترام القانون الدولي، ويسوده الأمن والاستقرار والازدهار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة عيشاتو مينداودو، وزيرة الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي في جمهورية النيجر.

السيدة مينداودو (النيجر) (تكلمت بالفرنسية): إن وفد النيجر - الذي أتشرف بترؤسه والذي ينقل إليكم رسالة فخامة السيد مامادو تانجا، رئيس الجمهورية - ليغمره السرور البالغ برؤيتكم، سيدي الرئيس، تتولون رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. ومما لا شك فيه أن انتخابكم، الذي ترحب به النيجر بفخر، هو اعتراف وإقرار بقدراتكم الممتازة باعتباركم دبلوماسياً محنكاً، وهي القدرات التي أبدتوها خلال جميع مراحل سيرتكم المتميزة. ونحن في النيجر في موقع جيد لنشهد على التزامكم بقضية أفريقيا ومنطقتنا دون الإقليمية المشتركة، لا سيما من خلال تجمع دول الساحل والصحراء، ذلك المحفل الآخر الذي تعمل فيه بلداننا معاً على تحقيق نفس الأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وهكذا، نعتبر أنفسنا في أيدٍ كريمة، على استعداد للمضي قدماً بعمل المنظمة في هذا الوقت المتسم بتحديات حاسم.

سياق مبادرات محددة مثل المناقشات التي تعقدتها كندا بشأن عمليات حفظ السلام.

لقد حققنا نحن النيجريين تقدما لا يمكن إنكاره في مجال مكافحة الفقر وتعزيز التنمية الأساسية، بفضل الخطوات الشجاعة التي اتخذها رئيس الجمهورية. فمن خلال المشروعات المصممة خصيصا لتلبية احتياجات الشعب النيجري، أتاح الرئيس لبلدنا أخيرا أن يعرف معنى التنمية. وتبدو التنمية واضحة للعيان في كل مكان في النيجر بفضل الجهود الاستباقية والمنهجية لبناء قاعات التدريس والعيادات الصحية وحفر الآبار وبناء شبكات المياه الصالحة للشرب المحلية والترويج لنظام القروض الصغيرة مصمم خصيصا لتلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفا من نساء الريف. ويضطلع رئيس الدولة بكل هذا من أجل تحسين الظروف المعيشية لشعبنا الذي عانى من انعدام الاستقرار السياسي الذي لازم البلد طوال عقد التسعينات، وهي فترة يمكن وصفها بالعقد الضائع من التنمية في النيجر. وفي أواخر آب/أغسطس، عقد في نيامي اجتماع الاستعراض الثاني لعام ٢٠٠٩ لمرق الحد من الفقر وتحقيق النمو التابع لصندوق النقد الدولي. وقد أعرب الاجتماع، الذي حضره ممثلون عن البنك الدولي ووزارة الاقتصاد والمالية في بلدنا، عن تقديره لأداء النيجر في هذين المجالين وأثنى عليه.

آثرتُ التذكير بهذه الجوانب عن الوضع في النيجر لأن البلد شهد في ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩ استفتاء عاما، كما يعلم الأعضاء، لإقرار دستور جديد. وقد قُتّن الاستفتاء العودة إلى نظام حكم رئاسي أكثر ملاءمة لواقع بلدنا وأقر أحكاما جديدة، مثل تلك التي أنشئ بمقتضاها مجلسان نيابيان، هما البرلمان ومجلس الشيوخ. وقد مكنتنا الاستفتاء، الذي جرى في جو من الهدوء والشفافية تحت إشراف لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة، من إقرار الدستور الجديد، إيذانا ببدء الجمهورية السادسة.

ونلاحظ التقدم المحرز في مختلف مجالات منع نشوب الصراعات وإدارتها، سواء في أفريقيا أو المناطق الأخرى. ونرحب بما أبدته جميع الأطراف من التزام وحسن نية بتنفيذ إجراءات متضافرة لكفالة السلم والأمن الدوليين.

إن التوصيات الصادرة عن مؤتمر القمة الاستثنائي بشأن منع نشوب الصراعات وإدارتها، الذي عُقد في طرابلس، تجسد رغبة القادة الأفارقة في معالجة المسائل التي ما انفكت تعطل مسيرة قارتنا نحو التقدم والازدهار. وعلى هذا المستوى، فإن موضوع تعددية الأطراف - الذي اخترتموه، سيدي الرئيس، للدورة الرابعة والستين - يأخذ معناه الكامل. والواقع أن الأمم المتحدة، باعتبارها الإطار المشترك الذي يحظى بأكبر قدر من المشاركة من جانب البلدان وغيرها من الأطراف الفاعلة في العالم، ينبغي أن تشكل مختبرا نعمل فيه على تحقيق الهدف المتمثل في بناء مجتمع دولي أكثر توازنا.

ولأن الساحة الدولية الحالية تحكمها قوانين العولمة، فقد أصبحت اليوم، كما نعلم، أكثر تعقيدا مما كانت عليه في الماضي. يتعين علينا أن نتصدى لعواقب الأزمة المالية العالمية وأن نحسن إدارتها، وأن نفعل الشيء نفسه فيما يتعلق بالآثار المتكررة لانعدام الأمن الغذائي في البلدان الواقعة في منطقة السهل مثل النيجر. وعلينا أيضا أن نتصدى لظاهرة تغير المناخ بأسلوب متماسك ومنسق، ويجب علينا أن نراجع باستمرار الصفات الحالية لمنع التزاغات وصون السلم والأمن الدوليين.

ويؤيد وفدي هذه المبادرات، على أن تكون جامعة، حتى تستفيد من إسهامات الجميع ورؤاهم، بما في ذلك أكثر البلدان هشاشة. ونحن نؤيد على وجه الخصوص المناقشات العديدة الجارية حاليا، سواء في الجمعية العامة أو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو في مجلس الأمن، بل حتى في

المبادرة، بالنسبة لنا، تمثل إسهاما كبيرا منا في نزع السلاح على المستوى الإقليمي، إلى جانب مصادقة بلدنا على الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة، التي أقرتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ما فتننا نتابع شتى العمليات الجارية على مختلف المستويات بهدف إصلاح منظومة الأمم المتحدة. وهذا يشمل إصلاح مجلس الأمن، الذي ننادي بصده بالاعتراف بقدر أكبر بدور أفريقيا. بمقتضى توافق إزولوين؛ والأعمال التحضيرية الجارية لضمان نجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في كوبنهاغن؛ والقمة التي دعا إلى عقدها الأمين العام والتي ختمت أعمالها للتو هنا في نيويورك، مستفيدة من التوجيهات القيمة لرؤساء الدول والحكومات. وعلاوة على ذلك، هناك موضوع الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ والمفهوم الجديد للمسؤولية عن الحماية، الذي يحتاج إلى تعريف واضح كما في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي؛ وهناك، أخيرا، متابعة الوثيقة الختامية للمؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية، والتي كان الرئيس السابق للجمعية العامة يود البدء بتعيين ميسرين لها.

وبالنظر إلى كل تلك القضايا، والكثير غيرها من الشواغل الهامة، مثل تلك التي وردت في الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المعقود في الدوحة أواخر عام ٢٠٠٨، نود أن نعرب مرة أخرى عن اهتمامنا المتواصل بضرورة تطوير نهج شامل وشفاف على كل المستويات يضع في الحسبان شواغل البلدان، الكبيرة والصغيرة على السواء.

ونتابع بكثير من الاهتمام، وأحيانا كثيرة بالقلق، التقدم المحرز بخصوص الالتزامات المقطوعة في إطار الأهداف

لذلك أود أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد للمجتمع الدولي وشركائنا الإنمائيين والمجتمع المدني وغيرهم من الفعاليات والكيانات التي ربما يساورها القلق، عن وجه حق، حيال الوضع السياسي في النيجر، أن البلد ليس في حالة فوضى أو تمرد، كما قد يعتقد البعض، بل هو بالأحرى مكان يعبر فيه الشعب كله عن آرائه بحرية في إطار العملية الديمقراطية، التي نلتزم بها التزاما كاملا.

لقد قرر شعب النيجر، إعادة صياغة جمهوريته وفقا للقيم التي تتطابق مع هويته. وفي هذا المسعى الجديد، تعهد الرئيس مامادو تانجا رسميا بأنه لن تكون أي مجموعة وأي كيان عرضة للتجاهل. وعقب إجراء الاستفتاء جدد رئيس الجمهورية رغبته في العمل مع كل المواطنين في النيجر من أجل تحقيق مصالح البلد والشعب. وستتيح الانتخابات التشريعية المقبلة، المزمع عقدها في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، والانتخابات البلدية في كانون الأول/ديسمبر، فرصة لتعبئة واسعة النطاق من أجل ضمان تمثيل أفضل للشعب في تصريف شؤون الدولة. والصورة التي يجب أن تنطبع في أذهاننا هي صورة النيجر المتقدم على طريق التنمية، المتسلح بالتزام أكيد ببناء مستقبله، والعائد العزم على انتشار شعبه من وهدة الفقر.

إننا ندعم دعما تاما أي عمل مشترك من شأنه الإسهام في نزع السلاح العام الكامل. ولقد كنا في المقدمة في الوفاء بالتزاماتنا، ونحن مصممون على العمل في هذا الصدد حسبما تسمح به إمكاناتنا المتواضعة. وقد كانت آخر مبادراتنا التصديقية على اتفاقية الذخائر العنقودية، في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩ - مناسبة جعلت النيجر من أوائل البلدان التي تصادق على الاتفاقية، الأمر الذي أسهم في تسريع سريان مفعولها. ونحن نعتقد أن هذه المبادرة، بالرغم من أنها تبدو ضئيلة الأهمية، تكتسب معناها الحقيقي في سياق الدرب الصعب وصولا إلى نزع السلاح الكامل. وهذه

من أجل السلام، المعقود عام ٢٠٠٨؛ ومن خلال الحوار الرفيع المستوى بشأن التفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام؛ والمؤتمر الدولي المعني بالحوار بين الحضارات والتنوع الثقافي، المعقود في الفترة من ٢ إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في القيروان، بتونس. ولا بد من أن تطور هذه المبادرات، التي يجدد وفدي تهنئته لحكومات البلدان المعنية عليها.

وعلى نفس المنوال، يشيد وفدي بحكومة الفلبين، التي قررت تنظيم اجتماع خاص على المستوى الوزاري لبلدان حركة عدم الانحياز، في إطار موضوع "الحوار بين الأديان والتعاون من أجل السلام والتنمية"، في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في مانايلا. إن ذلك يوضح أن الموضوع ما فتئ يسترعى اهتمام دول كثيرة وأنكم، سيدي الرئيس، كنتم ملهمين في تحديده كمسألة ذات اهتمام للمجتمع الدولي.

أود أن أختتم كلمتي بأن أعبر مجددا عن اغتباط وفدي للتوجه الذي اقترحتموه، سيدي، للدورة الحالية للجمعية العامة وبأن أؤكد مرة أخرى ثقنا الكاملة في قيادتكم، التي تبشر بولاية مثمرة للغاية وديناميكية جدا في السعي وراء الأهداف المشتركة للمجتمع الدولي. وكما هو الحال دائما، يمكنكم الاعتماد على الدعم الثابت لحكومة النيجر واستعدادها للعمل طوال فترة ولايتكم.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غازي

صلاح الدين العتباتي، مستشار رئيس جمهورية السودان.

السيد العتباتي (السودان): يطيب لي استهلالاً أن أحييكم وأن أنقل إليكم تمنيات حكومة السودان وشعبه بنجاح مداولاتكم في هذه الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة بكل ما يحمل جدول أعمالها من مواضيع تعكس ما تواجهه الأسرة الدولية من تحديات،

الإغاثية للألفية، ونلاحظ أن التقدم يظل منقوصا. وفي الوقت نفسه، تخلق الظواهر غير الموازية لمعوقات للبلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء، مثل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وتتطلب هذه المشاكل منا الآن مضاعفة الجهود للوفاء بالتزاماتنا. وفي ذلك الصدد، سوف نتابع عن كثب الأعمال التحضيرية لمؤتمر استعراض منتصف المدى عام ٢٠١٠، الذي نأمل أن يتمخض عن جهود لتسريع بلوغ الأهداف المتفق عليها. ونعتزم أيضا هذه الفرصة للتأكيد على أهمية الميزة التي لا تعوض للشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا باعتبارها مبادرة أفريقية جديدة بأن تحظى بالدعم من الأمم المتحدة ومن المجتمع الدولي بأسره.

ونرحب بقرار عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، ونحبي الدولة المضيئة، تركيا، على مبادرتها الكريمة تجاه مجموعة بلداننا. وتوجه بالشكر أيضا للبلدان والمنظمات الشريكة الأخرى لاهتمامها الدائم بمعوقاتنا وشواغلنا الكثيرة. ونحن ندرك أيضا أنه إن كان قد حدث تقدم كبير خلال السنوات العشر الماضية في الاعتراف بظروفنا الصعبة وفي إنشاء شراكات في ذلك الصدد، فإن الفضل يعود إلى التنسيق الجيد الذي اضطلع به مكتب الممثل السامي للبلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. إننا نشكره على مبادرته، التي تظل ضرورية للبلدان الأقل نمواً والبلدان غير الساحلية في منطقة السهل، مثل النيجر.

أود كذلك أن أعرب عن تقدير حكومتي لرئيس الجمعية العامة على قراره تخصيص جزء من هذه الدورة لموضوع الحوار بين الثقافات والحضارات. ونحن نعتقد أن ذلك الموضوع يستحق الكثير من الاهتمام والكثير من العمل خلال الدورة الرابعة والستين. وبالطبع علينا أن نحافظ على الزخم الذي بدأتها الدول الأعضاء الكريمة من خلال الاجتماع الوزاري الثالث المعني بالحوار والتعاون بين الأديان

لقد ظل السودان بحكم رئاسته لمجموعة الـ ٧٧ والصين يولي اهتماما خاصا بمضاعفات هذه الأزمة على الدول النامية لأنها أدت إلى اتساع دائرة الفقر والجوع، وتساعد معدلات البطالة، وتباطؤ مستويات النمو والانكماش الاقتصادي، فضلا عن آثارها السالبة على الميزان التجاري وميزان المدفوعات. كما أنها أدت إلى تراجع أسعار السلع الأساسية وإلى تقلبات حادة في أسعار الصرف والتحول المفاجئ لمسار تدفقات رؤوس الأموال الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر، وانخفاض التحويلات وتدي إيرادات السياحة. كما عانت الدول النامية بوجه خاص من تآكل شبكات الضمان الاجتماعي مما أدى إلى زيادة وتيرة معدلات وفيات الرضع والأمهات.

إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تشعر بقلق عميق إزاء هذه الأزمة وآثارها على البلدان ذات الطبيعة الخاصة، وفي مقدمتها البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة، والبلدان الخاصة من النزاعات. إن هذه الحقائق تملينا واجبا أخلاقيا، وبخاصة على البلدان الصناعية، لتوجيه استجابتها الجماعية والتزامها القوي مع متطلبات الحلول، بما في ذلك الحصول على التمويل وبناء القدرات ودعم التنمية المستدامة وحل مشكلة الديون وإزالة العقبات عن طريق التجارة والاستثمار وترجمة تعهداتها الدولية في مجال التنمية.

إن الإصلاح الشامل للنظام الاقتصادي والمالي الدولي وضمن تعزيز دور البلدان النامية ومشاركتها في عملية اتخاذ القرار في مؤسسات التمويل الدولية يعد ركيزة من ركائز الإصلاح الاقتصادي، لأنه ليس من الممكن لمجموعة الدول الصناعية الكبرى أن تكون بديلا عن المشروعية العالمية التي يمثلها مجموع دولنا هنا في الأمم المتحدة. ويتعين في هذا الشأن أن يضطلع فريق العمل المفتوح العضوية، الذي أناطت به الجمعية العامة مهمة متابعة مخرجات مؤتمر الأمم المتحدة

وما يتعين علينا تحديده من أولويات متمثلة في تنمية شعوبنا ورفاهها وفق الأهداف الإنمائية للألفية ومعالجة الأزمات الاقتصادية والمالية، واحتواء آثار التغيرات المناخية، وصون الأمن والسلام الدوليين.

يسعدني كذلك أن أتقدم بالتهنئة الحارة لمعالي السيد على عبد السلام التريكي بمناسبة انتخابه لرئاسة هذه الدورة الهامة من دورات الأمم المتحدة، وكلنا ثقة في أن حنكتكم وخبرتكم السياسية والدبلوماسية سوف تحقق طموحاتنا في قيام أمم متحدة قادرة وفاعلة. ولا يفوتنا الإعراب هنا عن تقديرنا للكفاءة العالية التي أدار بها سلفكم، الأب ميغيل ديسكوتو، فعاليات الدورة المنصرمة. كما نزجي التقدير للأمين العام للجهود التي تضطلع بها الأمانة العامة وفاء لدورها ومسؤولياتها.

يتطلع الملايين حول العالم إلى مداولاتنا هنا على خلفية الأزمات التي تشهدها الأسرة الدولية، وخاصة الدول النامية، في عالم كان يأمل أن توفر له سوانح التقدم العلمي والتكنولوجي فرصا أوفر للنهوض ولصياغة نظام دولي عادل ومنصف.

وإذا كان عدم التقييد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي واستشراء سياسة المعايير المزدوجة في الساحة الدولية قد جعل العالم أقل أمانا من ذي قبل، فإن الأزمات الاقتصادية والمالية الراهنة قد ضاعفت من تلك التحديات. إن العالم يمر بأخطر أزمة اقتصادية ومالية منذ كساد الثلاثينات الشهير. وهي أزمة اقترنت في ذات الوقت بمشاكل عديدة ومتشابكة كأزمة الغذاء وتغير المناخ، بكل ما لتلك المشكلات من آثار مدمرة على البلدان النامية، وتهديد لأولوياتها الوطنية وما حققته من مكاسب صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

يتضح من كل ذلك أنه إن كان للأمم المتحدة أن تكون فاعلة وخادمة لعالم متغير، فلا بد أن تحدث تغييرا شاملا في أدائها ومناهجها حتى تكون صوتا معبرا بحق عن جميع الأمم. وتأسيسا على ذلك، فإن بلادي تتبنى، كغيرها من الدول النامية، الدعوة إلى تفعيل دور منظمة الأمم المتحدة وإصلاح مجلس الأمن، مستلهمة الموقف الأفريقي المعلوم في هذا الشأن.

إن هذه الدورة تمثل أهمية خاصة لبلادي لأنها تأتي في مرحلة استطعنا فيها وضع حد لما وصفه بأطول حروب القارة الأفريقية، وذلك بتوقيع اتفاقية السلام الشامل التي أسست الحقوق على المواطنة، كما أرست مبادئ الحكم الرشيد واحترام الحريات وحقوق الإنسان والمشاركة العادلة في السلطة وقسمة الثروة وفق معايير الإنصاف والمساواة. وقد مضى تطبيق الاتفاقية قدما باكتمال تشكيل الآليات والمؤسسات ذات الصلة مع التزام كامل من شريكي الاتفاقية بالتوافق على المعالجات السلمية للاستحقاقات على النحو الذي مثلته تجربة معالجة مسألة أبيي.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن إحجام المانحين عن الوفاء بالموارد والتعهدات التنموية التي التزموا بها لدعم اتفاقية السلام الشامل قد انعكس سلبا على تطبيق الاتفاقية، خاصة في مجالات التنمية وإعادة التأهيل وإدماج المقاتلين السابقين في المجتمع. لذلك، فإننا ندعو إلى الوفاء بكل التزامات تعزيز السلام والاستقرار وبناء ما حربه سنوات الحرب حتى يكون للسلام معنى ومغزى.

إننا ننف الآن بمقتضى اتفاقية السلام على مشارف الانتخابات التشريعية والتنفيذية العامة في السودان في نيسان/أبريل ٢٠١٠ بعد اكتمال إجراء إحصاء سكاني شهدت بدقته ومصداقيته مؤسسات دولية وإقليمية عديدة بما فيها الأمم المتحدة. إننا نؤكد عزمنا وتصميمنا على إجراء

الرفيع المستوى بشأن الأزمة الاقتصادية والمالية وآثارها على التنمية الذي عقد في نيويورك في حزيران/يونيه الماضي، بعمله ومهامه على وجه السرعة.

إننا نود بذات القدر أن تكفل جهود التعامل مع التغيرات المناخية بالنجاح خلال مؤتمر كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر القادم. إن الدول النامية التي لم يكن أمر تغير المناخ والاحتباس الحراري من صنيعها تهيئ بالدول الصناعية، تأسيسا على مسؤولياتها التاريخية، معالجة الجذور المسببة لتغير المناخ وتوفير الموارد المالية الجديدة والإضافية والتي يمكن التنبؤ بها، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتوطينها وتميئتها. ولن تدخر بلادي وسعا ومن منطلق رئاستها لمجموعة الـ ٧٧ والصين في السعي للمطالبة بتأمين هذه المطالب.

إن غياب الديمقراطية في العلاقات الدولية، التي يمثل أحد أضلاعها الشكل والمضمون الحالي لمجلس الأمن ومناهج عمله، قد أصبح عاملا رئيسيا في الحد من قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة للمتغيرات والتحديات الهيكلية والموضوعية في النظام الدولي. وقد ضاعف من ذلك الخلل أعمال العقوبات الأحادية المعوقة لحرية التجارة والاستثمار والمنتهكة لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، واستغلال منبر الأمم المتحدة لخدمة مآرب ضيقة، حتى أصبح مفهوم حقوق الإنسان أداة للتسييس المستمر وتصفية الحسابات. وبذات القدر، أدى الاستخدام الخاطئ أحيانا لمفهوم الإرهاب إلى المساواة بين الجلاذ والضحية على النحو الذي تجسده اليوم محنة الشعب الفلسطيني، وهو ما يزال يزرع تحت الاحتلال. ولقد أدى ذلك إلى بقاء القضية الفلسطينية دون حل مما أحدث ضررا بالغيا بسمعة الأمم المتحدة ومصداقيتها.

نجدد التزامنا هنا بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والمنظمات الوطنية والدولية من أجل تعزيز هذه السياسة وتطويرها، بما يمنع أي كارثة إنسانية أو حتى فجوات غذائية في المستقبل.

في هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى أن ما تشهده ولايات دارفور من عودة للنازحين إلى قراهم يوجب علينا، حكومة وشعباً وأسرّة دولية، اغتنام هذه الفرصة لتعزيز هذا الاتجاه لأنه الاختيار الحقيقي للسلام.

إننا نجدد التزامنا واستعدادنا في أي وقت للعمل دون إبطاء لضمان نجاح المفاوضات المرتقبة في الدوحة في إطار المبادرة العربية - الأفريقية وجهود الوسيط المشترك، حسبما أقرته لجنة المبادرة في اجتماعها الذي عقدته على هامش اجتماعات هذه الدورة.

إننا إذ نرحب بما أعلنه الرئيس الأمريكي باراك أوباما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذه الدورة بشأن حرص بلاده على المساعدة في إيجاد الحل لمسألة دارفور، وإذ نلاحظ التغيير الإيجابي في تعبيرات الرئيس الأمريكي نحو الدول النامية بصفة عامة، فإننا نأمل أن يأتي هذا الجهد خالصاً، وأن تُترجم أقواله إلى أفعال من أجل تصحيح المواقف الخاطئة للإدارات الأمريكية السابقة التي أضرت بالعلاقات الثنائية وفاقمت من مشكلات المنطقة. ولا شك أن هذا يتطلب، أول ما يتطلب، رفع العقوبات الأحادية وإزالة اسم السودان من القائمة الأمريكية للإرهاب.

إننا نجدد الدعوة لحاملي السلاح لاستجماع إرادة الحل والانخراط في العملية السلمية، ووضع مصالح البلاد فوق مصالحهم. كما نجدد مطالبتنا للدول التي تستضيف بعض هؤلاء لإثبات مصداقيتها بدفعهم نحو المشاركة البناءة والجدادة في جهود السلام. وإذا كانت بلادنا قد أعلنت مراراً في السابق التزامها بوقف إطلاق النار من طرف واحد كبادرة

الانتخابات في موعدها المحدد التزاماً باتفاقية السلام الشامل وتعزيزاً لجهود الإصلاح السياسي وندعو الأسرة الدولية لدعم إجراء الانتخابات قولاً وعملاً.

ولكن برغم تلك التطورات الإيجابية في مسيرة السلام، فإننا نلاحظ بقلق عميق التراجعات القبلية المسلحة في جنوب السودان التي لا تهدد استقرار السودان والجنوب فحسب، بل استقرار المنطقة بكاملها. وإننا نذكر هنا بأن مسؤولية حفظ الأمن في جنوب السودان بحسب اتفاقية السلام الشامل هي من اختصاص حكومة الجنوب. لذلك، فإن الواجب يقتضي منا جميعاً حث حكومة جنوب السودان وتشجيعها من أجل القيام بواجباتها نحو أمن مواطنيها ورفاههم.

لقد أدرك شعبنا أن السلام لن يكتمل ما لم يستظل به أهلنا في دارفور، فحاء توقيع اتفاقية سلام دارفور في أبو جابا برعاية كريمة من الاتحاد الأفريقي مؤكداً نيتنا الجادة من أجل حل المشكلة حلاً سلمياً.

لكن في الوقت الذي سعينا جادين لتنفيذ الاتفاقية شهدنا الضغوط توجه نحو الأطراف التي ارتضت السلام ووقعت على الاتفاقية بدلاً عن توجيهها نحو من رفضوا خيار السلام، الأمر الذي أدى إلى تعويق جهود السلام وإطالة أمد النزاع.

برغم ذلك، فإن دارفور تشهد حالياً تطورات إيجابية وبعيدة المدى بفضل التزام حكومة الوحدة الوطنية الكامل بجهود السلام، وتعاونها الوثيق مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وقد أدت تلك السياسات إلى تحسن الوضع الإنساني في دارفور كما شهدت بذلك تقارير الأمم المتحدة. ولقد عزز من ذلك التحسن التزامنا الصارم بالاتفاقية الإنسانية الموقعة مع المبعوث الأمريكي الخاص بالسودان في نيسان/أبريل الماضي. وإننا

مصرية، مرت مياه كثيرة تحت جسر العلاقات الدولية مما يجعل من هذه الدورات السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة فرصة جادة للتبصر واستخلاص الدروس والعبر، فلنجدد العزم على تعزيز العمل المتعدد الأطراف الذي تمثله هذه المنظمة الدولية، ولتكن دورتنا الرابعة والستون هذه نقطة انطلاق أخرى لتحقيق تطلعاتنا المشتركة في عالم تسوده قيم الإخاء والمصير المشترك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أليكسيس ثامبوي موامبا، وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد ثامبوي موامبا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، تعذر على فخامة الرئيس جوزيف كابيلا كابانجي، رئيس الجمهورية، الحضور، ولكنه وجهني بأن أنقل إليكم تهنئته القلبية الخالصة بمناسبة انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. ولا يساور رئيس الدولة أدنى شك في أن خبرتكم الواسعة بشؤون المنظمة، التي تعضدها مواهبكم ومعارفكم، ستكون خير عون لكم في التغلب على التحديات التي يفرضها منصبكم الجديد. ويعرب لكم أيضاً عن تمنياته بالنجاح التام في عملكم خلال هذه الدورة العادية.

اسمحوا لي، في بداية هذا البيان، أن أتوجه بالثناء لسلفكم، الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، وأن أعرب له عن امتناننا لخدماته الجليلة كرئيس للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، التي اكتملت للتو على نحو نال رضا كل الدول الأعضاء.

أخيراً، أحبي تحية مستحقة معالي السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة، على التزامه بالسعي إلى تحقيق السلم والأمن في كل أرجاء العالم بشكل عام، وعلى

لبناء الثقة وإنجاح المفاوضات، فإننا نرجو أن تتجاوب الفصائل المسلحة مع ذلك وصولاً إلى وقف دائم ومراقب لإطلاق النار. وعلى المجتمع الدولي الذي التزم في السابق باتخاذ إجراءات صارمة ضد من يرفض المشاركة في مباحثات السلام أو يعوقها أن يقوم بلك فعلاً لا قولاً، كما يتعين إيلاء اهتمام خاص بمسألة التنمية والإنعاش وإعادة التأهيل والبناء على نحو ما يدعو قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧) والانتقال من المساعدات الإنسانية الطارئة إلى دعم التنمية لتسهيل عودة واستقرار النازحين واللاجئين في مناطقهم.

إنني من هذا المنبر أؤكد حرص بلدي على علاقات بناءة مع كل جيرانها وعلى الاستعداد الكامل للتعاون معهم من أجل إطفاء بؤر النزاع الإقليمية كافة. وأخص في هذا الصدد استعدادنا ورغبتنا في إصلاح العلاقة مع الشقيقة تشاد على أساس العهود والمواثيق الموقعة معهم سابقاً وندعوهم لأن يتسلحوا بذات الاستعداد.

في الوقت الذي يقف السودان على مشارف مرحلة جديدة باتجاه تحقيق الإصلاح السياسي ووضع حد للنزاعات والاحتراب وتحقيق تنمية شاملة، جاء الاستهداف هذه المرة تحت دعاوى عدالة مزعومة باستغلال المحكمة الجنائية الدولية في انتقائية فاضحة مستهدفة قيادة البلاد ورمز سيادتها في مسعى خاسر لتعويق مسيرة السلام والاستقرار لكننا نذكر بأن هذا السعي قد رفضه السودانيون وشعوب العالم كما رفضته وأدانتها المنظمات الإقليمية والدولية.

وإننا نشدد على أن تحقيق الأمن والاستقرار في دارفور يستوجب التصحيح العاجل لهذه الأوضاع وإعادة الالتزام بالعملية السلمية وإبطال هذا المكر وتبعاته السلبية على سلام السودان والقارة الأفريقية جمعاء.

ما بين توقيع ميثاق الأمم المتحدة في منتصف القرن الماضي وما يشهده العالم حالياً من تطورات وتحديات

على الجهود التي ما زالوا يبذلونها، والتي أسهمت في بلوغ التقدم الكبير الذي نحتفي به اليوم.

وبخصوص جمهورية مدغشقر، أود أن أعرب، على نحو خاص، عن رضائي التام عن الوساطة التي يقوم بها ممثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الموقر فيما يتعلق بالحوار السياسي. وأود، في هذا المقام، أن أؤكد على موقف الجماعة الإنمائية في رفضها لأي قرار أحادي وإدانتها له على اعتبار أن ذلك يمثل خرقاً لروح اتفاقات مابوتو.

ما من نظام اجتماعي أو اقتصادي يستطيع البقاء إن هو فشل في أن يعود بمنافع ملموسة على السواد الأعظم من الشعب. ولا تزال أزمة النظام المالي العالمي تعوق اقتصادات دول العالم، سواء المتقدمة النمو أو النامية. وفيما يتعلق ببلدي تحديداً، تسببت هذه الأزمة في انخفاض شديد في أسعار الصادرات، وتضاؤل الاحتياطيات النقدية، وزيادة تكاليف الواردات، مع ما رافق ذلك من انخفاض في قيمة العملة الوطنية، وهبوط في معدلات النمو، وانخفاض في الميزانية والعوائد الضريبية.

لقد كان عواقب هذه السلسلة من الأحداث كبيرة. فقد أدت الأزمة إلى نقص في الموارد اللازمة لتمويل البنية التحتية. وأدت فقدان فرص العمل على نطاق واسع، إلى زيادة حدة النزاعات الاجتماعية، وأدت في هذا الوقت بالذات، الذي بدأنا فيه للتو بالخروج من صراع شديد التعقيد، إلى تقليص ميزانية تمويل عمليات إعادة بسط سلطة الدولة على كامل التراب الوطني استكمالاً لإرساء السلام. لذلك فإن إعادة النظر في النظام المالي الدولي أصبحت ضرورة عاجلة.

وتعي جمهورية الكونغو الديمقراطية حقيقة أننا بحاجة إلى موارد ضخمة لضمان استدامة التنمية في هذا السياق العالمي الذي يشهد ارتفاعاً في أسعار الغذاء والطاقة وأزمة

انخراطه الجدير بالثناء في جهود استعادة السلام الدائم في بلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، بشكل خاص.

في هذا الوقت الذي تبدأ فيه الدورة الرابعة والستون للجمعية العامة أعمالها يستحسن الوقوف على الأوضاع السائدة حالياً في مناطق معينة من العالم. ففي الشرق الأوسط لا يزال الوضع متوتراً، ولا يزال يستأثر باهتمام الرأي العام الدولي. ومع إقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية بحق الشعب الإسرائيلي في العيش بسلام في دولة لها حدودها المعترف بها دولياً، فإنها تريد، بنفس القدر، أن تؤكد مجدداً على أن تسوية هذا النزاع تتطلب، على وجه الخصوص، الاعتراف بحقيقة أن القضية الفلسطينية تكمن في لب مشكلة الشرق الأوسط.

ولا تزال الأوضاع في أفغانستان والعراق مصدراً للقلق. وإن جمهورية الكونغو الديمقراطية تحث المجتمع الدولي على أن يعمل على استئصال جذور بلية الإرهاب حتى يعود هذان البلدان لتبوء مكانيهما على الساحة الدولية.

وفي أفريقيا، وإنني أتكلم فقط عن منطقتنا الجغرافية الواقعة في الجزء الأوسط والجنوبي من القارة، نود أن ننوه بالتقدم الجيد الذي أُحرز في تطبيق الاتفاقات الموقعة عام ٢٠٠٦ بين الحكومة البوروندية وقوات التحرير الوطنية؛ وفي التطور السلس للحوار السياسي الشامل للجميع في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وفي ضرورة النهوض بعلاقات حسن الحوار بين تشاد والسودان؛ وفي الخطوات الواثقة، وإن كانت بطيئة، لتعزيز الديمقراطية؛ وفي تعزيز السلم والاستقرار في الجنوب الأفريقي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه مخلصاً بالشكر لجنوب إفريقيا على دورها التيسيري، وللجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وللمجتمع الدولي، وللشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف،

والعددي للقارة الأفريقية في الجمعية العامة، لا سيما أن ثلثي الحالات المعروضة أمام مجلس الأمن تتعلق بأفريقيا.

أما بخصوص المسؤولية عن الحماية، فنحن نعتقد أن الأمر يعود لكل بلد لحماية شعبه من الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو التطهير العرقي. ونرى أيضاً أن الدور الرئيسي للمجتمع الدولي في هذه المجالات ينبغي أن يتمثل في كيفية بناء القدرات المؤسسية، وتقديم الدعم الملموس للدول، وتحديدًا لحكومات البلدان في حالات ما بعد الصراع، حتى تتمكن من الحصول على الوسائل الكفيلة بتأمين الموارد اللازمة لضمان هذه الحماية.

لقد تناولتُ باختصار شديد التحديات الرئيسية التي تواجه العالم اليوم، والتي نحتاج بصددنا إلى التوصل إلى استجابة مشتركة. وتكلمت عن إصلاح الأمم المتحدة، وعن المسؤولية عن الحماية. ولم أتطرق إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا إلى منطقة البحيرات الكبرى المضطربة. فبعد مرور ثلاث سنوات على نجاح العملية الانتخابية عام ٢٠٠٦، تخوض جمهورية الكونغو، بعد انتظار طويل، تجربة تطبيع الحياة الديمقراطية. وفي هذا الصدد أناشد من أحل التضامن الدولي خلال هذه المرحلة من بناء السلام الذي حققناه بشق الأنفس، لأن جمهورية الكونغو الديمقراطية بالسلام والاستقرار المتعممة ذخر لمصير كوكبنا المشترك.

وسأكون مقصراً إذا اختتمت كلمتي دون أن أشكر مرة أخرى جميع الذين ساعدوا وما زالوا يساعدون بلدي التزامهم وشجاعتهم وتصميمهم على تبني مفاهيم التفاوض والتسوية السلمية للأزمة بنذ الحرب واستخدام القوة.

الرئيس: أعطيت الكلمة الآن لمعالي السيد يوسف بن علوي بن عبد الله، وزير الخارجية في سلطنة عمان.

مالية عالمية. ويزيد تغير المناخ من ضراوة هاتين الظاهرتين. ولهذا السبب أرحب بتنظيم الأمين العام الحدث الرفيع المستوى في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بشأن هذه المسألة. فنحن إن لم نتخذ القرارات اللازمة لحماية الجيل الحالي والأجيال المقبلة من الاحترار العالمي وتغير المناخ، وإذا عجزنا عن وقف ارتفاع مستوى سطح البحر والتصحر وانقراض الأنواع وفقدان التنوع الحيوي، ضمن أمور أخرى، فإن عالمنا يتجه لا محالة نحو كارثة سوف تكون القارة الأفريقية أول من يدفع تكلفتها.

وينبغي النظر بجدية في مسألة إقرار اتفاق ما بعد كيو توتو يلزم الدول المسؤولة عن التلوث بخفض انبعاثاتها من غازات الدفيئة، وتقديم تعويضات مالية للدول التي تتطلب احتياجات غاباتها معالجة حادة.

ويوجد في جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر من نصف غابات حوض نهر الكونغو، وهو ثاني أكبر حوض في العالم بعد حوض الأمازون. وتملك هذه المنطقة أصولاً ضخمة ستتولى الدفاع عنها في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر في كوينهاغن.

وبخصوص إصلاح منظومة الأمم المتحدة، تتفق جمهورية الكونغو الديمقراطية مع الرأي بأن منظومة الأمم المتحدة، بتشكيلتها الحالية، عادت لا تتماشى مع تطلعات أنصارها، ولا حتى مع نص الميثاق الذي يعتبر مصدر إلهام لها. ولهذا السبب نود تكرار التماسنا بضرورة تمثيل أفريقيا تمثيلاً كاملاً في أجهزة صنع القرار، وعلى وجه التحديد في مجلس الأمن.

وبغض النظر عن نتيجة المفاوضات الجارية حالياً بهذا الخصوص، يظل وفدي متمسكاً بالرأي بأن أي إصلاح مجد لمجلس الأمن، لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار الثقل السياسي

يساهم في تحقيق التعايش السلمي والتعاون الإيجابي بين الدول العربية وإسرائيل، ويساعد إلى حد كبير في فتح آفاق جديدة من التعاون والتطور والتنمية في المنطقة والعالم. ذلك أن السلام على أساس هذه المبادئ سوف يكون أحد أهم المكاسب التي تحققها شعوب المنطقة للتخلص من الأزمات الإقليمية التي تعاني منها، وللقضاء على جزور الإرهاب.

ومن هنا فإننا ندعو إسرائيل إلى المشاركة في صنع السلام باغتنام هذه المبادرة التاريخية لإقامة سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط يحقق الأمن والتعايش السلمي بين دول المنطقة وشعوبها.

إننا نرحب بالتطورات الإيجابية التي يشهدها العراق في الآونة الأخيرة، ونتطلع إلى استمرار هذه التطورات الإيجابية، بما يحقق الأمن والاستقرار في العراق، ويساهم في جهود المصالحة الوطنية الشاملة، ويساعد على إقامة علاقات تعاون إيجابية بين العراق ودول الجوار لكي يستعيد العراق دوره الإيجابي المتميز على كافة الصُّعد.

ونتطلع إلى نتائج إيجابية لمفاوضات السلام حول دارفور المقرر عقدها في عاصمة دولة قطر الشقيقة بين الحكومة السودانية والمعارضة في إقليم دارفور، ونرجو أن تتمكن الأطراف المعنية من التوصل إلى إطار اتفاق سياسي يوفر الأمن والاستقرار ويحقق التنمية في دارفور.

كما نرحب بتوجهات فخامة شيخ شريف أحمد شيخ محمد، رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية للجمهورية الصومالية الشقيقة، والمساعي التي يبذلها لإحلال السلام في بلاده، ونحث كل الإخوة في الصومال بكل تكتلاتهم على نذ العنف والتمسك بالحوار. ونؤيد الجهود الدولية المبذولة لمكافحة عمليات القرصنة البحرية والسطو المسلح على السفن التجارية قبالة سواحل منطقة القرن الأفريقي.

السيد بن عبد الله (عمان): سيدي الرئيس، علي عبد السلام التركي، يطيب لنا في مستهل هذه الكلمة أن نتقدم بالتهنئة الخالصة لكم ولبلدكم الشقيق، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، بمناسبة انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. ونحن على ثقة بأن خبرتكم ودرائتكم بدور الأمم المتحدة في العلاقات الدولية سيكون لهما بالغ الأثر في نجاح أعمال هذه الدورة. ولا تفوتنا هذه الفرصة لنعبر عن شكرنا لسلفكم، معالي الأب ميغيل بروكمان، من جمهورية نيكاراغوا الصديقة، على جهوده الطيبة في إدارة أعمال الدورة السابقة. كما نود أن نسجل تقديرنا لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون على جهوده المتواصلة لتطوير آليات العمل في المنظمة، مما يجعلها أكثر فعالية، راجين له التوفيق والنجاح.

رغم الإنجازات التي حققتها الأمم المتحدة على مدى ٦٠ عاماً ونيف من العمل الدولي المشترك، والتي ساهمت بشكل إيجابي في ضمان الأمن والسلم الدوليين، وفي تقديم الخبرات للبلدان النامية في مشاريعها الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية، وفي الوصول إلى توافقات بشأن العديد من القضايا والاختلافات السياسية، وهو ما ساهم في تطوير آليات قوات حفظ السلام الدولية، فإن القضية الفلسطينية لا تزال دون حل رغم الجهود التي تبذلها الدول العربية والمجتمع الدولي.

إننا نؤمن بأن مبادرة السلام العربية، مقرونة بالجهود الدولية المبذولة الداعية للسلام، هي الطريق الأنسب لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، على أساس إنهاء الاحتلال، وإعادة الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وإزالة جميع المستوطنات الإسرائيلية القانونية وغير الشرعية. وهذا كله من شأنه أن

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي الأونرابل ويلفريد إرنغتون، وزير الخارجية والتجارة الخارجية في بليز.

السيد إرنغتون (بليز) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أهنئ السيد علي عبد السلام التريكي، بالنيابة عن رئيس وزراء بليز وحكومتها وشعبها، على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين وأن أتمنى له كل نجاح في أداء مهمته. واسمحوا لي أيضا أن أعبر عن شكر حكومة بلدي للسيد ميغيل ديسكوتو بروكمان على إدارته الممتازة لأعمال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.

يسعد بليز أن تفي بواجبها بالمشاركة في المناقشة العامة للدورة الرابعة والستين العادية للجمعية العامة تحت شعار "وسائل التصدي الفعال للأزمات العالمية: تعزيز تعددية الأطراف والحوار بين الحضارات من أجل السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي".

قبل ما يزيد على أسبوع بقليل احتفلنا بالذكرى السنوية الثامنة والعشرين لاستقلالنا. وانضم إلينا في احتفالاتنا أعضاء السلك الدبلوماسي من أركان الكرة الأرضية الأربعة. وحتى ونحن نحتفل بسعادة، كان عقلنا الجماعي يفكر في صمت في الأزمات التي تهدد بتدمير أسلوب حياتنا الجماعي، بل وذات الكوكب الذي نعيش عليه.

كل المؤشرات تدل على أن توابع الأزمة الاقتصادية العالمية بدأت الآن في التأثير على اقتصاد بليز الحقيقي. فنحن نعاني من تراجع مستويات الإيرادات ومن انخفاض يدعو إلى القلق في الإنتاجية وانكماش التحويلات ومن التزامات لخدمة الديون تسحقنا ومن ضغوط متواصلة في الميزانية ومن نضوب في الموارد التي نعتمد عليها.

ونعرب عن ترحيبنا باستمرار التعاون القائم بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية الصديقة والمجتمع الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونرى أن في الأفق بوادر إيجابية للتوصل إلى حل دبلوماسي سليم.

لا شك في أن الجهود التي بدأت الدول الصناعية الغنية في تطبيقها لإعادة الاستقرار والتوازن لأسواق المال العالمية قد بدأت تُظهر بعض المؤشرات الإيجابية التي من شأنها تحقيق المزيد من الانتعاش للاقتصاد العالمي. ونرى أنه لا بد من بذل المزيد من الجهود العالمية للتوصل إلى توافق بشأن محادثات جولة الدوحة التجارية، مما يراعي مصالح جميع الدول، بما في ذلك مصالح البلدان النامية.

وفي ضوء ما تعاني منه العديد من دول العالم من نقص خطير في موارد الأمن الغذائي، والمياه، والدواء فإننا نود أن نحث الدول الصناعية الغنية على مزيد من الاستثمارات في مجالات البحوث الزراعية والأمن الغذائي وتوفير المياه والدواء، لما لهذه المجالات من تأثير مباشر على حياة الإنسان.

وتنتطلع إلى أن يقوم مؤتمر البيئة والمناخ المقرر عقده في كوبنهاغن في أواخر هذا العام بتبني خطة عملية طويلة المدى لحماية البيئة، وللتقليل من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فينانن (فنلندا).

وفي الختام لا يسعنا سوى أن نتقدم بالشكر والتقدير لجهود رئيس الجمعية العامة على إدارة أعمال هذه الدورة، ومن خلاله نحث الدول على اتخاذ التدابير والخطوات العملية، مما يكفل التوصل إلى توافق في الآراء حول مجمل القضايا المعروضة.

وإذا كنا نريد تحديد وسيلة للتصدي العالمي الفعال للتحديات العالمية المتلاقية التي تواجهها، فإنها يجب أولاً أن ننظر في أسلوب الحكم الذي نضع له. ولئن كنا قد اعتمدنا، بوصفنا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة، مبدأ المساواة السيادية، فإنه يبدو من العلاقات الهيكلية المتولدة في مؤسساتنا أن المبدأ يُقابل بالخرق أكثر منه بالاحترام. فالأمم المتحدة لديها مجلس أمنها والأعضاء الخمسة الدائمون؛ وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لديهما نظام التصويت المرحح ومنظمة التجارة العالمية لديها غرفتها الخضراء. وعلى الساحة العالمية الأوسع، نشهد انتشاراً لمجموعات المصالح، مجموعة الستة ومجموعة السبعة ومجموعة الثمانية ومجموعة العشرين ومنتدى الاقتصادات الكبرى، على سبيل المثال لا الحصر. لقد ترسخ نموذج التعاون بين النخبة بشكل عميق في منظومتنا المتعددة الأطراف.

وبينما لا ننكر أن هذا النموذج قد يسر اتخاذ بعض القرارات وعقد بعض الاتفاقات، فإنها لا يمكننا أيضاً تجاهل التكاليف المقترنة بذلك التيسير. فهذا النموذج للحكم العالمي أدى إلى ضعف الثقة بصورة مطردة في أوساط المجتمع الدولي الأوسع، لا نتيجة أسلوبه في صنع القرار على نحو حصري فحسب، ولكن أيضاً بسبب عدم تنفيذ القرارات والاتفاقات العالمية. إن نموذج التعاون المتعدد الأطراف بين النخبة يعاني من أزمة شرعية.

وإذا قبلنا بأننا نعمل على أساس المساواة في السيادة، لا يمكننا الاستمرار في الخضوع لحكم القلة. ويجب ألا نقبل بما هو أقل من التمثيل المتساوي. وفي هذا السياق، نقر ونشيد بإخواننا من الجنوب الذين تولوا زمام القيادة في بعض القضايا الدولية بفضل قدرتهم الاقتصادية وحنكتهم السياسية. ويحق لنا جميعاً أن يُسمع صوتنا ويحق لنا جميعاً كذلك أن تعبر القرارات المتخذة عن شواغلنا إن لم تف بمطالبنا.

وتزيد من حدة هذه التحديات علل أخرى تنغص حياتنا اليومية. ونحن مهددون سنوياً بأعاصير وفيضانات تزداد شدتها باطراد وتقلل غلة مزارعنا وتؤدي إلى تآكل شواطئنا وتطيح بهياكل أساسية حيوية. ويضر ارتفاع درجة حرارة البحار بالحاجز المرجاني العظيم لدينا ويعوق قدرته على حضانة وتغذية الأسماك والكائنات البحرية الأخرى التي تعتمد في بقائها على وجود شبكة قوية من الشعب المرجانية. ويخترق من ممارسون الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة حدودنا كما يجلو لهم، مخلفين وراءهم مدمنين على المخدرات وأسرا محطمة وعنفا وموتا وخرابا. وشعبنا منكوب أيضاً بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتكاد أمراض مزمنة أخرى غير معدية تقترب في انتشارها من الأبعاد الوبائية. وتشكل كل هذه الأزمات خطراً حقيقياً على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في بليز.

إن العولمة التي كانت موجة المد التي يفترض أن ترفع جميع القوارب لم تكن عادلة بقدر كاف. فقد أدت شبكاتها من الاعتماد المتبادل إلى تعقيد الكيفية التي يمكننا بها كحكومات وطنية كفالة الاحتياجات الأساسية لشعبنا. ونظامها الناشئ للحكم العالمي لا يستجيب لمهوم وشواغل البلدان المتوسطة الدخل مثل بلدنا، لأنه على الرغم من التأثير المدمر للأزمة الاقتصادية العالمية على اقتصاداتنا، فإن الدعوة لم توجه إلينا بعد للمشاركة في النقاش حولها. ولم تُقابل مناشداتنا من أجل صياغة اتفاق طموح بشأن المناخ بتفكير جدي حتى الآن في المفاوضات الجارية على الرغم من أن قدرة بلدنا على الاستمرار أصبحت في مهب الريح ويبدو أن الالتزام العالمي بعقد جولة تجارية موجهة نحو التنمية قد أحيل بلا مبالاة إلى صفحات تاريخ المفاوضات التجارية. وعلى الرغم من الاعتراف بمطالبنا رسمياً في عدد لا حصر له من القرارات والإعلانات، فإن تلبيتها لا يكثرث بما أحد.

آخر، من مصلحة المجتمع الدولي أن تبقى البلدان المتوسطة الدخل ومحتفظة بالحيوية والدينامية متمتعة بمقومات الحياة.

ولكن حتى يتحقق ذلك يجب على المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف إعادة تعريف شروط التعاقد مع بلداننا. وبدلاً من التركيز على نصيب الفرد من الدخل، من الضروري إجراء تحليل مستند إلى الاحتياجات. كما يجب إعادة النظر في تمويل الترتيبات التي تميل نحو المدينين القصير والمتوسط. ومن أجل بناء القدرات وتحسين مؤسساتنا وحفز النمو الاقتصادي، يلزمنا الدعم المالي ودعم الميزانية بصورة مباشرة. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في العديد من بلداننا، التي تردت الأوضاع فيها جراء الأزمة الاقتصادية العالمية، تكتسي الحاجة إلى الحصول على تمويل بشروط ميسرة وتخفيف أعباء الديون أهمية قصوى أكثر من أي وقت مضى.

خلال الثمانينات والتسعينات حفز تكامل الأسواق على تحقيق نمو كبير في الدول عالية الدخل، في حين أن الدول ذات الدخل المنخفض استغلت ميزتها النسبية الكامنة في العمالة الرخيصة. بيد أن البلدان المتوسطة الدخل لا تملك ميزة المعرفة ولا منتجات منخفضة الأجور، فعانت، تبعاً لذلك من ركود اقتصادي من حيث القيمة الحقيقية. وكثير منا اضطر إلى الشروع في عملية تنويع لضمان استمرار النمو والتنمية.

لذلك خطت بليز، في وقت مبكر من التسعينات، خطوات سريعة في مجال بناء صناعة الخدمات المالية الدولية لديها. وفعلنا ذلك وفقاً لأفضل الممارسات المتبعة في هذه الصناعة على الصعيد الدولي، وكنا نسترشد في كل خطوة على الطريق بالتوصيات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبوصفنا بلداً لا يزيد ناتجه المحلي الإجمالي إلا قليلاً عن بليون دولار، فإن إسهام هذه الصناعة

إننا بحاجة إلى نموذج جديد لإطار التعاون المتعدد الأطراف تتاح فيه لجميع الأمم إمكانية تقديم مدخلات مجدية في عملية صنع القرار بشأن القضايا ذات التأثير المباشر على مصالحها. وهذا الأمر يتطلب إصلاحاً هيكلياً جوهرياً وليس مجرد جهود متعجلة لتحقيق الاتساق التكنوقراطي. وفي ضوء الآثار الجيوسياسية البعيدة الأثر المترتبة على الأزمة الاقتصادية العالمية، فإن أماننا الآن الفرصة المثالية لإصلاح الخلل في نموذج النخبة الحصري، وبالتالي لاستعادة الثقة في مؤسساتنا المتعددة الأطراف. ولقد آن الآن أوان تعددية الأطراف الشاملة للجميع.

اسمحوا لي الآن أن أتطرق إلى بعض القضايا التي تؤثر على المصالح المباشرة لشعبي وبلدي، بليز. تندرج بليز في فئة البلدان المتوسطة الدخل وفقاً لتصنيفات البنك الدولي. والبلدان المتوسطة الدخل تضطلع بدور محوري في الاقتصاد العالمي وفي السياسة العالمية. فنحن نشكل نحو ثلثي سكان العالم. واقتصاداتنا تمثل مصادر مهمة ومتزايدة للطلب على التصدير وفرص الاستثمار. بل إن اقتصادات بعض البلدان المتوسطة الدخل كبيرة الآن إلى درجة أنها قادرة على التسبب في مخاطر تهدد نظام الأسواق المالية العالمية. أما بشأن القضايا الاستراتيجية، فإن البلدان المتوسطة الدخل برزت بصورة متكررة كعناصر فاعلة أساسية وإن نصف المناطق المحمية في العالم موجودة في بلداننا.

لكن الفقر ما زال منتشرًا في بلداننا. ويعيش نحو ثلاثة أرباع فقراء العالم في البلدان المتوسطة الدخل. وتنسب أيضاً في ٤٧ في المائة تقريباً من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عالمياً.

من الواضح، في ضوء ما سبق ذكره، أن كل ما يحدث في البلدان المتوسطة الدخل يؤثر على العالم بأسره للأفضل أو للأسوأ. ولهذا السبب، إن لم يكن لأي سبب

الخارجية هي من خلال وضع آلية للتعاون المتعدد الأطراف تشارك فيها جميع الدول على قدم المساواة.

لعل تغير المناخ يشكل أخطر تهديد لتنميتنا المستدامة وقدرتها على البقاء. ولست بحاجة إلى تذكير الجمعية العامة بالأدلة العلمية الجديدة التي تتوقع تغيرا أسرع في المناخ وفي ارتفاع مستوى سطح البحر. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأحيي الأمين العام على جعل تغير المناخ أولوية وعقدته مؤتمر القمة الأسبوع الماضي. إن الضرورة الملحة لاستجابة عالمية لهذه المسألة أمر لا مفر منه. ونرحب بمختلف الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى إنشاء آليات لمعالجة تغير المناخ وتأثيره. وفي منطقتنا، تستضيف بليز مركز الجماعة الكاريبية لتغير المناخ، الذي استفاد من الدعم المقدم من المجتمع الدولي، والذي نال التقدير كمركز متفوق بامتياز.

غير أننا نعلم جيدا من الآثار التي نلاحظها اليوم أن العمل المحزأ ليس كافيا. وفي الواقع، على الرغم من الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي فإن انبعاثات غازات الدفيئة مستمرة في الازدياد. ولن نتمكن من البدء في مواجهة فعالة لهذه المشكلة إلا بالموافقة على تنفيذ أهداف التخفيف الطموحة وزيادة دعمنا للتكيف. ونظرا لأن الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الساحلية الأخرى الضعيفة بصفة خاصة تعاني بالفعل من تغير المناخ الخطر، فينبغي أن يكون تجنب الآثار السلبية على هذه الدول الضعيفة بوجه خاص المعيار لتحديد أهدافنا ومستويات دعمنا. وفي ذلك الصدد كان لتنبؤات رئيس جزر الملديف صدى لسبب وجيه: "إذا لم تتمكنوا من إنقاذ جزر الملديف اليوم فلن تتمكنوا من إنقاذ أنفسكم غدا".

ونأمل أن يحرز تقدم في المسائل المدرجة منذ فترة طويلة على جدول أعمال السلام والأمن بالاستفادة من

في اقتصادنا كبير. واستخدمت نسبة كبيرة من الودائع من القطاع المصرفي الدولي لتمويل مشاريع التنمية ودعم صناعة الحمضيات لدينا ومنطقة التجارة الحرة ومنطقة تجهيز الصادرات التجارية، ويمثل ذلك نحو بليون دولار من الاستثمارات في بلدنا.

وعلاوة على ذلك، ولأن هذا القطاع لا يعمل سوى الأعمال التجارية التي تحني الأرباح بالعملات الأجنبية، فإنه يمكننا توفير ملايين الدولارات بالعملات الأجنبية التي تدعم بشكل مباشر نظام سعر الصرف الثابت لدينا. وهو أيضا مصدر لخلق فرص عمل ذات جودة عالية نسبيا لكثير من البليزيين. وعلى العموم، أسهمت صناعة الخدمات المالية الدولية في عام ٢٠٠٨ بنحو ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لبليز و ١٠ في المائة من وارداتها الإجمالية.

ونظرا للدور الحيوي الذي تؤديه هذه الصناعة في اقتصاد بليز، فإن ضمان سلامتها يصب في مصلحتنا. لقد وضعنا إطارا تنظيميا وقمنا بسن التشريعات لتعزيزه. وتعهدهنا أيضا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتحسين الشفافية ووضع نظام فعال لتبادل المعلومات. لكن مجموعة العشرين ارتأت الآن، في خضم الأزمة الاقتصادية التي بدأت في الأسواق المالية في العالم المتقدم النمو، أن من الملائم إعادة العمل بمبادئها الضريبية المؤدية على حساب صناعة رعيها بعناية وبشق الأنفس لتصبح قطاعا إنتاجيا لاقتصادنا - وإضرارا بتلك الصناعة.

وأكثر من الدعوات للإصلاح، سمعنا بعض أعضاء مجموعة العشرين يدعون إلى القضاء الكامل على هذه الصناعة. وإذا حدث ذلك، أحشى من التفكير في المعاناة والمشقة التي سيمر بها بلدنا وشعبنا. ونحن مقتنعون بأن الطريقة الأكثر عدلا وفعالية لمعالجة مسألة الخدمات المالية

والتأكد من أنه عندما يتخذ أفراد شعبنا القرار، فإنهم يقومون بذلك وهم على علم تام بالمسائل. ونحن نقترح مما يمكن أن يكون لحظة حاسمة في تاريخنا.

لقد بدأت بياني بتناول معضلة الحكم - أن تُحكّم وأن تُحكّم. إن الثابت في المطالب التي قدمناها بوصفنا بلدانا نامية - ودولا صغيرة على وجه الخصوص - هو أننا نريد أن يكون لنا دور حقيقي في إدارة شؤوننا على الصعيد الدولي. نريد أن يكون لنا إسهام ذو مغزى في الحلول التي يتم وضعها للمشاكل التي نواجهها والتي، في بعض الحالات، نتحمل عبئا غير متناسب عنها.

وبالنسبة لنا، يجب أن يتسم نموذج التعاون المتعدد الأطراف بالشرعية. ولكي يحدث ذلك، يجب علينا العمل من أجل عملية أكثر شمولا. إن تحديات القرن الحادي والعشرين تتطلب دينامية جديدة للعلاقات الدولية، دينامية يجب أن تكون شاملة للجميع، وأجرؤ على القول، ديمقراطية. إن ميثاق الأمم المتحدة يركز على فرضية الديمقراطية. وعبارة "نحن شعوب الأمم المتحدة" تؤكد عزمنا لا على القبول بأن تُحكّم بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة فحسب، وإنما أن نُحكّم وفق هذه المبادئ أيضا.

وبالتالي، ينيط بنا الميثاق ذاته أن نضطلع بدور في كيفية أن تُحكّم. ونحن في بليز نقبل بذلك الدور ومن ثم فإننا نحولون لإعادة بلدنا إلى درب التنمية المستدامة على الرغم من التحديات الملحة التي نواجهها في الوفاء بالاحتياجات الأساسية لشعبنا. ولن ندخر وسعا في سبيل الاستفادة من مواردنا المحدودة وكذلك من غيرها من الموارد المتاحة في الاستثمار في مواردنا البشرية وتحسين مؤسساتنا السياسية والقانونية ودعم صناعاتنا التقليدية والصناعات

الزخم الذي تحقق بفعل الحقبة الجديدة من المشاركة المعلن عنها كثيرا. التغيير، في بعض الحالات، جار على قدم وساق. وإن العلاقات بين البلدين الواقعيين على جهتي المضيق، الصين وتايوان، تحسنت وشاركت تايوان للمرة الأولى في جمعية الصحة العالمية بصفة مراقب. وهاييتي أجرت انتخابات في وقت سابق من هذا العام، بأسلوب سلمي ومنظم نسبيا. وبعد ٤٧ عاما، أنهت منظمة الدول الأمريكية الآن تعليق عضوية كوبا في تلك الهيئة.

إننا نرحب بهذه التطورات، ونتوقع أن تكون مؤشرا على تغيير في النهج الذي يتيح المجال للاندماج الكامل بحيث تتبوأ دولنا الشقيقة تايوان وهاييتي وكوبا مكائها الصحيح الذي تستحقه في المجتمع الدولي. ولكي يتسنى تحقيق ذلك الاندماج يجب أن نجد طريقة مناسبة لاشتراك تايوان في أنشطة الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، ويجب أن نواصل دعمنا لهاييتي، ويجب أن نحث على بذل الجهود لإنهاء الحظر المفروض على كوبا الذي عفى عليه الزمن.

وفي الحالات التي توقف فيها سير العمليات، يجب علينا أن نجدد انخراطنا. ولا يسعنا أن نفشل في تحقيق رؤية الدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها. كما لا يمكننا أن نفشل في حل المأزق السياسي في بلدنا الجار هندوراس. إن السلام والأمن ليسا خيارين، بل ضرورتين.

حكومة بلدي ملتزمة تأمين السلام العادل والدائم لشعبنا. وفي العام الماضي، سرنا أن نبرم اتفاقا خاصا مع غواتيمالا من شأنه تمهيد الطريق لإحالة مطالبة غواتيمالا بأراض من بلدنا إلى محكمة العدل الدولية. وتقع على كاهلنا المرحلة الأولية والهامة، إذ يجب علينا أن نعد شعبنا من خلال استفتاء لاتخاذ قرار فيما إذا كانت القضية ستحال. وقد بدأت حكومة بلدي حملة توعية عامة شاملة لزيادة الوعي

نعرف أن التجاوزات كانت نتيجة عدم كفاية القواعد المنظمة لعمل المصارف والمؤسسات شبه المصرفية. فعلى مدار الأعوام، استطاعت عقول حاذقة أن تحول المؤسسات غير المصرفية إلى مصارف فعلية ولكنها لا تخضع لقواعد تنظيمية مثل المصارف التقليدية. ونما هذا القطاع المصرفي غير الخاضع للتنظيم ليعوق نمو القطاع الخاضع للتنظيم.

ولتفادي الانهيار عندما انفجرت الفقاعة تدخلت الحكومات والجهات التنظيمية وأخضعت المؤسسات المالية لإشرافها وتكفلت بسداد ديونها وزادت الإنفاق العام وضخت سيولة في الاقتصاد. وهذه تدابير طارئة مطلوبة لمساعدة الاقتصاد العالمي على تخطي مرحلة حرجة. وقد أدت إلى استقرار القطاع المالي وحالت دون تأثير الاقتصاد الحقيقي أكثر من اللازم.

غير أنه مثلما تستخدم عقاقير السيترويد لتخفيف الالتهابات، فإن لتدابير الإغاثة المؤقتة هذه ثمننا يتعين دفعه. أولاً، يخلق التوقع من الحكومات بأن تتدخل عندما تسوء الأمور على نحو خطير مخاطر معنوية هائلة. فبمجرد تحديد الحكومات حد أدنى لعواقب المجازفة، فإن الناس سيقدمون على خوض مزيد من المخاطر في المستقبل.

ثانياً، أدت الزيادة الضخمة في السيولة العالمية إلى إبطاء أو عكس اتجاه الانخفاض في أسعار الأصول المتضخمة. واستفادت البورصات العالمية من تيسير الائتمان. وفي آسيا، تنتعش أسواق العقارات من جديد على الرغم من أن الاقتصاد الحقيقي ما زال يعاني. وسيكون سحب السيولة بدون زعزعة استقرار الاقتصادات وأسواق الأصول في الشهور والسنوات المقبلة مهمة شائكة.

ثالثاً، تقلل التدابير الطارئة التي أُتخذت من الحاجة إلى القيام بعملية إعادة هيكلة مؤلمة. غير أنه بدون إجراء إعادة هيكلة كبيرة للأطر التنظيمية وقطاع الأعمال، فإن

الراقية وممارسة المسؤولية المالية وحماية بيتنا والحفاظ عليها للجيل الحالي والأجيال المقبلة.

ونحن نوافق رسمياً على أن تنميتنا هي مسؤوليتنا. ونرحب بدعم المجتمع الدولي بروح التعاون المتعدد الأطراف في الوقت الذي نتخذ فيه إجراءات لتحقيق أسمى مطالبنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة

الآن لمعالي السيد جورج يو، وزير خارجية جمهورية سنغافورة.

السيد يو (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): عندما

اجتمعنا هنا في العام الماضي، كانت مؤسسات مالية مثل "ليمان براذرز" و "أمريكان إنترناشيونال غروب" تسقط مثل القوارير الخشبية للعبة البولنغ. وقد تجمدت الائتمانات لأسابيع مع الزيادة الكبيرة في الشعور بالمخاطر. ودخل النظام المالي العالمي في غيبوبة. واتخذت الحكومات الوطنية تدابير طارئة لإنقاذ المصارف وإبقاء خطوط الائتمان مفتوحة. واتسم رد فعل وزارة الخزانة ومجلس محافظي البنك المركزي في الولايات المتحدة، بصفة خاصة، بجرأة غير عادية. ولفترة من الوقت، بدا كما لو أن الجميع يسرون على غير هدى.

وبعد عام، فإن الحالة لا تبدو قائمة بنفس الدرجة اليوم. بل إنه بعد انكماش الاقتصادات المتقدمة انكماشاً حاداً في النصف الأول من هذا العام، بدأت تظهر علامات على حدوث انتعاش. وترسل بعض المؤشرات الرئيسية إشارات إيجابية مرة أخرى وربما يشهد الربعان المقبلان نمواً جيداً على مستوى العالم. أما إمكانية الحفاظ على هذا النمو فتلك مسألة أخرى.

وسيكون من الخطأ الاعتقاد أن الأزمة الاقتصادية العالمية ستنتهي قريباً. فقد حدثت الأزمة بسبب تجاوزات واحتلالات يتعين تصحيحها. وإذا نظرنا إلى الوراء، فإننا

العالمية. ويجب إشراك الجهات الفاعلة من غير الدول مثل منظمات المجتمع المدني بصورة متزايدة. وفي غضون ذلك، سنظل جميعاً أعضاء في نفس الأسرة البشرية ونتقاسم نفس الكوكب. وبالنظر إلى المستقبل، فإننا سنكون بحاجة إلى حوكمة عالمية أكثر فعالية بشأن طائفة عريضة من القضايا بدءاً بحماية حقوق الإنسان والقواعد المالية الدولية وانتهاءً ببذل جهود لمكافحة الأوبئة وتغير المناخ والإرهاب.

وأكبر تحدٍ يواجهنا اليوم يتمثل في كفاءة وجود حوكمة عالمية فعالة. ونحن لا نريد حوكمة عالمية ولكننا بحاجة إلى تحسين التنسيق والتعاون والتنفيذ في الكثير من المجالات. وسيستغرق إصلاح الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، بعض الوقت. ويشكل التغيير التدريجي وليس التغيير المفاجئ نهجاً عملياً بقدر أكبر.

وبخصوص التجارة العالمية، ما زال بوسع منظمة التجارة العالمية العمل بصورة جيدة في ظل قيادة سياسية فعالة، رغم أنها أبعد ما تكون عن الكمال. وبمجرد توفر تلك القيادة، يمكن الانتهاء من جولة مفاوضات الدوحة في غضون الأعوام القليلة المقبلة. ونحن محظوظون لوجود باسكال لامي على رأس المنظمة بصفته مديراً عاماً يتمتع بالنفوذ. لكن هذه فترة خطيرة لأن السياسة الداخلية في كثير من البلدان تحبذ زيادة الحماية. ويجب علينا في جميع المحافل الإقليمية والدولية أن نتخذ موقفاً جماعياً واضحاً ضد الحماية.

إن تغير المناخ تحدٍ طويل الأمد للبشرية يستعين التصدي له بقدر من الاستعجال. وبينما لا يمكننا التيقن من مدى تأثير الزيادة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على المناخ العالمي في العقود والقرون المقبلة، فإننا إذا لم نبدأ العمل الآن في هذا الجيل فإن تصرفنا سيتسبب بالافتقار إلى المسؤولية. وقد تكون زيادة التقلبات الجوية التي نشهدها في

الاختلالات التي هيأت الساحة لحدوث الأزمة في المقام الأول لا يمكن إلا أن تزداد سوءاً.

وبينما كانت التجاوزات في القطاع المالي هي الأزمة، فإن السبب الكامن الأعمق كان الاختلال العالمي بين المنتجين والمستهلكين وبين الادخار والاستهلاك. فلطالما اعتمد العالم على المستهلكين في الولايات المتحدة في الإبقاء على الطلب العالمي مرتفعاً وعلى إقراض أولئك المستهلكين المال اللازم لدوران العجلة. ولتصحيح هذا الاختلال، يتعين على الآسيويين زيادة الاستهلاك وتقليل الادخار كنسبة من الدخل في حين يتعين على الأمريكيين تقليل الاستهلاك وزيادة الادخار. وإلا فإن مفارقة ادخار عالمية مثل تلك التي وصفها كيتز ستؤدي إلى دوران عجلة الاقتصاد العالمي بأقل من طاقته.

غير أن إعادة التوازن إلى الاقتصاد العالمي ليست مسألة بسيطة على الإطلاق. وهي ليست مسألة اقتصادية فحسب: فهي مسألة سياسية عميقة أيضاً. فصعود آسيا يغير الهيكل العالمي للسلطة. وأفضل تعبير عن ذلك هو العلاقة المعقدة التي تربط الآن الولايات المتحدة والصين. فالصين، التي تريد احتياطياتها على تريليوني دولار، لديها استثمارات كبيرة بدولار الولايات المتحدة مما يجعلها أحد أصحاب المصلحة الرئيسيين في الاقتصاد الأمريكي. وبدون استمرار ثقة السوق في دولار الولايات المتحدة، فإن الاقتصاد العالمي بأسره، وليس اقتصاد الولايات المتحدة فحسب، سيكون عرضة للخطر.

ولكن إذا نظرنا إلى المستقبل، فإن العالم لن يكون ثنائي القطبية بل عالماً متعدد الأقطاب. وسيظل لأوروبا واليابان ثقلهما. وستصبح الهند وروسيا والبرازيل وآخرون لاعبين أكثر أهمية. ويعني وجود عالم متعدد الأقطاب عالماً أكثر اضطراباً يتسم بتنوع النظم السياسية والقيم والآراء

الجهد - والاستمرار يعني أن تشعر الدوائر المحلية في العديد من البلدان بآثار الأزمة - فإن فترة الراحة التي ننعم بها الآن ستؤدي إلى نشوب أزمة أكبر، وهذه المرة ربما تعصف بأسواق الصرف الأجنبي أيضا.

في الأشهر والسنوات المقبلة، من المهم للعملية التي تقوم بها مجموعة العشرين أن تكتسب المزيد من الشرعية، خصوصا في بدئها بمعالجة مجموعة أوسع من المسائل. وإن عدم مباركة الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الدولية القائمة للعملية التي تمحضت عن اجتماع مجموعة العشرين لا ينبغي أن يعيق دعمها الكامل. وعلى الرغم من أن عملية مجموعة العشرين ليست مثالية، فهي الدافع الأهم للتغيير الذي لدينا الآن.

الأمم المتحدة نفسها بالغة التعقيد، وليست مبنية لمعالجة مسائل مثل أزمة مالية كبرى. ومجموعة الثمانية تفتقر إلى التمثيل وصيغة "مجموعة الـ 8 - زائد" لم تكن مقبولة لأنها وضعت المشاركين الإضافيين في حالة غير مؤاتية. أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي، فإنه لم ينشأ قط لمعالجة أزمة بهذا الحجم. وعلى أي حال، تحتاج مؤسسات بريتون وودز نفسها إلى الإصلاح، وهذا في الواقع موضوع رئيسي مدرج في جدول أعمال مجموعة العشرين.

مع ذلك، ولكي تكون عملية مجموعة العشرين فعالة ومشروعة، لا يكفي أن يجتمع القادة وأن يسدوا النصائح العامة. بل يجب أيضا أن يجتمع الوزراء والخبراء وأن يخوضوا في التفاصيل. وينبغي ألا تقتصر على بلدان مجموعة العشرين نفسها في كل مرة. نحن بحاجة إلى تغيير في عضويتها. وحسب المواضيع المختلفة، يمكن أن تكون هناك مجموعات مختلفة من المشاركين، بما في ذلك كل من بلدان مجموعة العشرين وغيرها من البلدان غير الأعضاء فيها. ولا يجوز تجاهل آراء الدول الصغيرة، التي تشكل غالبية الدول الأعضاء

السنوات الأخيرة تحذيرا من اتجاهات ذات أمد أطول في طريقها للحدوث بالفعل. وعقد اتفاق دولي بشأن تغير المناخ يوائم بين مصالحنا وجهودنا ضروري تماما للحفاظ على هذا الكوكب للأجيال القادمة.

ولذلك السبب، يجب علينا مضاعفة جهودنا لاستكمال المفاوضات الرامية إلى صياغة اتفاق دولي في مؤتمر كوبنهاغن بشأن تغير المناخ في نهاية هذا العام. وإنه لأمر طيب أن يصبح الاهتمام بالبيئة قاعدة أخلاقية بصورة متزايدة في العالم، وبخاصة في أوساط الشباب. ويجب علينا ألا نخذلهم. والالتزام السياسي القوي الذي عبر عنه كثير من الزعماء في مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ، الذي ترأسه الأمين العام بنفسه هنا في الأسبوع الماضي، يمنحنا سببا للتفاؤل.

إن الأزمة الاقتصادية الحالية تحد كبير للحكومة العالمية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، عقد رئيس الولايات المتحدة جورج دبليو بوش أول اجتماع قمة لمجموعة العشرين. وعُقد الاجتماع الثاني للزعماء في لندن في نيسان/أبريل واختتم الاجتماع الثالث أعماله للتو في بتسبرغ برئاسة الرئيس باراك أوباما. وقد وقع الاختيار على مجموعة العشرين الآن لتصبح المحفل الرئيسي للتعاون الاقتصادي العالمي لتحل محل مجموعة الثمانية.

هذه العملية لمجموعة العشرين والإجراءات السريعة والحاسمة التي اقترنت بها ساعدت على تجنب حدوث كساد اقتصادي في العام الماضي. وإن التدابير الطارئة التي اتخذتها مختلف الحكومات استجابة للكارثة المالية منحتنا وقتا ثميننا لإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي واستعادة توازنه. وفي بتسبرغ اعترف قادة مجموعة العشرين بأن الإحساس بالسير الطبيعي لعجلة الاقتصاد ينبغي ألا يؤدي إلى التهاون. ونرحب بتعهدهم باعتماد السياسات اللازمة لتحقيق نمو قوي ومستدام ومتوازن. وإذا لم تستمر أكبر الاقتصادات في ذلك

نظام جيد للحكم العالمي، نحن متأكدون من أن تحول القوة في هذا القرن سيعتريه الاضطراب أيضا. إن وضع ذلك النظام يتطلب جهدا جماعيا منا جميعا. ويجب ألا يهدئ من روحنا الانفراج المؤقت للأزمة الاقتصادية العالمية معتمدين بأننا مررنا بأسوأ السيناريوهات وأن بوسعنا العودة إلى طرقنا القديمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة

الآن لمعالي السيد بيتر بلاز، وزير خارجية جمهورية هنغاريا.

السيد بلاز (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): أود في

البداية أن أهنئ الرئيس على توليه هذا المنصب الرفيع، منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. ونؤكد له دعم وفد جمهورية هنغاريا وتعاونه معه في أداء مهامه الصعبة خلال هذه الدورة.

تبدأ الدورة الحالية للجمعية العامة أعمالها في ظل

انكماش غير عادي يعتري الاقتصاد العالمي. وكانت هنغاريا من البلدان الأشد تضررا جراء عاصفة الأزمة المالية والاقتصادية الحالية. ولكي تتصدى الحكومة الهنغارية لعواقبها، فإنها اعتمدت ونفذت سلسلة من التدابير لتحقيق الاستقرار. ونتيجة لهذه السياسة ظهرت بالفعل الاتجاهات الإيجابية الأولى. واليوم يمكننا القول إن الاقتصاد الهنغاري في طريقه نحو الانتعاش وإن الأسس قد أرسيت لتنمية أكثر استدامة. وإذا نفذت حكومة بلدي بقوة سياستها المالية الصارمة فإنها ستضع البلد مرة أخرى في مصاف الاقتصادات المستقرة ماليا.

وفي الوقت نفسه، ليس بوسع هنغاريا، ولا تريد،

التعامي عن محنة الملايين في جميع أنحاء العالم، لا سيما الناس الأشد ضعفا في العالم النامي، وبخاصة في أفريقيا، الذين رُج بهم في برائن الفقر نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية. إن الأزمة الراهنة لا يجوز أن تقوض جهودنا المشتركة لتحقيق الأهداف

في الأمم المتحدة. وينبغي للاجتماعات أن تكون شفافة. ويجب أن تكون هناك مشاورات واسعة النطاق لكي يتسنى لمن لم يشارك في اجتماعات محددة الإعراب عن وجهات نظره. ورنها بالموضوع، ينبغي أن تجري المشاورات في الأمم المتحدة أو في إحدى المنظمات الدولية الأخرى.

ومراعاة للحاجة إلى توسيع نطاق المشاركة، دعا

رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون ممثلين إقليميين لحضور الاجتماع الذي عقده قادة مجموعة العشرين في لندن في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ مثل رئيس رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ورئيس مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ورئيس لجنة الاتحاد الأفريقي. واتبع الرئيس أوباما هذه السابقة في بتسبرغ. ونحن في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا نأمل بالتأكيد أن يصبح إدراج اسم رئيس الرابطة في قائمة المدعوين لحضور اجتماعات قادة العشرين المقبلة القاعدة وليس الاستثناء. صحيح أن الأمين العام للأمم المتحدة قد أدرج اسمه على قائمة المدعوين منذ البداية.

يجب تحقيق التوازن بين الفعالية والاشتمالية. إذا كان

الاجتماع كبيرا جدا، فإن زمام الأمور يفلت ويصبح الاجتماع غير عملي. وإذا كان صغيرا جدا فإنه يفتقر إلى التمثيل والشرعية. وبما أن معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليست أعضاء في مجموعة العشرين، من المهم بالنسبة لنا أن يكون لنا رأي في الدور الذي تؤديه المجموعة كعامل تغيير في الحكم العالمي. ولئن كان يتعين علينا دعم مجموعة العشرين، فينبغي لنا القيام بذلك على النحو الذي يضمن مراعاة مصالحنا كدولة صغيرة.

هناك تحول كبير في القوة في العالم. فالتأسيس الرسمي

لمجموعة العشرين في الأسبوع الماضي باعتبارها مؤسسة دولية جديدة يشكل بداية جديدة بالغة الأهمية. ويظهر التاريخ أن التحولات في القوة لم تحدث قط بسلاسة. وبدون وجود

ونأسف للقرار الذي أدى إلى إنهاء أنشطة الرصد التي تقوم بها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الأنحاء المنشقة من جورجيا/أبخازيا وجنوب أوسيتيا. واستئناف الوجود الدولي في هذه المناطق أمر ضروري.

إن درجة المخاطر في أفغانستان عالية. ونجاح الجهود الدولية لتحقيق الاستقرار وإعادة البناء سيكون له تأثير رئيسي على أمننا وعلى الدفاع عن القيم التي تدعو إليها مجتمعاتنا. والفشل ليس خياراً. وهنغاريا ستظل ملتزمة بالدعم السياسي والإسهام بقوات وتقديم المساعدة للمدنيين والمساعدة الإنمائية في سبيل إيجاد أفغانستان مستقرة يسودها القانون. ونرحب بالمبادرة المشتركة للمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا بعقد مؤتمر دولي على المستوى الوزاري تشارك في رئاسته الأمم المتحدة والحكومة الأفغانية.

وفي الشرق الأوسط، ترحب هنغاريا ترحيباً حاراً بالتزام الولايات المتحدة بالسعي الحثيث لتحقيق حل يقوم على دولتين وإحلال السلام الشامل. وعلى الأطراف أنفسها أن تنخرط الآن في عملية مفاوضات مفيدة. وتكمن مسؤوليتنا في مساعدتها على المضي قدماً بهذه العملية.

والبرنامج النووي لإيران لا يزال مسألة تبعث على قلق خطير للغاية. ونأسف أسفاً عميقاً لأن قيادة إيران رفضت أن تنصاع لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وعمدت إيران، بانتهاك صارخ لالتزاماتها الدولية، إلى زيادة قدراتها على تخصيب اليورانيوم. وما كُشف عنه مؤخراً من وجود مرفق ثانٍ للتخصيب يُبرز مشروعية شواغلنا السابقة. ونحث إيران على الدخول في مفاوضات موضوعية بشأن برنامجها النووي دونما إبطاء. والأنباء عن التجارب الصاروخية الأخيرة لا تعمل إلا على تعزيز شعورنا بالحاجة المسألة.

الإثمائية للألفية. وما زالت هنغاريا تتحمل نصيبها من المسؤولية بتنفيذ برامجها في إطار برامج المانحين في أفغانستان وفييت نام والبلدان المجاورة المتوسطة الدخل في منطقة البلقان الغربية.

تتطلب الأزمات العالمية منا جميعاً أن نفكر ونعمل معا بروح من المسؤولية المشتركة. صحيح أن تغير المناخ يتصدر جدول أعمال الأمم المتحدة لأنه يهدد أسس حياتنا نفسها. ومع ذلك أخفقنا لفترة طويلة جداً في الاستجابة على نحو كاف. وهنغاريا مستعدة للقبول بتحمل نصيبها من المسؤولية وتلتزم التزاماً تاماً بتحقيق نتائج هامة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي سيعقد في كوبنهاغن. وفي هذا الصدد، كانت القمة المعنية بتغير المناخ التي عقدها الأمين العام مؤخراً محفلاً مفيداً في تحديد الخطوات اللازم اتخاذها نحو تحقيق نتيجة ناجحة.

ما زال منع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات يحتلان مركزاً متقدماً على جدول أعمالنا. وتؤدي الأمم المتحدة، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، دوراً رئيسياً في هذا الصدد. إن الاندماج الكامل لمنطقة البلقان الغربية في الهياكل الأوروبية والهياكل الأوروبية - الأطلسية وسيلة لتعزيز الاستقرار والازدهار في تلك المنطقة، وهو هدف تدعمه هنغاريا بنشاط. والتفاعل بين بلدان المنطقة من أجل تلبية شروط الاندماج الأوروبي أداة أساسية. وتمثل الجهود الدولية في كوسوفو نموذجاً طيباً للتعاون الفعال بين مختلف أصحاب المصلحة، مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

في جورجيا، ما زالت الحالة على أرض الواقع متقلبة. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن التوصل إلى حل سلمي ودائم للصراع يجب أن يقوم على الاحترام الكامل لاستقلال ذلك البلد وسيادته ووحدة أراضيه داخل حدوده المعترف بها دولياً.

والفرص التعليمية للأقليات. وبنبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما خاصا لاحترام حقوق الأقليات.

وفي هذا الوقت، أود أن أؤكد التزام هنغاريا، بوصفها عضوا جديدا منتخبا في مجلس حقوق الإنسان، بأداء دور نشط في أهم هيئة لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة. ونعتمد اعتقاداً قويا أن هناك حاجة واضحة وملحة الى بناء مزيد من المؤسسات في ميدان منع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية. لذلك السبب، أعدت هنغاريا هذا العام دراسة جدوى حول إنشاء مركز بودابست لمنع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية على الصعيد الدولي. ومن المتوخى أن يعمل المركز بتعاون وثيق مع الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

إن التغيرات الجارية في السياسات الدولية والاقتصاد العالمي أدت إلى حالة جديدة للأمم المتحدة. ونحن نرحب بالجهود الرامية إلى تعزيز قدرة المنظمة على التكيف مع الحقائق الجديدة، وندعم تلك الجهود بقوة، بيد أننا غير راضين عن وتيرة التحوّل هذا. والتغيرات الراهنة ينبغي أن تولد زخما إضافيا للمضي قدما على نحو أقوى بشأن مسائل من قبيل إصلاح مجلس الأمن، وأنشطة حفظ السلام، والتماسك على نطاق المنظومة، وميزانية المنظمة، وإصلاح الإدارة وإصلاح نظام الإدارة البيئية للأمم المتحدة. وفي سبيل تعزيز تلك الأهداف بنشاط، قدمت هنغاريا ترشيحها لمجلس الأمن للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة ٢٠١١-٢٠١٣.

مرة أخرى تقف الأمم المتحدة أمام مفترق طرق. فهي بحاجة إلى أن تتكيف مع التغير البيئي الدولي. وهذا التغير يقتضي تضحيات، إلا أنه يوفر أيضا فرصا جديدة في

إن فكرة وجود عالم خالٍ من الأسلحة النووية فكرة تم اعتناقها منذ أمد بعيد. ونحن نرحب بالتأكيد على الالتزام بتحقيق هذا الهدف وهو ما جرى في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد مؤخرا لمجلس الأمن (انظر S/PV.6191)، إلى جانب اعتماد مجموعة شاملة من التدابير لتعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار. وتأمل هنغاريا أن يكون للزخم الذي ولّده ذلك الاجتماع تأثير إيجابي على المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠.

إن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية أثرت على المشهد السياسي في العديد من البلدان، وأدت إلى عودة ظهور ايديولوجيات التطرف الوطني، والعنصرية، وكرهية الأجانب، وحركات سياسية. وعلى غرار بلدان عديدة أخرى، فإن هنغاريا ليست محصنة ضد هذه الظاهرة. لا يسعنا أن نسمح لهذه الاتجاهات المخيفة بأن تسود أو بأن تدحر تعزيز القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. وتدين حكومة هنغاريا بأشد العبارات جميع أشكال العنصرية ومناهضة السامية وكرهية الأجانب، وتكافح أي مظهر من مظاهرها ليس بالأقوال فحسب، وإنما أيضا بالأفعال.

إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات الوطنية والحفاظ على هوياتها الثقافية واللغوية، أمور ما فتئت تقليديا تحتل مكانة عالية في أجندة الحكومة الهنغارية. ووجود مجتمعات مزدهرة للأقليات لا يضعف الدولة، وإنما يجعلها أشد قوة. والثقة بين الأغلبية والأقلية داخل البلد لا يمكن بناؤها إلا على ذلك الأساس. وجمهورية هنغاريا تعلق أهمية كبرى على عمل منتدى الأمم المتحدة المعني بمسائل الأقليات، وهي عازمة على الإسهام بنشاط في الاجتماع الثاني للمنتدى، الذي سيعقد في جنيف خلال تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. ونشهد اتجاهات مثيرة للجزع ذات أثر ضار على المشاركة السياسية والحياة الثقافية

احتياجاتهم وإنقاذهم من طوق الفقر يظلان مصدر تحد كبير للتنمية ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يمكن تصور أن تظل الأغلبية الساحقة من سكان العالم في هذا العصر الحافل بالرخاء تعيش في فقر وحرمان. وبالتالي يجب أن يحتل التخفيف من حدة الفقر صدارة الجهود الإنمائية للمجتمع الدولي.

منذ اعتماد توافق آراء مونتيري في عام ٢٠٠٢ حققت البلدان النامية تقدما كبيرا في كثير من مجالات تعبئة الموارد المحلية. لكن التحديات تبقى قائمة، لا سيما أثناء البطء الاقتصادي الحالي، أمام جهود البلدان النامية الرامية إلى تعبئة موارد محلية كافية لتلبية احتياجاتها الإنمائية. وللكثير من هذه البلدان تظل المساعدة الإنمائية الرسمية أهم مورد لتمويل الخارجي لإحراز أهدافها الإنمائية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. لذلك نشجع البلدان المانحة على اتخاذ خطوات ملموسة صوب الوفاء بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي التزمت بتقديمها.

لقد حققنا في بوتان تقدما اجتماعيا - اقتصاديا نسبيا أثناء السنوات الخمس الماضية. وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي ما يقرب من ٨ في المائة، وبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة على الصعيد الوطني ٦٠ في المائة وتمكنا من الحفاظ على معدل الصحة بنسبة ٩٠ في المائة. وتواصل الحكومة الملكية إيلاء أولوية عليا للقطاع الاجتماعي. وأطلقت بوتان خطتها الخمسية العاشرة في تموز/يوليه ٢٠٠٨ التي يتصدرها هدف تخفيض الفقر وتنفيذ المبادرات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية. ولما كانت هذه أول خطة تنفذ في ظل حكومتنا الأولى المنتخبة ديمقراطيا، فإن تنفيذها الناجح يكتسي أهمية قصوى لتبرير الثقة التي وضعها الشعب في الديمقراطية البرلمانية وكفالة الانتقال السياسي الناجح.

الوقت الذي يمهد الطريق أمام توافق جديد في الآراء على مستقبل الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة

الآن لمعالي السيد داو بننجو، وزير خارجية مملكة بوتان.

السيد بننجو (بوتان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن

أهنئ الرئيس على انتخابه لترؤس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. وإننا على ثقة بأن مداولاتنا ستتكلل بالنجاح تحت قيادته وتوجيهاته. وأنا أؤكد له تأييد وتعاون وفدي الكامل معه. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا العميق لسلفه، معالي السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، على قيادته للدورة الثالثة والستين.

لم يمض سوى ١٨ شهرا منذ أن نجح بلدي في التحول إلى مملكة دستورية ديمقراطية. ففي غضون هذه المدة، بذلت الحكومة المنتخبة كل جهد لإرساء أساس قوي للديمقراطية مستدامة ونابضة بالحياة، والسنوات القليلة المقبلة ستقرر الاتجاه الذي ستسلكه الديمقراطية في بوتان. ويجري اتخاذ خطوات ملموسة لتمكين الشعب وكفالة أن يستفيد كل مواطن استفادة حقيقية من هذه الديمقراطية.

وشعب بوتان، رغم أنه كان متردداً في البداية، استرشد بملوكنا النيرين وأصحاب الرؤيا، وحظي بتشجيعهم، واعتنق الديمقراطية اعتناقاً كاملاً. واستناداً إلى تجربتنا المكتسبة حتى الآن نشق بأننا قد بنينا أساساً قوياً للديمقراطية؛ وقد آن أوان الاعتناء بهذا الأساس وتوطيده.

العالم ما فتئ يصرع أزمات عالمية متعددة ومتشابكة. وإن وطأة هذه الأزمات كانت شديدة بشكل خاص على كاهل البلدان الأقل نمواً التي تعاني أصلاً من مستويات عالية من الفقر والانفلات الأمني. وقد دفعت أزمنا الغذاء والطاقة بالملايين من بين أشد الناس ضعفاً إلى أعماق الفقر السحيقة وإلى مزيد من اليأس. وإن تلبية

الاعتبار حق البلدان النامية في أن توفر لشعوبها مستوى معيشة أفضل.

ويقدر وفدي مبادرة الأمين العام بعقد القمة الرفيعة المستوى المكرسة لتغير المناخ. فقد وفرت الزخم السياسي الضروري للمفاوضات التي ستختتم في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر المقبل. ويجب علينا الآن أن نعزز التقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف بكل طريقة ممكنة لكفالة إحراز نتائج ملموسة في كوبنهاغن لخير الجيل الحاضر وأجيال المستقبل. وفي هذا الصدد يسرني أن أبلغ هذا التجمع بأن بوتان ستتولى رئاسة مؤتمر القمة السادس عشر لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي الذي سنستضيفه في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وفي ضوء أهمية موضوع تغير المناخ والبيئة فإنه سيكون شعار القمة وسيحظى بأعلى درجة من اهتمام القادة عندما يجتمعون في تمبو، عاصمة بوتان.

الإرهاب بكل أشكاله وتحدياته تهديد خطير للعالم الديمقراطي وكذلك للسلم والأمن. فهو يهدد قيمنا المشتركة المتمثلة في احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون ويقوض رغبتنا الأساسية في العيش في سلام ووثام. وإن منع الإرهاب يحفظ هذه القيم الأساسية التي يمكننا من خلالها أن نحقق سلاما وأمنا دائمين.

وحتى بلدي، الذي تمتع دائما بالسلام والاستقرار، لم ينج من هذه البلية الشريرة. لذلك تؤيد بوتان تأييدا تاما توافق الآراء الدولي على اتخاذ إجراءات حازمة ضد الإرهاب. وإن اعتماد الجمعية العامة للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٦٠/٢٨٨) كان انجازا سياسيا هاما يمثل نهجنا المشترك في محاربة بلية الإرهاب العالمي. ويجب أن نبدي التزاما مماثلا بإبرام اتفاقية شاملة ضد الإرهاب الدولي. وبالنسبة إلى منطقتنا، فإن قادة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي أبرموا اتفاقا بشأن المساعدة

هذه النجاحات في الميادين السياسي والاجتماعي والاقتصادي ما كانت تتحقق لولا الدعم الذي قدمه شركاؤنا الإنمائيون بموجب الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف على السواء. وإليهم أتقدم بامتنان وتقديري المخلص، ونتطلع إلى مواصلتهم تقديم المساعدة والدعم أثناء هذه المرحلة الانتقالية الحرجة.

يتضح بصورة متزايدة أن وطأة تغير المناخ ما زال يجري تجاهلها. ولئن كانت آثارها السلبية لن يسلم منها أحد، فإن البلدان النامية الصغيرة ستتحمل العبء الأثقل، رغم أنها لا تساهم إلا بالتر اليسير من أسبابها. ومع أن بوتان ليست مصدرا لانبعاثات غازات الدفيئة، فإن بيئتنا الجبلية الهشة تواجه تهديدات كامنة في مقدمتها التأثيرات السلبية على الزراعة، التي تشكل المصدر الأساسي لمعيشة شعوبنا. وإن التقلبات المناخية المفاجئة والشديدة وتهديد الفيضانات الناجمة عن ذوبان البحيرات الجليدية تثير قلقا خاصا لبوتان. وثمة مخاطر أخرى، مثل الفيضانات المفاجئة والانهيارات الأرضية وحرائق الغابات والجفاف، من المرجح أن تزداد أيضا. وعندما ضرب الإعصار الاستوائي آيلا خليج بحر البنغال في أيار/مايو، فإنه أثر أيضا تأثيرا مدمرا واسع الانتشار في بوتان وعصف بكل زاوية من البلد. وقد فقدنا أرواحا عزيزة؛ وتضررت إمدادات الكهرباء والماء؛ ولحقت الأضرار بالطرق والجسور والهياكل الأساسية. كما لحقت أشد الأضرار بالمزارع، وهي أضعف قطاع لدينا.

إن قدرتنا على التكيف واتخاذ تدابير التخفيف من شدة الأضرار مقيدة تقييدا شديدا بافتقارنا إلى الموارد العلمية والتقنية والمالية. وقد تمسكت بوتان دائما بأن تغير المناخ يجب معالجته في إطار التنمية المستدامة، وإن المسائل التي ينطوي عليها مرتبطة ارتباطا لا ينفصم بالتنمية، وإن أي مناقشة للموضوع يجب أن تتوخى الإنصاف وأن تأخذ في

قدمت لنا الكثير من المساعدة التقنية والمالية التي تمس إليها الحاجة للاضطلاع بأعمال الإغاثة الهائلة.

وفي ضوء الزيادة في وتيرة الكوارث الطبيعية وفي شدتها وآثارها السلبية على أجزاء كثيرة من العالم، تقوم الحاجة إلى آليات مؤسسية للإعداد للكوارث وتنسيق الاستجابة بشأنها على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي. وفي هذا السياق يشكل إنشاء صندوق الأمم المتحدة المركزي للطوارئ خطوة هامة نحو توفير الإغاثة الطارئة المطلوبة بصورة عاجلة للعمليات التي تنطوي على إنقاذ الأرواح. ومراعاة لذلك، وتعبيرا عن دعمنا المستمر لما تؤديه الأمم المتحدة من عمل إنساني جدير بالثناء، قدمت بوتان إسهاما متواضعا في الصندوق، ونرجو أن نزيده في الأعوام المقبلة.

إن هذه أيام صعبة حقا تصيبنا فيها الأزمات المتعددة في نفس الوقت. والخطر الذي يمثله تغير المناخ حقيقي وآثاره تحدث في اللحظة التي أتكلم فيها. ويلزم أن تجعل الإدارة العالمية أكثر فاعلية لتساعدنا على التصدي للتحديات العالمية بمزيد من الكفاءة، ففي هذا العالم المترابط، سيكون من المستحيل على أي بلد أن يتصرف منفردا في حل هذه الأزمات. ولذلك، بينما نجتمع هنا مرة أخرى للتداول وإيجاد حلول للمشاكل الصعبة الكثيرة التي تواجهنا، أحتتم بأن أؤكد مرة أخرى دعم وفدي وتعاون الكاملين في العمل من أجل التصدي لتحدياتنا المشتركة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٤/٠٥.

القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية، وأكدوا من جديد التزام منطقتنا بالتصدي بصورة جماعية لشرور الإرهاب.

وتولي بوتان أهمية عليا لإصلاح الأمم المتحدة، خاصة تنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن. وإننا نؤيد تأييدا تاما توسيع مجلس الأمن بفعليته الدائمة وغير الدائمة. ونظرا للدور النشط الذي تضطلع به الهند واليابان والبرازيل وألمانيا في الشؤون العالمية، وقدرتها على تحمل مسؤوليات أكبر، ومواردها، ومن أجل التعبير بصورة أفضل عن الواقع العالمي الراهن وجعل الأمم المتحدة أكثر تمثيلية، فإننا نؤيد تأييدا تاما انتخاب تلك البلدان زائدا بلدين أفريقيين أعضاء دائمين في مجلس الأمن.

ويشعر وفدي باطمئنان أكبر بسبب الزخم المكتسب في المفاوضات الحكومية الدولية المعنية بعملية الإصلاح. ويحدونا الأمل أن تبني الدورة الرابعة والستون على التقدم المحرز حتى الآن فتدفع بهذه العملية التي طال أمدها إلى حاتمة ناجحة في ظل قيادة السيد التريكي.

الكوارث الطبيعية تتوالى بصورة منتظمة كل عام وإن البلدان النامية الصغيرة ما فتئت تواجه بصورة متزايدة تحدي التعامل مع آثار تلك المشاكل. وفي الأسبوع الفائت لحق ببلدي أذى شديد من زلزال بلغت شدته ٦,٣ درجة بمقياس ريختر. لقد كان واحدا من أكبر الكوارث التي أصابتنا في الأزمنة الحديثة. وإن آثاره المدمرة كانت محسوسة في ٦ مقاطعات في شرق بوتان، حيث فقد ١٣ شخصا أرواحهم وأصيب كثيرون آخرون بجراح وتشرذ كثيرون غيرهم. كما تهدمت أو أصيبت بأضرار شديدة ١٩٠٠ منزل تقريبا ومدارس عديدة ومبان حكومية ومعالم أثرية تاريخية. ولم تتأكد بدقة حتى الآن الخسارة الكاملة المترتبة على الزلزال. وقد وجدنا السلوى أثناء المحنة الصعبة هذه بالدعم المتدفق من البلدان الصديقة مثل الهند وغيرها، التي